

جامعة الكويت



مجلة العلوم الاجتماعية

جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ

مَجَلَّة

الْعُلُومِ الْأَجْتِمَاعِيَّةِ

تشرين أول "أكتوبر" ١٩٧٣

العدد الأول / السنة الأولى

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية بجامعة الكويت

هيئة التحرير

- الدكتور حسن الابراهيم
- الاستاذ علي توفيق علي
- الدكتور ابراهيم صتر
- الدكتور صلاح طلبة
- الدكتور زكي العدوي
- الدكتور محمد ربيع
- سكرتير التحرير

ترسل الابحاث باسم

مجلة العلوم الاجتماعية

كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية

جامعة الكويت

أبحاث العَدَد

- الامم المتحدة في الجزائر
- التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الاطفال والتشباب
- انجاه مصر نحو الاشتراكية
- مميزات الفرس وعلاقتها بكفاءة السياسات
- التسوية من وجهة النظر العلمية والعملية
- العلاقات الإيرانية - السوفياتية
- مراجعات الكتب
- الكويت - دراسة سياسية -
- حدود النمو The Limits to Growth
- المجتمع التكنولوجي الحديث
- في سوسيولوجية الصراع العربي - الاسرائيلي
- فلاحية الكتب التي نشرتها جامعة الكويت
- موجز الابحاث التي كتبت بالانكليزية
- التقارير المختلفة
- الهيكل العام لنظام القرارات
- تقرير عن مساوالت المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب
- - Report on discussions held at Kuwait University on the subject of establishing an English language program in the Faculty of Commerce, Economics and Political Science.

أبحاث بغير العربية

- 1 -Some of Ibn-Khaldun and Adam Smith economic ideas-compared.
Dr. Iskandar El-Najjar
- 2 -The impact of the domestic Rural-Urban Relations.
Dr. Illiya F. Harik
- 3 -Development of Scientific Standards in Industry.
Dr. Ali Mahmoud Abdel Rahim

الافتتاحية

في العام الدراسي الماضي ١٩٧٢ / ١٩٧٣ م صدر العدد الاول من « مجلة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية » وكان بداية لرحلة جديدة من حياة الكلية . وعلى الرغم من نجاح تلك التجربة رأينا ان تطورها في اتجاه جديد يقوم على ابراز الترابط والتكامل الذي يربط مختلف العلوم الاجتماعية بعضها الى بعض ، ويعمل على اعطاء المجلة طابعاً مميزاً يميزها عن غيرها من المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر عن مختلف الكليات والجامعات العربية .

ان مجلة العلوم الاجتماعية هي الصورة الجديدة المتطورة « مجلة كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية » والتي يعتبر صدورها بمثابة دعوة مفتوحة لكل العلماء الباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية كي يساهموا بأبحاثهم المبتكرة وأفكارهم الخلاقة في تطوير هذه المجلة ، خدمة لقضية العلم وسعيه وراء تحقيق مستقبل افضل لاجتماعنا العربي النامي .

هيئة التحرير

الأمم المتحدة في الميزان

د. محمد عزيز شكري

للمنظمة العالمية أو حتى كظهير لها (١) ، ولا نرى في اتجاهات الدول إجمالا ما يحملنا على الاعتقاد بأن فكرة الفيدرالية أصبحت أقرب مثالا بمكائات عليه ، فإن علينا أن نلقي بعض الإضاء على ما يمكن تسميته أزمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية المعاصرة .

يقصده بأزمة الأمم المتحدة في هذا المقام هو ليس المشكلات التي تواجهها المنظمة الدولية منذ سنوات كمشكلة التمويل (ما يجب البعض تسميته الأزمة المالية) ، (٢) أو مشكلة شرعية بمسبب الإجراءات التي اتبعت عليها في مجال حفظ السلام . أو مشكلة تحديد معنى المدحون التي تعيها الأمم المتحدة . فالحاجم بعض الدول وكيفية التصدي له بغايلته : أو ما شابه ذلك (٣) ،

في بحث حديث للاستاذ «ستاكلي هوفمان» يلاحظ الكاتب بقلق أنه في الآونة الأخيرة بدأ عدد من المهتمين بالتنظيم الدولي ينصرفون عن دراسة الأمم المتحدة ويركزون اهتمامهم بالمنظمات الإقليمية أو الاتحادات الدولية لخاصة تلك التي شهدت أوروبا لا اعتقادهم بأن الأمم المتحدة ، في التحليل النهائي خيبت آمال أنصار عالمية التنظيم الدولي لكثرة تعثرها وتعدد أخطائها وتوسع منجزاتها ، أو ببساطة أخرى لعدم فعاليتها في خدمة النظام الدولي .

لاشك بأن ملاحظة الاستاذ هوفمان هذه تستحق التأمل العميق . ونحن إذا كنا لانشارك الرأي القائل بجدارة المنظمة الإقليمية كبدليس

(١) في تقييم إجمالي للأمم المتحدة انظر بخاصة

Stanley Hoffman : An Evaluation of the United Nations, Ohio state law journal, Vol. 22 (summer, 1961), pp. 427-440.

Dag Hammarskjöld: Two Differing views of the United Nations Annayed : Introduction in the Annual Report of The Secretary General 16 June 1960.

Kurt Waldheim: Introduction to The Report of The Secretary General on The Work of The Organization, August 1972.

Norman J. Padelford and L. M. Good Rich : The United Nations in the Balance : Accomplishment and prospects, 1966.

Leland Good Rich : The United Nations, chapt. 14 P. 819 et seq.

Clark M. Mitchellberger : UN, The First Twenty Five Years.

The Commission To Study The Organization of peace : The United Nations : The next Twenty Five years (1961).

D. Key : Political system of The United Nations, 1967.

(٢) ستاكلي هوفمان : المنظمة الدولية والنظام الدولي في :

International Organization, Vol. 24, No. 3, (1970) p. 389.

(٣) انظر في تفصيل ذلك بحثنا « دراسة في التكتلات الإقليمية » مجلة كلية التنمية والاقتصاد والعلوم السياسية لجامعة الكويت المجلد الأول ص ٢٤ وما بعدها (١٩٧٢) .

(٤) وهي كما نعلم الأزمة الناجمة عن رفض بعض الدول (كالاتحاد السوفياتي وفرنسا وبلجيكا وجنوب افريقيا وغيرها) المساهمة بنفقات الأمم المتحدة في بعض عمليات حفظ السلام ليجب تأويلها هذه الدول . والجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية في رأي استشاري أصدرته في عام ١٩٦٢ أفتت بالتزام الدول جميعا بالمساهمة في كسل نفقات المنظمة الدولية التي ينصبون بها سواء كانت عادية أم طارئة . (نص الفتوى في تقارير المحكمة ١٩٦٢ ص ١٥١) وانظر فيما يسمى بالأزمة المالية بخاصة .

Norman J. Padelford : The Financial Crisis And Politics, Vol. XV, No. 4 (July 1963) pp. 531 - 562.

John G. Stoessinger : Financing The United Nations in legal and political problems of world order, p. 386.

(٥) في عرض هذه المشكلات انظر اسماعيل سبري مقلد « العلاقات السياسية الدولية »

سكان الأرض يلتارب ثلثي خيراتها ، وأن العوہ بين الأثرياء والفقراء تزداد عمقا واتساعا وأن حقوق الإنسان بيئت في النهاية ، ورغم اكسولم الورق الكثيرة التي تضمنت الاعلانات والموافيق والبيانات ، جبر على ورق في العديد من بقاع الأرض .

والمهتومون بالجانب التحري من نشاطات الأمم المتحدة يتعنون عليها فشلها في حمل بعض الدول الضالعة في استعباد واضطهاد الشعوب على اطلاق عبيدها وطى صفحة « عبء الرجل الأبيض » البشعة الى الابد .

وإذا تلطنا الموضوع من زاوية الدول ومجموعاتها نلاحظ الخط عاما ايضا : فالدول الغربية الكبرى ترى ان الأمم المتحدة عجزت عن كبح جراح الشيوعية في العالم و« تحريسه » الشعوب الخاشعة لها (وخاصة بعد ازمتي الجبر وتشيكوسلوفاكيا) . كذلك لايعجب هذه المجموعه من الدول ارتفاع اصوات الدول الصغيرة على اصواتها في الجمعية العامة ، لذا نراها احرص على تفوق مجلس الأمن على الجمعية العامة في مسائل السلام والأمن الدوليين على عكس موقفها يوم كانت الجمعية العامة مجرد « مزمره غربية » ويوم منحها قرار الاتحاد من أجل السلام سلطات مجلس الأمن عند عدم فعاليتها . (لاينك المرء الا أن يفت مبتلا للجوہ اميركا لاستعمال حقها في الفيتو ثلاث مرات في غضون السنوات الاخيرة ١٩٧٠ - ١٩٧٣ وهي التي لم تستعمله من قبل)

والدول الاشتراكية ترى بدورها ان الأمم المتحدة عجزت عن استيعاب حالات العدوان المكتشف الذي ارتكبه وتركبه الدول الغربية وعلى رأسها والولايات المتحدة الاميركية او من تدعمه هذه من الدول الأصغر في عدد من زوايا الأرض . والدول النامية ترى ان الأمم المتحدة لم تلح في خلق توازن بين الفقراء والأثرياء في الجعامة الدولية مهيئيل تحكم الآخرين بالأوليسن في منقالت الغشط المعروفة لدارسي العلاقات الدولية .

فلك على اهميتها مجرد مظاهر في قناعتنا - مظاهر لازمة الحقيقية التي تمشيها الأمم المتحدة . فاحجام بعض الدول عن سداد التزاماتها المالية للأمم المتحدة كما يقول الاستاذ « نيكولاس » (٦) يعود لا لعدم القدرة على الدفع وانما لمؤلف مبدئية لهذه الدول المحجبة آراء الأمم المتحدة كمؤسسة تعمل . وذات الشيء يقال في المشكلات الأخرى على كثرتها وتنميتها .

راذن فما هي هذه الأزمة التي تبتديء وردود الفعل عليها في مهام النقد توجه للأمم المتحدة من كل خدب وصوب ؟

هينا أن نقرر مبدا أن الأزمة ليست أزمة عدم ايحاء بالأمم المتحدة ، ولو تبنت كذلك لدى بعض المعلقين ، فليس من حائل واحد في عالم اليوم يمتنى زوالها لأن البديل الوحيد للأمم المتحدة هو الحرب العالمة الشكيلة المدمرة ، حرب الذرة والهيدروجين التي لا تبقى ولا تذر . ومتى كان الخيار هكذا فلا خيار في الحقيقة . بل لمل اهم منجزات الأمم المتحدة على الإطلاق انها استطاعت حتى الآن أن تكتف ارباب القتال والصواريخ النووية بأنها ، على عجزها ويجرها البديل الانشراحية القوة (٧) .

أن ظاهرة أزمة الأمم المتحدة بتثل في عدم الرضا من كفايتها في نظر الدول والشعوب وذلك لعل واسباب شتى . المهتمون بالجانب السياسي من نشاط المنظمة الدولية يلاحظون بسخط أن السلام والأمن الدوليين الذين تالبت المنظمة اول ما تالبت بالحفاظه عليها مهددان او مهوران في عدد من بقاع العالم (بنيتل ، الشرق الأوسط ، قبرص ، شبه القارة الهندية ... الخ) . وانه حتى في المشكلات التي تصدت لها الأمم المتحدة ككن دورها في القنصلب الأمم دور « المخفلة » الجراح (٨) .

والمهتومون بالجانب الاقتصادي والاجتماعي من نشاط الأمم المتحدة يلاحظون بأسى أن الفقر مزال يهدد الملايين من الناس في حين يحتكر سدس

(٦) مقالة بعنوان « الأمم المتحدة في أزمة » في كتاب الأستاذ « دانيك كي » المشار اليه اعلاه ص ٣٩ وما بعدها .

(٧) انظر هنا مقالة انيس كلود .
في الأمم المتحدة في الميزان المشار اليه اعلاه ص ٤٧١ وما بعدها . وتقرير الامين العام السنوي لعام ١٩٧٢ ص ٤ .

(٨) وهذا ما رآه الامين العام الحالي كورت فالدهيم في مقدمة تقريره السنوي المقدم في اب ١٩٧٢ اذ اعتبر ان استقرار المائزمت في عدد من مناطق العالم يعتبر ملبلا بمتطبا في العلاقات الدولية التي تسعى الأمم المتحدة لتحسينها (ص ١٢) وفي موضع آخر من تقريره يقول ان دور الأمم المتحدة في المجال السياسي مقبر المالم ، ص ١٤ .

والدول الإفريقية غير راضية عن تضاؤل
الامم المتحدة « في أزمة التمييز العنصري
والاستعمار البرتغالي » .

والدول العربية نائمة على « طاوؤا الامم
المتحدة » مع المعتدين الاسرائيليين ... وهكذا
وأذن فكل دوله او مجموعة دول خلاصات مع
الامم المتحدة حتى لقد اصبح من الشائع المألوف
ان تنسوا وتناسي منجزاتها الكثيرة فلا يركز الا
على عيوبها .

لكن هؤلاء اولئك يتعمون بزللكبير اذ ينسبون
الى الامم المتحدة اخطاء ليست اخطاءها ١٩٦٠ .
وليبيان ذلك دعونا نتساءل كيف ينصور الناقدون
الى الامم المتحدة ؟ وماذا كانوا يتوقعون منها حتى
اننا بكل خيبة الامل هذه فيها ؟ اننا اذ تناقش
السادين لتسرع باخراج زميرتين منهم نورا .
اننا نخرج من حسابنا اولئك الذين لا يؤمنون
بالتنظيم الدولي كاسلوب ناجح من
اساليب التعاون الدولي ويفضلون عليه اما
سياسة القوة او سياسة العزلة والاكتفاء الذاتي
(وهؤلاء لائل لكهم موجودون في بلد كالولايات
المتحدة بذلك لان سياسة القوة مضاهيا في مصرنا
الانتصار الجماعي ، اما سياسة العزلة مضاهيا
ارجاع عتارب الساعة الى الورا ، فلا جعل
للاكتفاء الذاتي في عصر اصبحت فيه حاجته ،
ومشاكل الانسان تخطي الحدود والقارات .

فكلنا نأثنا نخرج من حسابنا اولئك المثاليين
Idealists الذين يريدون الامم المتحدة ان
تكون نواة المعمورة الفاضلة التي تصورها
« الفارابي » او البرلمان الدولي الذي خطط له « وليم
بن » او حتى الاتحاد الفدرالي العالمي الذي
شفق به « سوللي » وغيرهم من انصار التنظيم
الدولي كخطوات نحو الحكومة العالمية في عالم شعاره
« الارض ام الكل لا وطن هنا ولا شعب هناك »
ذلك لان ماصوره هؤلاء المثاليون كـ _____
احلام غريزة تحتاج في نرجعتها للواقع الملائكة
اطهار ونحن نعيش في عالم توابه بنو الانسان
والانسان مخلوق انقي شعاره حب الذات
والمصلحة .

وبالتالي فامنا نحصر ههنا بالفنقيديس
الموضوعيين الذين يؤمنون بالامم المتحدة كمركز
للتنظيم الدولي ، ويتصورون ويحق انها ماهي
الا أداة تنظيمية في المجتمع الدولي ابتدعها
عقل رجل السياسة الذي شهد البديل الوحيد
لها حياة الحرب العالمية الثانية بكل ويلاتها
ونظمتها .

ماذا كان هؤلاء يتوقعون من الامم المتحدة ؟
الامم المتحدة بدعة من صنع الدول وليست
كينا ارسل من عل ليكون فوق الدول انهاؤسسة
بينية Interstate وليست مؤسسة فوقية
Supernatural . فاذ لم ترتفع الدول الى
مستوى الامل التي اطلقتها رزقتها في الميثاق
نما فئب الامم المتحدة كاطار مجرد اطار لهذه
الامل . واذا كانت الدول لاتتعاون بذالسم
لتضحية المثالية بل بدافع المصالح المتبادلة مباداً
تنوقع في علاقات تتغارب فيها المصالح لدرجة
التصادم ؟

الامم المتحدة ما هي الا اداة من ادوات شتى
في تنظيم التعاون الدولي انها لم تحل محل الدول
ولم تنشأ للعضاء على سيادتها ولم تكن بدلا عن
وسائل لمعمل الدول التقليدية من مفاوضات
ومساع هيدة ووساطة ... الخ وانما كانت
وسيلة اضافية او جذتها الدول لتسهل هذا
التعامل في وقت اتسع فيه نطاق الاسرة الدولية
وتشعبت حاجتها ومشاكلها . ومن ثم فان القاء
نبعة الفتل على الامم المتحدة بعد ذاتها قد يظن
الانطباع بانها اداة الوحيدة لتنظيم المجتمع العالمي
اليوم وانها وحدها تمسك بابديها فعالية أسوره
ومفتاح حلول مشاكله والمصلحة المحررة لاأمره
وفي هذا خطأ مداح .

ثم ان الامم المتحدة والحالة هكذا اداة لاتعمل
في الفراغ وانما في جو اسبه العلاقات الدولية .
لهي اذن امرأة لهذه العلاقات بما
فيها من صعود وهبوط ، انها خط
بياني يظهر تحسن هذه العلاقات وسؤها .
لما سحب الاتحاد السوفياتي واتسباعه لغتهم من
الامين العام الاسبق داغ هيرشولد وطرحوا فكرة
« مائة الجاعية » « النرويجا » مرت الامم المتحدة
بأزمة حقيقية فخلصة في ضو تورطها في الكونفسو
ثم لما مك هيرشولد بقيت الامم المتحدة بدون
رأس اداري ايلبا طويلة وعصيبة ، ولا عجب
فقد كان الشرق والغرب في حالة تعايش غيرسلمي
بعكس الحال عندما انتخب كورت فالدهيم امينا
مها للبنظلية في اواخر ١٩٦١ (بوانقة او اذعل
جميع الدول الكبرى) فقد كان الشرق والغرب في
حالة تعايش سلمي اذا لم نقل تقاهم ودي .
لما وضع ميثاق الامم المتحدة انطلق اربابه بس
افتراضات اسلمية لحالة العالم بعد الحرب
العالية الثانية وهي افتراضات بني نجاح المنظمة
عليها لان فترة وسلطات المنظمة تمتددان في
النهلية ، كما يقول « هوفمان » لا على ميثاقها

(٩) وفي هذا يقول كورت فالدهيم في تقريره المشار اليه اعلاه : « ان الامم المتحدة كانت في
كثير من الاحيان كبش الفداء لقتل الدول في الارتقاء لمؤلياتها في حفظ السلام » .
ص ٦٤ .

الأخرى ان تؤديها بالم تغامر بأشعثا حـرب
عالية ثلاثة وهو ما لقيت الأمم المتحدة أصلا
لتجنبه .

أكثر من ذلك . فالدول الكبرى « الوصية على
السلام والامن الدوليين » لم تنقل في الارتقاء الى
مستوى مسؤوليتها الدولية التي أنفرضها لنفسها
وحسب بل تجرات على استخدام الأمم المتحدة
كأداة في خبثة مصالحها الوطنية الضيقة . يقول
« لويس هنك » في تعبير عن هذا الموقف «
كثيرا ما يسأل الناس ماذا ينبغي أن تفعل
أمريكا للأمم المتحدة والأصح في نظر الكثيرين أن
يعكس السؤال فقال ماذا يمكن أن تفعل
الأمم المتحدة لخدمة أمريكا » (١٠) .
وهذا في الحقيقة وصف لائق ولا أكثر تعبيراً .
لأن الولايات المتحدة بالذات استعارت علم الأمم
المتحدة ونفوذها الأدبي في حربها الكورية ونعمت
ان يتكر ذلك خاصة وهي تعتبر المنظمة الدولية
مدينة لها بالوجود مالي على الأقل (تساهم
الولايات المتحدة بنسبة ٢١.٥٢ ٪ من ميزانية
المنظمة) (١١) .

ان سجل الأمم المتحدة قمين بالبرهنة على
انها كانت فعالة في مهمة حفظ السلام عندما كان
الكبار منتقنين بصورة أو بأخرى (اندونيسيا .
السويس ، كوبا) والعكس بالعكس (حرب الهند
الباكستان والشرق الأوسط ١٩٦٧) (١٢) .
هذا الشلل الذي يفتيت به أجهزة الأمم المتحدة
جعلها لا تستطيع الدفاع عن الدول اذا تعرضت
لعدوان ما دام المتمدني دولة كبرى او طليبا لها
(الدول العربية في حربها ضد اسرائيل بسبب
موقف أمريكا ، والباكستان ضد الهند بسبب
موقف الاتحاد السوفياتي في ١٩٧١) . كل ما
استطاعت الأمم المتحدة ان تفعله في مجال الامن
والسلام كان ان تمنع العدوان من الوقوع او
تجمده بعد وقوعه بوقف إطلاق النار وهذا بعد
ذاته إنجاز يصعد في كثير من الحالات .
ولم يكن صراع الغرب والشرق ، كل ما
واجهته الأمم المتحدة وكان عليها ان تتعاضد معه
بل ظهر أيضا صراع لا يقل منه خطورة بين الدول .
الاستعمارية والدول المكلفة للاستعمار . ورغم
ان الاستعمار التقليدي قد ولت ايامه او تكاد
(وللامم المتحدة في ذلك فضل لا ينكر) فنية معارك
استعمارية ما تزال تخوضها الأمم المتحدة مادامت
البرتغال وجنوب افريقيا وحكومة الرجل الأبيض

يقدر ما على حالة العالم الخارجي حولها . اما
هذه الاتراحتات فكانت :

(ا) تحالف الدول الكبرى التي يفترض ان تحل
الامباء الكبرى في مواءمة بشكل « الرمية » في
العالم .
(ب) تواضع المنازعات التي سيشهدها العالم
بعد التجربة المرة في الحرب العالمية الثانية كما
وخينا .

(ج) تحسن الأوضاع الاقتصادية لشعوب
العالم في طريق موازن الصحيح للتفاشي .
وعلى هذا الاساس .

(١) منحت الدول الكبرى حق القول النص
في مهمة حفظ السلام والامن الدوليين ، اذ اعطاهما
الميثاق ذلك المركز الممتاز في مجلس الامن .

(٢) جاءت الأدوات التي نص عليها الميثاق
لنسيه المنازعات الدولية أدوات تقليدية يمكن
ان تناسب مع منازعات الدول الصغرى فيما
بينها وبالشكل المندى للمنازعات .

(٣) جاءت نصوص الفصل التاسع المسمى
بالمنازع الاقتصادية والاجتماعية يتلهم مع الافتراض
الثالث من حيث تشجيع التعاون الاقتصادي والرفاء
الاجتماعي لا أكثر .

لكن الذي حصل كان على نقيض ما افتترض
تنبأ . وما دام العالم الخارجي الذي تصبغ
انتم الأمم المتحدة في ملكه ليس كما توقع العالمين فلا
غربة ان الأمم المتحدة لم تتطور كما تصور
مهندسوها ودعاتها .

اما تعاون الدول الكبرى المفترض فسرعان ما
عصفت به رياح الحرب الباردة وشبه الساخنة
بين الشرق والغرب فانقلب الطغاة اعداء .
وأصبحت المنازعات بين الكبار او بين « الزلازم »
هي ما يحتل جداول اعمال هيئات الأمم المتحدة .
وكان من نتيجة ذلك ان شل عمل مجلس الأمن
بوجيها وتنفيذا . لقد حاولت الدول الاعضاء التغلب
على الشلل الذي سببه استعمال الفيتو المتكرر
في مجلس الأمن بتقويض الجمعية العامة بمهمة
حفظ السلام عن طريق قرار الاتحاد من أجل السلام
ولكن تبين بعد مدة ان ذلك كان تقليدا على الشكل
دون الجوهر . فالمعبرة كانت وما تزال ، لا تكمن
في اتخاذ قرار ، ولو كان حاسما ، بل المعبرة
وضع هذا القرار . ولو كان متواضعا ، موضع
التنفيذ . ومادامت دولة كبرى نوية في قميص
الانهازم او الى جانب المدعى عليه فلان للسود

١٠. انظر مقالته في كتاب « دافيد كي » المشار اليه اعلاه ص ٢٠ .

(١١) ويساهم الاتحاد السوفياتي بـ ١٤.١٨ ٪ من الميزانية وتساهم بريطانيا بـ ٩.٠ ٪ وفرنسا
بـ ٦.٠ ٪ والصين بـ ٤.٠ ٪ اي ان الدول الكبرى تساهم بما مجموعه ٦١.٢٦ ٪ من الميزانية في حين
تساهم ١٢.٧٤ دولة بالباقي وهو ٢٨.٤٠ ٪ (المرجع كتاب الأمم المتحدة للجميع ١٩٧٠ ص ٢٠٩) .
١٢. وهذا ما حمل كورت فالدheim في تقريره (ا ب) اغسطس ١٩٧٢ اعتبارا برحلة الانتراج
التي شهدتها العالم بين الدول الكبرى أحد العوامل المشجعة للأمم المتحدة .

يكن - خلافا لما اتهمت به - تدي قناعة واضحة بالأمم المتحدة ودعمها . لكن العالمة التي حطمت بها أنصار التنظيم الدولي لن تكفل إلا بدخول نيتلم وكوريا والملياً بدولها الموجودة أو المتحدة في عضوية النادي العالمي .

فلما إن الانقراض الثاني الذي انبني مسرح الأمم المتحدة على أسسه هو تواضع المذاكرات الدولية التي تصور أرباب الميثاق حدوثها بعد ويلات الحرب العالمية الثانية كما وكيفا . وعلى هذا الأسس جاءت تصوميه أكثر بثلاثة لمعالجة مفازلت ما قبل الميثاق منها لمعالجة المفازلت التي شهدت الأمم المتحدة فعلا منذ انشائها . إن مراجعة بسيطة لتصوص الفصلين السادس والسابع كقيلة بالبرهنة على عدم نجاح وأضي الميثاق يلتقي بطولات العصر وخاصة في مجال التسليح والتطور التقني الذي أصبح ممكنا معه ابتعاق الدمار بالعلم كله حتى قبل أن يتكسب مجلس الأمن من الاعتماد لميثاق المسألة . لقد أثبت الإنسان أنه حيوان سريع التنسلا لا يتعم من أخطائه الشيء الكثير لذلك ما أن قامت الأمم المتحدة حتى وجدناها غارقة في مفازلت دولية أعنف من تلك التي شهدت أيام العصبة (حرب فلسطين : الحرب التونسية ، حرب كشمير ، الحرب الكورية ، الحرب الفيتنامية ... الخ) فلما تصوص الفصل السادس فقد أصبحت بالتقليدي في الطول التي تصورها ، وأما تصوص الفصل السابع المتعلق بدفع العدوان وفرض نظرية الأمن الجماعي فتصورها واضح والمشكلة أن الأمم المتحدة ركزت على الأمن الجماعي أكثر من تركيزها على نزع السلاح وخاصة النووي منه وهكذا فلا طلق الأمن الجماعي كما يجب في حين ترك السلاح بدون قيد جدي ، ولا نقول بدون نزع لا مشكلة ذلك على ما يبدو في ضوء عدم الثقة المتأصلة بين الأوصياء على السلام العالمي ، وبالتالي وجدت الأمم المتحدة نفسها تعمل في جو تركم الأتوف فيه رائحة الذرة والهيدروجين لا مجرد رائحة البارود المدافع التقليدية .

وفي مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي رأينا أن أرباب الميثاق تصوروا أن التوازن بين الأغنياء والفقراء عملية تلقائية حتمية فحاجت لتصوص الفصل التاسع تمنح الأمم المتحدة بمهترمليتها لحسب . لكن الذي حصل بمجرد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها أن ازداد الفنى في فناء والفقر في فقره وأصبح على الأمم المتحدة أن تنسيق الفجوة بينها وذلك مهمة بالغة الصعوبة فالدول لاثتمان بدائع التنمية المالية بل بدائع الصالح المتبادلة وهذا بإذات ما يظل من عملية المعين من برامج الأمم المتحدة في مجال التقنية الاقتصادية والرأء الاجتماعي لأن الدول المالكة للمال والخبرات تغفل أسلوب التعامل

في رديسيا ماضية نى نسخها لراي الجلبهه الدولية بدم مباشر وعلمي من الدول الغربية التي لوأها لما تكنت الدول الضعيرة هذه من الامعان في تصاديا وخرقها لايسط قيم الانسان . كذلك هناك ثمة سرعت أخرى في الجبهه الاستعمارية شهدت وشهدا الأمم المتحدة كالصراع بين الاستعمار الاقتصادي وخصومه . لقد كان من نتيجة جهود الأمم المتحدة أن تحررت ملايين الناس من كل الأجناس وأرتمت العضوية في المنظمة الدولية الى ١٣٢ دولة حتى الآن لذا يسجل للامم المتحدة عالم يسجل لعصبة الأمم في مجال عالمية المشاركة في التماور الدولي ولكن هل هذه العالمية حقيقة ؟ وهل هي بالمحار الدولي نعمة أو نقمة .

إن المنظمة الدولية تضر اليوم بالدول الصغيرة جدا Micro States . ومنها ما هو غير قادر على تحمل أبسط الأعباء الدولية سواء بمسار حجبها أو عند سكانها ومستواها الحضاري أو قهرتها المالية . لكن هذه الدول تتبع بموجب حق المساواة في السيادة بكتابة قانونية تعامل . نظرب بكتابة أمريكا والاتحاد السوفياتي والصين والهند ، نهل هذا دليل صحة أو علة من جهة نظر التنظيم الدولي ؟ جيل بالتاكيد أن تكون الأمم المتحدة عابة شلبة وأن يكون لكل كيان سياسي مستقل في العالم مكان فيها . لكن الذي حدث أن العضوية في الأمم المتحدة أصبحت مكافأة لكل اعظم نال استقلاله بدون التحقق في الجانب الآخر من العضوية ، جانب القدرة على تحمل المسؤولية والعبء الذين تفرضها هذه العضوية . كتابة الفنم ليس بالفنم ! ثم أن تترك نشأة الأمم المتحدة في الميدان السياسي في الجمعية العامة التي تسم كل هذه الدول كبيرها وصغيرها جعل إجراءات العمل فيها بطولية وقلفة للوقت . أما نمالية قراراتها بمحدودة بالطبع مادام الكبر القادرون على البذل غير متفنين . لقد مسارت الجمعية العامة في نظر الكثيرين مجرد مفعدي للخطابة لا أكثرية ، وما أسهل الكلام وأحسب العمل .

ومن جهة أخرى لا بد أن نتساءل عن المحيار الحقيقي فيما يسمى بالعالمية . أن عدد سكان الصين يعادل عدد سكان مئة ويبيد من أعضاء الأمم المتحدة مجتمعين وأهميتها في مجال السلام والحرب والتعاون الدولي غنية من البيان ومع ذلك معتمل مطوفا الحياتيون - بفعل سيلاسه امريكا - خارج المنظمة ووكالاتها المتخصصة حتى نهاية عام ١٩٧١ في حين شغل متحد الصين الدائم بنحوب نورموزا بكل تواضعها وتمييزها لواءشن لا شك بأن ارتفاع صوت ممالي الصينين الحقيقين في المنظمة الدولية بعد طول حرمان اسهام ايجابي في تنشيطها خاصة وأن حكومة

فيكون في نوازل الرعب الذي يحكم علاقات الدول الكبرى في عصر الأسلحة الذرية . وفي هذا تفسير واتقي مهما كان مخيفاً ومؤلماً .

تلك الآن هي أزمة الأمم المتحدة أزمة عظم الرضا عن نشاطاتها وليس عدم الثقة بها إذا توخينا الدقة الموضوعية . فما الحل لهذه الأزمة ؟

يذهب البعض إلى ضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة ليصبح أكثر تجاوباً مع واقع العلاقات الدولية بعد أن تأكد في رأيهم أن بعض نصوصه تشكل عقبات تحول دون نجاح المنظمة . ويشيرون لذلك بقلة :

نص المادة ٢ (٧) حول الاختصاص الداخلي للدول والمادة ٢٧ حول التصويت في مجلس الأمن (١٤) . ويذهب البعض الآخر إلى اقتراح مشروعك بديلة للميثاق الحالي ككل شعارهم في ذلك أنه لا ينكر نفع الأحكام بتغير الأزمان (١٥) . والعقبة أن الميثاق كأي نص قانوني مكتوب يحتاج لتعديل وتبديل بين الفينة والأخرى كما أن طريقة أعماله قد تتحول إلى تعديلات واقعية فيه وقد لاحظنا أن نصوص الميثاق ، في غير موضع واحد ، تعرضت لكل هذه التعديلات الواقعية غير أن التعديلات والتحسينات التي يطالب بها البعض وخاصة لجنة دراسة منظمة السلام تتجاوز مجرد النصوص القانونية لتصل إلى لب العقبة السياسية للأمم المتحدة (١٦) .

المباشر مع الدول الفقيرة في المصدرون لاسمياً لا يخفى على أحد . ثم إن هذه الدول بلغت تعيش في عدم ثقة متبادلة بينها مما يجعل التصديق على مناطق التفوذ والتسلح ثاقباً بكل ما يطيحه ذلك من تحكم بالآخرين وأهدار للحريات على أدوات الدمار في حين يعيش ملايين الناس في كل مكان فقراء إلى الطعام والكساء والصحة والتعليم .

في أوضاع كهذه يصبح الكلام عن مسؤولية الأمم المتحدة كمنظمة دولية كلاماً في غير محله إذا لم نقل كلاماً فيه الكثير من التجسبي . لأن المسؤولية الحقيقية تقع على الأمم المتحدة كجموعة دول . فلو أنجزت الأمم المتحدة يوم تحبيل الدول بمسؤولياتها وأخفقت يوم تنكسرت لهذه المسؤوليات . بل لعلنا لإجابي الحقيقة إذا إذا قلنا أن أهم مخزوات الأمم المتحدة كانت قوتها على الحفاظ على بقائها رغم كل الهزات والامت التي تعرضت لها وما تزال

لقد فشلت عصابة الأمم لجموعة من الأسباب كان أهمها أن الدول الأعضاء سخرتها لضعية أغراضها الوطنية الضيقة بدلاً من الارتقاء إلى مستوى الأفكار والمثل التي أوجدت لتحقيقها ، والأم المتحدة تعرضت لدات الملة (١٣) لكنها باقية مستمرة . وهذا بعد ذاته نمر لفكرة المنظمة الدولية ذات الإنجاز العالي . أما ما بقي الاسم المتحد رغم كل ما واجهته وتواجهه من صدمات

(١٣) رغم مديونية دولة كاتونيسيا للأمم المتحدة فاتها لم تتورع عن الانسحاب منها لأنها لم تحقق من طريقها سياسة معينة كانت تنتهجها حيال ماليزيا . لكنها سرعان ما عادت للمضيوية لارتكابها أن داخل الأمم المتحدة خير من خارجها .
(١٤) انظر مثلاً اقتراحات : غود سييد : ص ٦٠ وما بعدها .
كلود : ص ٤٢ وما بعدها .
كلود

Implications and Question for the Future, op. cit. p. 471 et seq R. W. Van Wageningen: The concept of Community and the Future of the U.N.

إيشلبرغر : ذات المرجع ص ١١٠ وما بعدها .

R. Falk & S. Mendlovits: The United Nations (1968 P. 788 et seq).
The Commission To study The Organisation of peace (Le soim chairman): The United Nations: The Next Twenty Five years (Nov. 1969).
World Peace Through world Law (Boston 1969).

(١٥) انظر مثلاً مؤلف كلارك وسوهن
(١٦) في تقريرها المشار إليه اعلاه اقترحت اللجنة أهدافاً محددة لأبد للأمم المتحدة أن تعقلمها في المجالات التالية : تطوير القانون الدولي ، الحلول الودية للمنازعات الدولية ، نزع السلاح ودعم السلام والأمن الدوليين ، التطور الاقتصادي والاجتماعي ، حقوق الإنسان ، تقرير المصير للشعوب وإنهاء الاستعمار ، إنشاء مؤسسات ومنظمة دولية جديدة ، جعل الأمم المتحدة أكثر عالمية ، تحسين قدرة أجهزة الأمم المتحدة على اتخاذ قرارات ، تمويل الأمم المتحدة ، انظمته اتصال الأمم المتحدة بإعلام لهما بصورة أفضل وتنفي اللجنة لاقتراح سنة وستخطوات تدريجية لتحقيق هذه الأهداف وهي كلها خطوات مطلوبة ومتقدمة لرجل العلم لكنها في تقاضنا ليست بقعة لرجل السياسة الآن وهو وحده الذي يحرك العلاقات الدولية بصورة مباشرة .
أما رجل العلم فيبقى ذا نفوذ غير مباشر بارائه واقتراحاته التي قد تجد أذناً صاغية لدى واضعي السياسة عندما يجدونها تتفق مع مصالح بلادهم بحسب . انظر تقرير اللجنة بالانكليزية ص ١٤ - ١٧ بصورة خاصة .

في العالم شهد اختلالات لا تنكر وخاصة في السفينات ومطلع السفينيات . فملاصين السفينية التي كانت في مسكن السفينيات زولو من خارج الأمم المتحدة أصبحت أو تكاد تصبح دولة مغطى قائمة بذاتها وفي الأمم المتحدة بالذات . وهذا وضع لابد أن يعكس على التوازن الدولي الثاني . وبروز الصين الشعبية على هذا النحو دفع الأميركيين والسوفييت الى مرحلة من التعايش السلمي اذا لم تقل التفاهم من العالم بما فيها نشاطات الأمم المتحدة . صحيح ان الصين الشعبية أعلنت عشية احتلال تيمور الشرقية في المنطقة انما يحكم ليندولجيتها ونجازها القوية ان تكون دولة مغطى تتصرف على هذا الأسس بل ستكون في عداد الدول المناهضة لعملية التوازن الثنائية، المصممة على إنهاء احتكار تحكم الدولتين، المتحيزتين بمصير العالم . وهذا بعد ذاته كلف لاجل اللعبة الدولية ثلاثة بمحيا كتكت ترقية ، لكن الصين في قاعنا لابد ان تتصرف كدولة مغطى لها من الامكانات والطموحات ما يمكنها من ذلك .

ومها يكن الحال فلان التوازن الثاني سيثورى اذالم يكن في طريقه لعل . ووقابل بروز الصين على المسرح الدولي كدولة كدولة تصار ظل دولتين كبيرتين هما فرنسا وبريطانيا اللتين لارستا وتبارسان سيلات انكشاف واضحة في اسرانيجيتها الخارجية . لكن المسرح الدولي بدأ يشهد «التكامل الاوربي» وخاصة بعد انضمام بريطانيا اليه كدولة مغطى لها وزنها، بقابلها في الشرق بروز اليابان من جديد كاحدى اعظم الدول الصناعية في العالم بكل مخصبيه الصناعة والتجارة من رفاة واظهار مغطى . ومن يدري لقد تنفخ الأحداث الدولية من بروز لكر من هذا العدد من الدول الغنية التي تنقسم الى نادي الكبار .

في وضع كهذا لا بد للاحداث ان تفرض نفسها على العلاقات الدولية والامم المتحدة تظهر من مظاهرها . واكثر يتوقف على الصورة النهائية التي سيتطور منها الموقف الدولي بالنسبة لسفوية نادي الكبار بما في ذلك تنفجها على القوى المهيمنة على الأمم المتحدة .

ثم ان من مظاهر المتدين المضيفين من السنين ايضا التغيير الواضح في مواقف الانسان من السياسة الدولية . فهناك أولا ذلك الاصراع الممان على حق تقرير المصير في جاتية السياسي . اقتصادي ، وهناك ثانيا ذلك الاصراع على المساواة في الثروة وفي ارمي تحسين الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجماعات

فالتفريق على الاختصاص الداخلي للدول مثلا محجمة على فكرة السيادة الوطنية لها، فهل الدول الامضاء كبرها وصغرها مستند لئل ذلك ؟ لا نعتقد فالدول تظهر كل يوم من ضروب عسكها بهذه السيادة ما يجعل هذا المطلب على جدارته بعيد المثال . وحيث ان الدول الكبرى من حقها في التنقض او تحديد استمصلها امر ينال رضا الدول الصغرى لكه يصطلم قورا بصارضة الدول الكبرى التي اصحت بدون استثناء لكر تمسكا بهذا الحق من اي وقت مضى امام تكتل الدول الصغرى ويمارسها لما يسمى بكتاتورية الاغلبية في الجمعية العامة . بل لعل من الممكن ان نشاط مجرد تسالول ، من جدوى اللقاء الفينو بمصير لمائية القرار (وليس مجرد اصداره) يادابست الدول الكبرى التي تملك اكبر الامكانات السياسية والعسكرية والاقتصادية مختلفة او بالاحرى بمعدنية وما دلم تاديب اعداها او طها لها يعني المخابرة بحرب نووية .

كل ذلك لا يعني اننا من انصار بقاء الأوضاع على حالها بدون تعديل ولا تطوير . فالحديث والتطور سنة الكون ونلموسه . لكننا مبين الواتعين الذين لا يرون ان مضلة الامم المتحدة تدن بالاسياق وراء الابل المرفضة والاكثار المخابية . مضلة الامم المتحدة في تزامتها مجرد انعكاس لمضلة العلاقات الدولية ، وهذه العلاقات كانت ومازال ، شتتا لم ابينا ، تقوم على اساس التوازن بين المصالح وتحتكم بمصير العالم اضافة لطابع لمعطيات متغيرة في الجو الانساني ككل نتيجة تقدم العلوم والتكنولوجيا واتساع اتاق المعرفة الاساقية .

صحيح ان ميثاق الأمم المتحدة كرس خمس دول من الاعضاء كدول كبرى ومنحها امتيازات خاصة على اساس «مسؤولياتهم الخاصة» في حفظ السلام والامن الدوليين لكن تجارب السفينات والسفينات اثبتت ان دولتين اثنتين تحتلان مراكزا متفاوتا في العالم مما يصح معه اطلاق لقب الصلايين عليهما وتضمسي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي لما الدول الثلاث الكبرى الاخرى مكنت في احد المسكرين الصلايين . لذلك لاحظنا ان عملية الانسراع على التفاوض في العالم التي لوت نشاطات الامم المتحدة عبر المقتدين المتفنيين ككت مبلية ثنائية Bipolar قبل كل شيء . واذا كانت الامم المتحدة قمنشتت في عدد من المسائل المدروسة عليها فلذلك لان الحرب الباردة التي شوها العالم بين الصلايين ومسكريها هي التي سببت ذلك . ويعكس في الحالات التي نجتت نهما الامم المتحدة كان المسكران في حالة تناهم لسبب او لآخر . لكن ميزان القوى

له ان يدور حول الارض في ساعلت ولم تعدد الحدود الوطنية تنف امام الناس ولا مشاكلهم .

بعبارة اخرى كل ما حولنا يدوم مزيد من التعاون المنظم لان الزمن طوي نهائيا فكرة الاكتفاء الذاتي وجعل الانسان في كل مكان بحاجبة للانسان احب ام كره .

كل هذا يحملنا على الاعتقاد متتالين بان المنظمه الدولية العالمية ستفتح فرما ارحب للمسلم والتشاكط رغم ما قد يتركه الانطباع الحالي عنهم من شكوك وقلق ، ليست كلها في غير سطحها .

ومتي ادرك القاصيون على السبيل الخارجيه في دول العالم حقائق التكامل والتضامن بين شعوب العالم بعد ادراكهم لاستحالة احتكائهم لسياسات القوة يسمي الحديث بمكنا ووردا من تنقيط الامم المتحدة او ربما استبدالها جفريا بنظية عالمية اخرى تستفيد من دروسها دونها حاجة للوقوع في منحدر النزاع العالمي المسلح الخطر .

وفي هذا يقول النيس كلود في احدى مقالاته الحديثة .

« لا يمكننا ان نكون متكتين من غير جهد ولا شرط ان للامم المتحدة مستقبل . لكن يمكننا ان نؤكد ان هناك حاجة واضحة لمنظمة وهي حاجة تبدو محترما بها اجمالا . وان فكرة المنظمة قد تطورت كالمزيج لانتكروا نذاته بل تقدر حق قدره ان قيمة الامم المتحدة في المستقبل لا تكمن في اي احتمال بانها ستصبح اقوى ، ولكن في انها ستصبح اكثر امانا في اكثر من مجال لرجال السياسة المسؤولين عن ادارة العلاقات الدولية في حقبة ذات اخطار ومعقيدات لم يسبق لها مثيل في التاريخ ان رجال السياسة سيتخلصون في المستقبل من غير شك ، كما نعلم في الماضي لاستخدام الامم المتحدة كأداة للسياسة الوطنية او لسياسة الاحلاف المتخفية . لكن القيمة الاساسية للامم المتحدة تكمن في ميرونها اداة لجامعة الدول ككل من اجل تدعيم الاستقرار في العلاقات الدولية ،

المختلفة في كل اتجاه الارض سواء في الحدود المتقدمة او النامية ، وهناك نقرة للشعوب الحديثة الاستقلال المطلقة الى مزيد من العلم والتقنية على اساس انها السبيل ليجاد التوازن الحقيقي بين بني الانسان بغض النظر عن جنسهم وعرقهم ولغتهم ومعتمدتهم . هذا التغيير في مواقف الانسان من السياسة الدولية لابد ان يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الكبار . وهذا ما عناه كورت هالداهيم في قوله للامم المتحدة في دورتها الأخيرة ان دورا اكبر وفرما اوسع ينبغي ان تمنح للدول المتوسطة والصغيرة (١٧) . صحيح ان الكلمة النهائية في العالم تبقى للكبار لكن استمرار الاختلالات الاقتصادية والنزاعات الدولية والانتعاجات المحلية — وهي سمة لاينها — لابد ان تنعكس على علاقات هؤلاء الكبار وهو امر لا يتفق مع روح الانفتاح التي بدأت تهل هذا العلم .

لقد اعطت الفرة ومكانتها للبشرية امكثت لاينكر اثرها ، خيرا كانت ام شرا . واذا كفت السلطة الفرية لم تستغنى حتى الآن في تفريغ العالم بسبب نظام الردع المتبادل الذي ابتكره الصلاخان الكبار ان فان الخطر يبقى مائلا ، وما من شك في ان على ارباب الفرة ان يدركوا: ضرورة اشراك الآخرين معهم في استغلالها للانفراض السلبية وما اوسمها واسمها خاصة عبر الاجهزة المختلفة للامم المتحدة .

كذلك فان التقدم الهائل في العلم او التقنية والدواء غير علاقات الامم . فقد طور الانسان وسائل الاتصال وتكن من ابتداء مواد جديدة غيرت في العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية وبالمقابل كان لهذه البدع الجديدة اثرها السلبية ، فظهور الماء اسبعا اكثر تلوثا والانفجارات السكتية تهدد بالجامعة والامراض والابوة وكل ذلك يقتضي اتباطا اخرى من التعاون الدولي حيث يمكن للامم المتحدة ان تؤدي دورا رائدا .

لقد اراد الانسان القضاء واصبح من الممكن

من اجل مواجهة المصالح المختلفة والامال المتفاوتة
للناس جميعا . ومن اجل تطوير الاجتئاع في
التعاون كلما كان ذلك ممكنا . فانا نمكنت الامم
المتحدة من ان تستخدم كمموز للنظام في العلاقات الدولية

فلها تكون قد قدمت اعظم اسهام في صيانة
المصالح الوطنية لكل دولة عضو (١٨) .
مهل يمي اهل الحل والعقد في دول العالم ذلك ؟
لسنا ندري ولكننا نأمل .

التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الاطفال والشباب

بحث في اسس التنشئة الاجتماعية
وليكيفية الاستفادة من طاقات الاطفال
والشباب في عملية التغيير الاجتماعي

الدكتور محمد صفوح الأخرس

أن إحدى الوظائف الأساسية للتربية هي تسهيل عملية التكيف الاجتماعي مع البيئة ، ويتم ذلك عن طريق تلقين الفرد مبادئ وقواعد عامة تتوارثها الأجيال عبر تاريخها الطويل ، فالإنسان ابن البيئة الاجتماعية ، وهو أكثر المخلوقات الحية اعتماداً على غيره في مراحل نموه الأولى ، إذ أنه يعتمد طوال سنوات عديدة من نموه على خبرات الأجداد ، وحسيلة تجاربهم المستمدة من تفاعلهم مع البيئة المادية ، وتعاون بعضهم مع بعض في مؤسسات مختلفة .

وتنتقل هذه الخبرات إلى الأطفال والشباب عن طريق الآباء في العائلة والأفراد والاصدقاء والرفاق في المؤسسات التربوية ، والثقافية والسياسية .

ومن هنا كانت العائلة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تصل الماضي بالحاضر وتربط الحاضر بالمستقبل . فهي بالإضافة إلى أنها تزود الجنس البشري بعناصره الفقية من أجل بقاء المجتمع واستمراره ، فاتها تعمل على استمرار الحضارات الإنسانية وتقلتها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . وسوف تبقى هاتان الوظيفتان (استمرار الحضارات الإنسانية ، والجنس البشري) من أهم الوظائف الأساسية للعائلة عبر التاريخ وفي مختلف المجتمعات .

لقد أصبح موضوع تربية الجيل علماً مستقلاً قائماً بذاته ، وهو يهدف إلى تهييب سلوك الإنسان وتوجيهه وجهة خيرة . فهو الآن وسيلة موجهة تعتمد على اسس علمية من أجل خلق تزان في سلوك الفرد بما يتفق وقيم المجتمع وأعادته التي يطبع اليها . ومن هنا كان السر التربوية الاجتماعية لا تقتصر على الطفل وحده بل يمتد إلى المجتمع عامة .

فالتربية الاجتماعية من هذه الوجهة لا تنفصم عن التربينتين السياسية والثقافية المجتمع بمثلها بؤسسانه السياسية والعقلية . أن نشاط الفرد الاجتماعي والسياسي في المجتمعات النامية التي من أحد خصائصها تعدد اللوالات الاجتماعية ، يثار إلى حد ما بأسلوب التنشئة الاجتماعية ضمن إطار العقلة . ولكن عندما يتطور السلوك الاجتماعي ، في مراحل متقدمة من التطور ، حول مؤسسات أكثر تعاطية في بناء المجتمع الحديث ، تصبح قضية التنشئة الاجتماعية في المنزل أقل أهمية ، لها ياتها أن تنفذ أثرها بما دأبت العقلة موجودة وتقوم بوظائفها ضمن إطار المجتمع ومؤسسته المعقدة .

ووفي الوطن العربي لازالت العقلة تصعب دوراً بارزاً في عملية التنشئة الاجتماعية ، ولذلك فإن البحث في اسس التربية في المنزل وينعكسها على صعيد المجتمع يعتبر مسألة هامة يجب أن توجه اليها الانتظار .

اسس التنشئة الاجتماعية :

من التعاريف عليه في الدراسات الاجتماعية

فرض وي معين من أحد اطراف السلطة في المرب
يمكن ان نسج :فرادا يقبلون في اتخاذ قرارات من
الاعلى دون مشاركة الجماهير بها ، او اعطائنا
نورا في تحمل مسؤوليةا .

ونحن عندما نعتد أسلوب التنشئة
الاجتماعية في المنزل كمفتر مستقل ، اي متغير
فاعل ، لا نفعل ابدا اهمية عوامل اخرى تشكل
وتحدد أسلوب التنشئة نفسه ، وكذلك الامر
المتبادل بين كل المؤسسات الاجتماعية وتفاعلها
ضمن نطاق المنظومة الاجتماعية . فالمعالة جزء
من المجتمع واسلوب التنشئة يرتبط بالار
التاريخية ، والظروف المرحلية المحددين لتطور
المعالة ، وتركيبها ، ووظائفها ونوع العلاقات
الاجتماعية ضمنها . غير ان عزل التفسيرات
المستخدمة في تحليل الظاهرة يمكن الباحث من
توضيح اهميتها ، ومدى مشاركتها في تكوين
الظاهرة بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق
ارتباطها بعوامل تسهم في تواجد بعض خصائص
الظاهرة المدروسة .

العوامل الاجتماعية الفعلة لتباين اسلوب التنشئة :

من المفهوم السابق لمعنى التنشئة الاجتماعية
حددنا مؤشرات عملية لقياس ابعادها . وقد
تمثلت تلك المؤشرات بتحديد الاسلوب المفضل
في تربية الاطفال في المنزل ، فصنفا تلك المؤشرات
بمناذج للسلوك قابلة للقياس عليها وتمتد من
استعمال (الشدة) في التربية الى اسلوب
(التدليل) وما بينهما من درجات متمايزة
واساليب متداخلة مثل : المجتمع ، ترك الطفل
وشاته ، الشدة مع التشجيع ، الشدة مع
التدليل ، التشجيع مع التدليل ، اساليب
اخرى ... ثم حولنا تلك الاسس الى اسئلة
جمعت في استمارة . وبعد ذلك قمنا بدراسة
لعينة عشوائية ٤٠٠/ عائلة فحصلنا على
اجابات فرغناها في جداول تكرارية ، توضح مدى
ارتباط اسلوب التنشئة بمفترات مختلفة مثل
الجنس ، والمعالة التعليمية ، والوضع الاجتماعي
العالم .

الاسلوب المفضل لتربية الاطفال عند الاب :

بينت الاحصاءات العامة التي جمعناها ان

التنشئة الاجتماعية ومفهوم « السلطة » :

ان تلمين الاثكار والمبادئ والمعلومات الى
افراد اية مؤسسة سواء اكانت اجتماعية او
سياسية ، او نفاذية ربوية يتائر الى حد بعيد
بمفهوم « القوة » في المؤسسة . ونعني بذلك
اسس السلطة وكيفية تمررها . فاذا كانت
السلطة تصفية وجائزة وتستمد وجودها من
مركز قوة غير مشروعة ، مالت نحو استخدام
العنف والقسر في فرض آرائها . والعكس صحيح
ايضا . فاذا كانت السلطة في خدمة الجماهير
وتستمد وجودها من مصالحهم . مالت نحو
استعمال الديمقراطية الموجهة في اتخاذ القرارات
ونسبق الاثكار . ويتم ذلك عن طريق مناقشات
موجهة لتلك الآراء من خلال المؤسسات
الاجتماعية والسياسية المطة لمصالح الجماهير .
هذا الراي في ربط مفهوم التنشئة مع
مفهوم السلطة واسسها ينطبق على معظم
المؤسسات الاجتماعية بدءا من سلطة الاب في
المنزل وانتهاء بسلطة الدولة في المجتمع ومرورا
بسلطة المالم في المدرسة والمدير في المصنع .
سوف نعال على ارتباط مفهوم التنشئة
بمفهوم السلطة بدراسة اسلوب اتخاذ القرارات
في المنزل ، فهو احد المؤشرات الطمية
عملية لقياس مفهوم السلطة وكيفية تمرر القوة
في المؤسسة الاجتماعية .

التنشئة الاجتماعية واسلوب اتفلا القرارات :

ان مشاركة افراد العائلة في اتخاذ قرار
معين ، وهو ما يعبر عنه عبادة بأسلوب اتخاذ
القرارات ، يرتبط ، على المدى البعيد ، بمفهوم
المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية . وبمعنى
اخر ان اشراف الانسان مرة بعد مرة في افعال
العائلة وتسيير شؤونها يؤثر الى حد كبير على
سلوكه وهو دجل ، فيعمل على المشاركة في تقرير
مسير امته من خلال مؤسسات اجتماعية اكثر
تعقيدا من العائلة . كما ان شرس افكار تتبع من
اهداف الجماهير وخمير الامة ، في نفوس الاطفال
وهم صغار بطرق علمية ومدروسة ، يخلق اجيالا
لا تتعدى ولاياتهم حدود العائلة الضيقة الى
ولاءات اوسع ، واغنى ، ويحقق قدرا من
الانسجام بين افراد المجتمع .

فالمعالة التي تتخذ قراراتها اعتمادا على

كما أظهرت النتائج الأخرى بعض التباينات بين أسلوب الآباء والأمهات في التعامل مع أطفالهم . والحقيقة أن هذه النتائج تعطي مؤشرات حول أسلوب التنشئة في المنزل ولكنها لا تفسر لماذا ينجح بعض الآباء أو الأمهات في استخدام الأسلوب في تربية الأطفال بينما يعتبر البعض الآخر أن التشجيع هو أسلوبهم المفضل . وبصورة أخرى أن النتائج السابقة لا تعمل ، ولا توضح الظروف التي تدفع الآباء إلى استخدام أسلوب معين دون أسلوب آخر . ولهذا كان علينا أن نربط ما بين مفهوم التنشئة ومتغيرات أخرى نعتقد أنها تعمل وتوضح الأجابات السابقة ، ومن تلك المتغيرات نذكر الوضع التعليمي بالنسبة للاب والام ، والحالة المهنية ، والوضع الاجتماعي الطبقي ، وغير ذلك من عوامل مفسرة للعلاقة الترابطية السابقة .

جدول رقم (٢)

الأسلوب المفضل في تربية الأطفال عند الأم		
النسبة المئوية	العدد	الأسلوب المفضل
٩٣	٢٢٣	الشدّة
١٣١	٣٢٧	التشجيع
٢١	٥٣	ترك الطفل وشأنه
١٤	٣٥	التدليل
٤٤	١١	أساليب أخرى
٤٣	١٠٧	الشدّة + تشجيع
٤	١٠٥	الشدّة + تدليل
٤	١٠	تشجيع + تدليل
٤٣	١٠٧	تشجيع + أساليب أخرى
٢	١٠٥	غير مبين
٣	٧	لا يوجد
٤٠٠	١٠٠	المجموع

أن ادخال تلك المتغيرات في التحليل الاجتماعي ضروري لتوضيح مدى ارتباطها مع الأسلوب المتبع في تربية الأطفال ... فنحن نصل إلى علاقات ترابطية إيجابية بين متغير ومتغير آخر نستطيع أن نتحكم في سير الظاهرة الاجتماعية . ومعنى آخر ، عندما نستطيع أن نبين الشروط الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الآباء

١٠٪ من الآباء يفضلون استعمال الشدة في تربية أطفالهم ، بينما أجاب ٣١٪ من أفراد العينة المدروسة أن التشجيع هو أسلوبهم المفضل في تربية الأطفال ، و ١١٣٪ يميلون إلى التدليل في تربية أطفالهم ، و ٦٥٪ يتكون أطفالهم وشأنهم ، وحوالي ١٠٪ يستخدمون الشدة والتشجيع معاً ، و ٣٪ يستخدمون التشجيع والتدليل ، و ١٤٪ تقريباً يستخدمون التشجيع مع وسائل أخرى .

جدول رقم (١)

الأسلوب المفضل في تربية الأطفال عند الأب		
النسبة المئوية	العدد	الأسلوب المفضل
٦٠	١٥	الشدّة
١٢٤	٣٤	التشجيع
١٦	٦٥	ترك الطفل وشأنه
٤٠	١١٣	التدليل
٣٩	٩٧	أساليب أخرى
٣٩	٩٧	الشدّة + تشجيع
٣	٠٠٨	الشدّة + تدليل
١٠	٢٥	تشجيع + تدليل
٥٤	١٣٠	تشجيع + أساليب أخرى
٤٠٠	١٠٠	المجموع

بينما كانت هناك اجابات متفرقة في حدود ١٠٪ . أي أن التشجيع احتل المرتبة الأولى ثم تلتها الشدة بفارق كبير وبمعدا احتل التدليل المرتبة الثالثة بفارق بسيط .

الأسلوب المفضل لتربية الأطفال عند الام :

لقد أظهرت اجابات العينة المدروسة اسمافا ما بين نظرة الام والاب الى الاسلوب المفضل في تربية الاطفال فيما يتعلق باستخدام التشجيع . فقد بينت النتائج على أن حوالي ٣٣٪ من الامهات يملن الى استخدام التشجيع كأسلوب اساسي في تربية أطفالهن ، بينما اختلفت النسبة بشكل واضح فيما يتعلق باستخدام أسلوب الشدة إذ أظهرت الامهات ميلا أكثر الى اتباع أسلوب الشدة في تربية أطفالهن من الآباء، فبنيت النتائج أن حوالي ٢٣٪ من الامهات يفضلن استخدام أسلوب الشدة في تربية أطفالهن ..

تعلم الزوج والاسلوب الفضل في تربية الاطفال . وهذا الترابط يتضح من الدراسة الاحصائية للجدول رقم (١) . فهو يشير الى ان ٢٥٪ من افراد العينة الاميين اجابوا بانهم يفضلون استخدام الشدة في تربية الاطفال بينما انخفضت الى اقل من ٧٪ في المستوى الجامعي .

وهند مقارنة تبين اسلوب الشدة مع ثبات عامل التحصيل العلمي ، حصلنا على نتيجة تؤكد النتيجة السابقة ، وهي تشير الى ان ١٥٪ من افراد العينة الاميين اجابوا بانهم يفضلون استخدام اسلوب التشجيع في تربية الاطفال وهي تقل بـ ١٠٪ عن اسلوب الشدة . وبعبارة اخرى ان ربع افراد العينة تمركزت اجاباتهم نحو استعمال الشدة في تربية الاطفال كاسلوب مفضل ، بينما توزعت اجابات بقية افراد العينة على فئات اخرى لم تبلغ في اي منها نسبة اعلى من اسلوب استعمال الشدة .

وبالمقابل ، نلاحظ ان حوالي ٢٩٪ من الفئات الجامعية اظهرت ميلا نحو استخدام التشجيع كاسلوب مفضل في تربية الاطفال . بينما اقل من ٧٪ اجابوا بانهم يعولون نحو استخدام الشدة .

والدالات العامة لبقية الزمر تتفق مع النطق السابق للتطيل وتؤكد ان هناك ترابطا بين درجة التعليم والاسلوب المفضل في تربية الاطفال .

فكلما ازدادت درجة التعليم ، زاد ميل الاب نحو استعمال اسلوب التشجيع في تربية اطفاله . والعكس صحيح ايضا ، فكلما انخفضت درجة التحصيل العلمي ، زاد ميل الاب نحو استعمال الشدة في تربية اطفاله .

الوضع التعليمي للزوجة والاسلوب المفضل في تربية الاطفال :

والصورة تصبح اوضح عند دراستنا للجدول رقم (٢) الذي يوضح العلاقة بين الوضع التعليمي للزوجة ، والاسلوب المفضل لتربية اطفالها . فقد دلت الاحصائيات على ان اكثر من ٢٧٪ من الامهات الاميات يفضلن اتباع اسلوب الشدة في التربية . بينما كانت النسبة . وفي نفس الحالة التعليمية ، اقل من ١٩٪

والامهات الى اتباع اسلوب معين في تنشئة الطفل تتمكن من تطوير تلك الاساليب بمعالجة الظروف السببية لها مما يوفر للمجتمع اجيالا تتمتع بشخصية اجتماعية متكاملة عاهاها واساسها تربية منزلية تتفوق قيم المجتمع واهدافه المتطورة المتجددة . وتلك خاصة اساسية تستطيع ان تقوم بها العائلة لدفع عجلة التقدم الاجتماعي الى الامام . فهي بحق خلية المجتمع الاولى ومدرسة الاجيال .

وسوف نتناول فيما يلي تحليلا لثوامل الاجتماعية ، والتعليمية ، والمهنية لكل من الزوج والزوجة والثر كل ذلك في تنشئة الاطفال .

الوضع التعليمي واسلوب التنشئة في المنزل :

يعتبر التعليم من المؤثرات الاساسية الميدانية لقياس الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد . وهذا يعني ان حالة الفرد الماشية تناسب على العموم ، مع درجة تحصيله العلمي . فدخل الفرد المتعلم اعلى من دخل الفرد الجاهل اذا تساوت بقيت المتغيرات الاخرى . فدخل التاجر الذي يحمل شهادة اعدادية مثلا قديكون اعلى من دخل استاذ في الجامعة ، ولكن عندما تتساوى المهن والحالة الاقتصادية التي تنطلق منها في التحليل تبرز اهمية عامل التحصيل العلمي في تحديد المستوى المعيشي للفرد . ولذلك يستعمل الباحثون الاجتماعيون درجة التحصيل العلمي كاحدى المؤشرات العملية لقياس المستوى الاجتماعي للفرد . وهو بالإضافة الى متغيرات الدخل ، وكيفية انفاقه ، ومصدره ، والوقوف من ملكية وسائل الانتاج ، والانتماء السياسي والطبقي ونوع المهنة ، بشكل اسما لقياس الوضع الطبقي الاجتماعي . وهذه المتغيرات تحدد كثيرا معايير الفرد وسلوكه الاجتماعي ، ومن ضمن ذلك موضوع التنشئة الاجتماعية بشكل عام والاسلوب المفضل عند الآباء والامهات في تربية الاطفال بشكل اخص . وسوف نناقش فيما يلي دور الوضع التعليمي لكل من الزوج والزوجة في تحديد اسلوب تنشئة الاطفال في المنزل .

الوضع التعليمي للزوج والاسلوب المفضل في تربية الاطفال :

لقد بينت الدراسة الميدانية لواقع { عائلة في مدينة دمشق ان هناك ترابطا بين درجة

وبمقارنة أسلوب الآباء مع الامهات بينت النتائج ان ميل الامهات الى استخدام الضرب اعلى من ميل الآباء ، حيث كانت نسبة الامهات اللواتي يستعملن الضرب في تربية الاطفال ٧٥٪ .

ومن الملاحظ ان كثيراً من الآباء والامهات يتسرعون في اطلاق احكامهم القاسية على اطفالهم دون دراسة وافية لادعائهم العامة . فقد يندفع بعض الآباء نحو استخدام الضرب في محاولة لدفع طفلهم نحو تحصيل مدرسي اعلى دون ان يتبينوا اسباب كسل الطفل وتاخره المدرسي . فقد اتيت العلم ان الكسل انما له في معظم الاحيان اسبابا بدنية واضطرابات في أجهزة البدن الباطنية ، (انظر الوكالة الجديدة للصحافة ن .

١ . ب) ولا يخفى على احد التفاعل الدائم بين الحالة النفسية للطفل ووضع المدرسي . لكل خلل فيزيولوجي ونحصيله المدرسي . لكل خلل في أحد العوامل السابقة يؤثر وظيفيا على العوامل الأخرى . فالخلل الفيزيولوجي ينعكس على نفسية الطفل ويؤثر على نموه العقلي وتكيفه الاجتماعي . كما ان ظروف التكيف نفسها لها انعكاسات هامة على الأوضاع النفسية والصحية الفيزيولوجية وكما من مرة تبين للإباء ان سبب تاخر الطفل في المدرسة يعود الى مرض مزمن في احد الأجهزة أو قصور في إحدى الحواس ، أو في عدم فهم قدرات الطفل الخاصة . ونحن لا يمكن أن نفصل جانب الأعمال المتعمد من قبل بعض الاطفال في انجاز اعمالهم . فهناك الإرادة العارفة الواهية لمضى الفعل فقد بلغا الطفل الى التكاسل عن عمد هروبا من العمل . وفي هذه الحالة لا بد من مواجهته ليتحمل مسؤوليته ولو ادى ذلك الى استعمال الشدة .

التنشئة والوعي :

والتنشئة أسلوب يرتبط بنظام المجتمع وتاريخه وتركيب العائلة وتوزيع السلطة في المجتمع ودرجة الوعي الاجتماعي العام . وتطور تلك الاطر يؤدي الى تغير في أسلوب التنشئة . . كما ان اتباع أسلوب معين في تنشئة الاطفال يؤدي الى خلق علاقات اجتماعية جديدة ضمن الاسر وقد تمتد الى المجتمع عامة .

وقد اوضحت دراستنا الميدانية الارتباط القوي بين أسلوب تنشئة الاطفال ودرجة تعلم

لاسلوب التشجيع . والمقارنة تعطي ابعادا اكثر عندما ننضح لنا ان اكثر من ٧١٪ من الجامعات يفضن استخدام أسلوب التشجيع في تربية الاطفال .

والجدول بكلية يعطي تأكيذا للنتيجة السابقة ، وخاصة عندما نجتمع درجات التعليم في زمريتين فقط : دون التحصيل الاعدادي ، وما بعده (ثانوي وجامعة) . فنلاحظ عندها ان ٢٠ زوجة من اصل ٣٢ (بحدود الثلثين) ممن نجازون في تحصيلهن العلمي شهادة الاعدادية اجبن باتهن يفضن اسلوب التشجيع في تربية الاطفال . بينما كانت النسبة في اتباع اسلوب الشدة خمسة من اصل ٣٢ . (حوالي ١٦٪) .

وبمقارنة النسبتين السابقتين ننضح لنا اثر التحصيل العلمي للزوجة في اتباع اسلوبين متمايزين في التنشئة الاجتماعية . ولا شك ان تنوع استخدام تلك الاساليب في عملية التنشئة الاجتماعية له انعكاسات هامة في تحديد شخصية الافضل . كما انها تنامي بمشتريات اخرى مثل المهنة ، الوضع الاجتماعي ، وطريقة استجابة الطفل للوالدين . .

وهذا ما سوف نبينه في فقرات قادمة ، فنجد على تساؤلات مثل : ما المقصود من استخدام الشدة ومتى يجب ان ننزع الى استخدام الشدة كاسلوب في عملية ضبط الاجتماعي دون اسلوب « الحرية المطلقة » مثلا .

التنشئة الاجتماعية وآثرها في عملية

الاصلاح الاجتماعي

تبيان ردود افعال المربين والآباء لسلوك الاطفال الطائشين الذين سلوكوا سلوكا لا يتسق والمعايير الاجتماعية السائدة ، ولا يعاقبون في تحصيلهم العلمي ما هو متوقع منهم : فالبعض يستخدم الضرب كوسيلة للعقاب ، بينما يعتمد البعض الآخر الى التشجيع والتوجيه .

وقد وجدنا من تحليلنا لاسلوب تنشئة الاطفال في القطر العربي السوري ان هناك ميلا نحو استخدام الضرب في التربية . حيث اجاب ٥٧٪ من الآباء انهم يستخدمون الضرب في تربية الاطفال . ٤٣٪ منهم افادوا بانهم لا يعتمدون الى ذلك .

بمجرد ارتكابه لفعل الخطأ . يمنع الطفل من التمييز بين المسائل الهامة والمسائل الثانوية . فالمعاقب الاجتماعي لمخالفة معايير أساسية في حياة الجماهير يجب أن يتميز عن مخالفة بسيطة عفوية لبعض العادات الاجتماعية . وهذا هو منطق القانون الجنائي ومضمونه الاجتماعي .

ومعظم الأفراد في مجتمعنا يتحون هذا الاتجاه . فقد دلت دراستنا الميدانية أن حوالي ١٢٪ من الأمهات يعمدن إلى ضرب أطفالهن بمجرد وقوعهم في الخطأ . و٣٩٪ أجبن بأنهن يضربن أطفالهن عند تكرارهم لفعل الخطأ . بينما ارتفعت النسبة إلى ٤٩٪ للأمهات اللواتي يعمدن إلى أسلوب الضرب في الحالات الاضطرارية فقط (انظر الجدول رقم ١١) .

١٠ المواد من الشدة :

والرأد من الشدة أصلاً هو الإصلاح والتربية ؛ ولذلك يجب أن يصاحب أسلوب الضرب توجيهاً مناسباً يتفق ومرحلة تطور ونمو الطفل العقلي والاجتماعي فلكل مرحلة نمواً توقعات اجتماعية معينة يجب أن تتطور مع تطور

الربيع . وخاصة مستوى ودرجة تعلم الأم . والتعلم . كما هو معلوم ، يشكل أحد عناصر الوعي . وازدياد نسبته بين أفراد المجتمع يشير في أحد جوانبه ، إلى ازدياد وعي الأفراد . فكان الاختلاف بين أسلوب استئصال الضرب أو امتناع عنه في بعض فئات درجات التعلم محدود ٦٠٪ وهذا ، كما رأينا ، مؤشر هام نحو منحى أسلوب التربية لدى الأمهات في المجتمع إذا ما علمنا أن اتجاههن هو نحو التعليم .

حتى يجب أن نستعمل الشدة :

ولكن هل من الحكمة إذن أن نترك الأطفال وشأنهم دون عقاب حتى وإن امتنوا في الخطأ . طبعاً لا . فالطفل الذي يرتكب الفعل من عدم ويعيد تكراره بعد أن نبه إليه يستحق العقاب كوسيلة تربوية في الإصلاح . فالطفل عندما يتوقع عقاباً للعمل ولا يتحقق له ذلك يعاود الفعل مرات ومرات . فتختلط عليه الأمور ويصبح الفعل جزءاً من سلوكه العام .

ونحن نلح على نقطة أساسية يجب أن لا نضع في غمرة تساؤلاتنا الأولية ألا وهي أن العقاب كرد فعل لا يحقق غاية مرجوة . وعقاب الطفل .

جدول يبين الوضع التعليمي للزوجة ومتى تضرب الأم أطفالها

الوضع التعليمي للزوجة	متى تضرب الأم أطفالها	١- ٣- ٤- ٥- ٦- ٧- ٨- ٩- ١٠- ١١- ١٢- ١٣- ١٤- ١٥- ١٦- ١٧- ١٨- ١٩- ٢٠- ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٢٥- ٢٦- ٢٧- ٢٨- ٢٩- ٣٠- ٣١- ٣٢- ٣٣- ٣٤- ٣٥- ٣٦- ٣٧- ٣٨- ٣٩- ٤٠- ٤١- ٤٢- ٤٣- ٤٤- ٤٥- ٤٦- ٤٧- ٤٨- ٤٩- ٥٠- ٥١- ٥٢- ٥٣- ٥٤- ٥٥- ٥٦- ٥٧- ٥٨- ٥٩- ٦٠- ٦١- ٦٢- ٦٣- ٦٤- ٦٥- ٦٦- ٦٧- ٦٨- ٦٩- ٧٠- ٧١- ٧٢- ٧٣- ٧٤- ٧٥- ٧٦- ٧٧- ٧٨- ٧٩- ٨٠- ٨١- ٨٢- ٨٣- ٨٤- ٨٥- ٨٦- ٨٧- ٨٨- ٨٩- ٩٠- ٩١- ٩٢- ٩٣- ٩٤- ٩٥- ٩٦- ٩٧- ٩٨- ٩٩- ١٠٠- ١٠١- ١٠٢- ١٠٣- ١٠٤- ١٠٥- ١٠٦- ١٠٧- ١٠٨- ١٠٩- ١١٠- ١١١- ١١٢- ١١٣- ١١٤- ١١٥- ١١٦- ١١٧- ١١٨- ١١٩- ١٢٠- ١٢١- ١٢٢- ١٢٣- ١٢٤- ١٢٥- ١٢٦- ١٢٧- ١٢٨- ١٢٩- ١٣٠- ١٣١- ١٣٢- ١٣٣- ١٣٤- ١٣٥- ١٣٦- ١٣٧- ١٣٨- ١٣٩- ١٤٠- ١٤١- ١٤٢- ١٤٣- ١٤٤- ١٤٥- ١٤٦- ١٤٧- ١٤٨- ١٤٩- ١٥٠- ١٥١- ١٥٢- ١٥٣- ١٥٤- ١٥٥- ١٥٦- ١٥٧- ١٥٨- ١٥٩- ١٦٠- ١٦١- ١٦٢- ١٦٣- ١٦٤- ١٦٥- ١٦٦- ١٦٧- ١٦٨- ١٦٩- ١٧٠- ١٧١- ١٧٢- ١٧٣- ١٧٤- ١٧٥- ١٧٦- ١٧٧- ١٧٨- ١٧٩- ١٨٠- ١٨١- ١٨٢- ١٨٣- ١٨٤- ١٨٥- ١٨٦- ١٨٧- ١٨٨- ١٨٩- ١٩٠- ١٩١- ١٩٢- ١٩٣- ١٩٤- ١٩٥- ١٩٦- ١٩٧- ١٩٨- ١٩٩- ٢٠٠- ٢٠١- ٢٠٢- ٢٠٣- ٢٠٤- ٢٠٥- ٢٠٦- ٢٠٧- ٢٠٨- ٢٠٩- ٢١٠- ٢١١- ٢١٢- ٢١٣- ٢١٤- ٢١٥- ٢١٦- ٢١٧- ٢١٨- ٢١٩- ٢٢٠- ٢٢١- ٢٢٢- ٢٢٣- ٢٢٤- ٢٢٥- ٢٢٦- ٢٢٧- ٢٢٨- ٢٢٩- ٢٣٠- ٢٣١- ٢٣٢- ٢٣٣- ٢٣٤- ٢٣٥- ٢٣٦- ٢٣٧- ٢٣٨- ٢٣٩- ٢٤٠- ٢٤١- ٢٤٢- ٢٤٣- ٢٤٤- ٢٤٥- ٢٤٦- ٢٤٧- ٢٤٨- ٢٤٩- ٢٥٠- ٢٥١- ٢٥٢- ٢٥٣- ٢٥٤- ٢٥٥- ٢٥٦- ٢٥٧- ٢٥٨- ٢٥٩- ٢٦٠- ٢٦١- ٢٦٢- ٢٦٣- ٢٦٤- ٢٦٥- ٢٦٦- ٢٦٧- ٢٦٨- ٢٦٩- ٢٧٠- ٢٧١- ٢٧٢- ٢٧٣- ٢٧٤- ٢٧٥- ٢٧٦- ٢٧٧- ٢٧٨- ٢٧٩- ٢٨٠- ٢٨١- ٢٨٢- ٢٨٣- ٢٨٤- ٢٨٥- ٢٨٦- ٢٨٧- ٢٨٨- ٢٨٩- ٢٩٠- ٢٩١- ٢٩٢- ٢٩٣- ٢٩٤- ٢٩٥- ٢٩٦- ٢٩٧- ٢٩٨- ٢٩٩- ٣٠٠- ٣٠١- ٣٠٢- ٣٠٣- ٣٠٤- ٣٠٥- ٣٠٦- ٣٠٧- ٣٠٨- ٣٠٩- ٣١٠- ٣١١- ٣١٢- ٣١٣- ٣١٤- ٣١٥- ٣١٦- ٣١٧- ٣١٨- ٣١٩- ٣٢٠- ٣٢١- ٣٢٢- ٣٢٣- ٣٢٤- ٣٢٥- ٣٢٦- ٣٢٧- ٣٢٨- ٣٢٩- ٣٣٠- ٣٣١- ٣٣٢- ٣٣٣- ٣٣٤- ٣٣٥- ٣٣٦- ٣٣٧- ٣٣٨- ٣٣٩- ٣٤٠- ٣٤١- ٣٤٢- ٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٥- ٣٤٦- ٣٤٧- ٣٤٨- ٣٤٩- ٣٥٠- ٣٥١- ٣٥٢- ٣٥٣- ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٥٦- ٣٥٧- ٣٥٨- ٣٥٩- ٣٦٠- ٣٦١- ٣٦٢- ٣٦٣- ٣٦٤- ٣٦٥- ٣٦٦- ٣٦٧- ٣٦٨- ٣٦٩- ٣٧٠- ٣٧١- ٣٧٢- ٣٧٣- ٣٧٤- ٣٧٥- ٣٧٦- ٣٧٧- ٣٧٨- ٣٧٩- ٣٨٠- ٣٨١- ٣٨٢- ٣٨٣- ٣٨٤- ٣٨٥- ٣٨٦- ٣٨٧- ٣٨٨- ٣٨٩- ٣٩٠- ٣٩١- ٣٩٢- ٣٩٣- ٣٩٤- ٣٩٥- ٣٩٦- ٣٩٧- ٣٩٨- ٣٩٩- ٤٠٠- ٤٠١- ٤٠٢- ٤٠٣- ٤٠٤- ٤٠٥- ٤٠٦- ٤٠٧- ٤٠٨- ٤٠٩- ٤١٠- ٤١١- ٤١٢- ٤١٣- ٤١٤- ٤١٥- ٤١٦- ٤١٧- ٤١٨- ٤١٩- ٤٢٠- ٤٢١- ٤٢٢- ٤٢٣- ٤٢٤- ٤٢٥- ٤٢٦- ٤٢٧- ٤٢٨- ٤٢٩- ٤٣٠- ٤٣١- ٤٣٢- ٤٣٣- ٤٣٤- ٤٣٥- ٤٣٦- ٤٣٧- ٤٣٨- ٤٣٩- ٤٤٠- ٤٤١- ٤٤٢- ٤٤٣- ٤٤٤- ٤٤٥- ٤٤٦- ٤٤٧- ٤٤٨- ٤٤٩- ٤٥٠- ٤٥١- ٤٥٢- ٤٥٣- ٤٥٤- ٤٥٥- ٤٥٦- ٤٥٧- ٤٥٨- ٤٥٩- ٤٦٠- ٤٦١- ٤٦٢- ٤٦٣- ٤٦٤- ٤٦٥- ٤٦٦- ٤٦٧- ٤٦٨- ٤٦٩- ٤٧٠- ٤٧١- ٤٧٢- ٤٧٣- ٤٧٤- ٤٧٥- ٤٧٦- ٤٧٧- ٤٧٨- ٤٧٩- ٤٨٠- ٤٨١- ٤٨٢- ٤٨٣- ٤٨٤- ٤٨٥- ٤٨٦- ٤٨٧- ٤٨٨- ٤٨٩- ٤٩٠- ٤٩١- ٤٩٢- ٤٩٣- ٤٩٤- ٤٩٥- ٤٩٦- ٤٩٧- ٤٩٨- ٤٩٩- ٥٠٠- ٥٠١- ٥٠٢- ٥٠٣- ٥٠٤- ٥٠٥- ٥٠٦- ٥٠٧- ٥٠٨- ٥٠٩- ٥١٠- ٥١١- ٥١٢- ٥١٣- ٥١٤- ٥١٥- ٥١٦- ٥١٧- ٥١٨- ٥١٩- ٥٢٠- ٥٢١- ٥٢٢- ٥٢٣- ٥٢٤- ٥٢٥- ٥٢٦- ٥٢٧- ٥٢٨- ٥٢٩- ٥٣٠- ٥٣١- ٥٣٢- ٥٣٣- ٥٣٤- ٥٣٥- ٥٣٦- ٥٣٧- ٥٣٨- ٥٣٩- ٥٤٠- ٥٤١- ٥٤٢- ٥٤٣- ٥٤٤- ٥٤٥- ٥٤٦- ٥٤٧- ٥٤٨- ٥٤٩- ٥٥٠- ٥٥١- ٥٥٢- ٥٥٣- ٥٥٤- ٥٥٥- ٥٥٦- ٥٥٧- ٥٥٨- ٥٥٩- ٥٦٠- ٥٦١- ٥٦٢- ٥٦٣- ٥٦٤- ٥٦٥- ٥٦٦- ٥٦٧- ٥٦٨- ٥٦٩- ٥٧٠- ٥٧١- ٥٧٢- ٥٧٣- ٥٧٤- ٥٧٥- ٥٧٦- ٥٧٧- ٥٧٨- ٥٧٩- ٥٨٠- ٥٨١- ٥٨٢- ٥٨٣- ٥٨٤- ٥٨٥- ٥٨٦- ٥٨٧- ٥٨٨- ٥٨٩- ٥٩٠- ٥٩١- ٥٩٢- ٥٩٣- ٥٩٤- ٥٩٥- ٥٩٦- ٥٩٧- ٥٩٨- ٥٩٩- ٦٠٠- ٦٠١- ٦٠٢- ٦٠٣- ٦٠٤- ٦٠٥- ٦٠٦- ٦٠٧- ٦٠٨- ٦٠٩- ٦١٠- ٦١١- ٦١٢- ٦١٣- ٦١٤- ٦١٥- ٦١٦- ٦١٧- ٦١٨- ٦١٩- ٦٢٠- ٦٢١- ٦٢٢- ٦٢٣- ٦٢٤- ٦٢٥- ٦٢٦- ٦٢٧- ٦٢٨- ٦٢٩- ٦٣٠- ٦٣١- ٦٣٢- ٦٣٣- ٦٣٤- ٦٣٥- ٦٣٦- ٦٣٧- ٦٣٨- ٦٣٩- ٦٤٠- ٦٤١- ٦٤٢- ٦٤٣- ٦٤٤- ٦٤٥- ٦٤٦- ٦٤٧- ٦٤٨- ٦٤٩- ٦٥٠- ٦٥١- ٦٥٢- ٦٥٣- ٦٥٤- ٦٥٥- ٦٥٦- ٦٥٧- ٦٥٨- ٦٥٩- ٦٦٠- ٦٦١- ٦٦٢- ٦٦٣- ٦٦٤- ٦٦٥- ٦٦٦- ٦٦٧- ٦٦٨- ٦٦٩- ٦٧٠- ٦٧١- ٦٧٢- ٦٧٣- ٦٧٤- ٦٧٥- ٦٧٦- ٦٧٧- ٦٧٨- ٦٧٩- ٦٨٠- ٦٨١- ٦٨٢- ٦٨٣- ٦٨٤- ٦٨٥- ٦٨٦- ٦٨٧- ٦٨٨- ٦٨٩- ٦٩٠- ٦٩١- ٦٩٢- ٦٩٣- ٦٩٤- ٦٩٥- ٦٩٦- ٦٩٧- ٦٩٨- ٦٩٩- ٧٠٠- ٧٠١- ٧٠٢- ٧٠٣- ٧٠٤- ٧٠٥- ٧٠٦- ٧٠٧- ٧٠٨- ٧٠٩- ٧١٠- ٧١١- ٧١٢- ٧١٣- ٧١٤- ٧١٥- ٧١٦- ٧١٧- ٧١٨- ٧١٩- ٧٢٠- ٧٢١- ٧٢٢- ٧٢٣- ٧٢٤- ٧٢٥- ٧٢٦- ٧٢٧- ٧٢٨- ٧٢٩- ٧٣٠- ٧٣١- ٧٣٢- ٧٣٣- ٧٣٤- ٧٣٥- ٧٣٦- ٧٣٧- ٧٣٨- ٧٣٩- ٧٤٠- ٧٤١- ٧٤٢- ٧٤٣- ٧٤٤- ٧٤٥- ٧٤٦- ٧٤٧- ٧٤٨- ٧٤٩- ٧٥٠- ٧٥١- ٧٥٢- ٧٥٣- ٧٥٤- ٧٥٥- ٧٥٦- ٧٥٧- ٧٥٨- ٧٥٩- ٧٦٠- ٧٦١- ٧٦٢- ٧٦٣- ٧٦٤- ٧٦٥- ٧٦٦- ٧٦٧- ٧٦٨- ٧٦٩- ٧٧٠- ٧٧١- ٧٧٢- ٧٧٣- ٧٧٤- ٧٧٥- ٧٧٦- ٧٧٧- ٧٧٨- ٧٧٩- ٧٨٠- ٧٨١- ٧٨٢- ٧٨٣- ٧٨٤- ٧٨٥- ٧٨٦- ٧٨٧- ٧٨٨- ٧٨٩- ٧٩٠- ٧٩١- ٧٩٢- ٧٩٣- ٧٩٤- ٧٩٥- ٧٩٦- ٧٩٧- ٧٩٨- ٧٩٩- ٨٠٠- ٨٠١- ٨٠٢- ٨٠٣- ٨٠٤- ٨٠٥- ٨٠٦- ٨٠٧- ٨٠٨- ٨٠٩- ٨١٠- ٨١١- ٨١٢- ٨١٣- ٨١٤- ٨١٥- ٨١٦- ٨١٧- ٨١٨- ٨١٩- ٨٢٠- ٨٢١- ٨٢٢- ٨٢٣- ٨٢٤- ٨٢٥- ٨٢٦- ٨٢٧- ٨٢٨- ٨٢٩- ٨٣٠- ٨٣١- ٨٣٢- ٨٣٣- ٨٣٤- ٨٣٥- ٨٣٦- ٨٣٧- ٨٣٨- ٨٣٩- ٨٤٠- ٨٤١- ٨٤٢- ٨٤٣- ٨٤٤- ٨٤٥- ٨٤٦- ٨٤٧- ٨٤٨- ٨٤٩- ٨٥٠- ٨٥١- ٨٥٢- ٨٥٣- ٨٥٤- ٨٥٥- ٨٥٦- ٨٥٧- ٨٥٨- ٨٥٩- ٨٦٠- ٨٦١- ٨٦٢- ٨٦٣- ٨٦٤- ٨٦٥- ٨٦٦- ٨٦٧- ٨٦٨- ٨٦٩- ٨٧٠- ٨٧١- ٨٧٢- ٨٧٣- ٨٧٤- ٨٧٥- ٨٧٦- ٨٧٧- ٨٧٨- ٨٧٩- ٨٨٠- ٨٨١- ٨٨٢- ٨٨٣- ٨٨٤- ٨٨٥- ٨٨٦- ٨٨٧- ٨٨٨- ٨٨٩- ٨٩٠- ٨٩١- ٨٩٢- ٨٩٣- ٨٩٤- ٨٩٥- ٨٩٦- ٨٩٧- ٨٩٨- ٨٩٩- ٩٠٠- ٩٠١- ٩٠٢- ٩٠٣- ٩٠٤- ٩٠٥- ٩٠٦- ٩٠٧- ٩٠٨- ٩٠٩- ٩١٠- ٩١١- ٩١٢- ٩١٣- ٩١٤- ٩١٥- ٩١٦- ٩١٧- ٩١٨- ٩١٩- ٩٢٠- ٩٢١- ٩٢٢- ٩٢٣- ٩٢٤- ٩٢٥- ٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨- ٩٢٩- ٩٣٠- ٩٣١- ٩٣٢- ٩٣٣- ٩٣٤- ٩٣٥- ٩٣٦- ٩٣٧- ٩٣٨- ٩٣٩- ٩٤٠- ٩٤١- ٩٤٢- ٩٤٣- ٩٤٤- ٩٤٥- ٩٤٦- ٩٤٧- ٩٤٨- ٩٤٩- ٩٥٠- ٩٥١- ٩٥٢- ٩٥٣- ٩٥٤- ٩٥٥- ٩٥٦- ٩٥٧- ٩٥٨- ٩٥٩- ٩٦٠- ٩٦١- ٩٦٢- ٩٦٣- ٩٦٤- ٩٦٥- ٩٦٦- ٩٦٧- ٩٦٨- ٩٦٩- ٩٧٠- ٩٧١- ٩٧٢- ٩٧٣- ٩٧٤- ٩٧٥- ٩٧٦- ٩٧٧- ٩٧٨- ٩٧٩- ٩٨٠- ٩٨١- ٩٨٢- ٩٨٣- ٩٨٤- ٩٨٥- ٩٨٦- ٩٨٧- ٩٨٨- ٩٨٩- ٩٩٠- ٩٩١- ٩٩٢- ٩٩٣- ٩٩٤- ٩٩٥- ٩٩٦- ٩٩٧- ٩٩٨- ٩٩٩- ١٠٠٠- ١٠٠١- ١٠٠٢- ١٠٠٣- ١٠٠٤- ١٠٠٥- ١٠٠٦- ١٠٠٧- ١٠٠٨- ١٠٠٩- ١٠١٠- ١٠١١- ١٠١٢- ١٠١٣- ١٠١٤- ١٠١٥- ١٠١٦- ١٠١٧- ١٠١٨- ١٠١٩- ١٠٢٠- ١٠٢١- ١٠٢٢- ١٠٢٣- ١٠٢٤- ١٠٢٥- ١٠٢٦- ١٠٢٧- ١٠٢٨- ١٠٢٩- ١٠٣٠- ١٠٣١- ١٠٣٢- ١٠٣٣- ١٠٣٤- ١٠٣٥- ١٠٣٦- ١٠٣٧- ١٠٣٨- ١٠٣٩- ١٠٤٠- ١٠٤١- ١٠٤٢- ١٠٤٣- ١٠٤٤- ١٠٤٥- ١٠٤٦- ١٠٤٧- ١٠٤٨- ١٠٤٩- ١٠٥٠- ١٠٥١- ١٠٥٢- ١٠٥٣- ١٠٥٤- ١٠٥٥- ١٠٥٦- ١٠٥٧- ١٠٥٨- ١٠٥٩- ١٠٦٠- ١٠٦١- ١٠٦٢- ١٠٦٣- ١٠٦٤- ١٠٦٥- ١٠٦٦- ١٠٦٧- ١٠٦٨- ١٠٦٩- ١٠٧٠- ١٠٧١- ١٠٧٢- ١٠٧٣- ١٠٧٤- ١٠٧٥- ١٠٧٦- ١٠٧٧- ١٠٧٨- ١٠٧٩- ١٠٨٠- ١٠٨١- ١٠٨٢- ١٠٨٣- ١٠٨٤- ١٠٨٥- ١٠٨٦- ١٠٨٧- ١٠٨٨- ١٠٨٩- ١٠٩٠- ١٠٩١- ١٠٩٢- ١٠٩٣- ١٠٩٤- ١٠٩٥- ١٠٩٦- ١٠٩٧- ١٠٩٨- ١٠٩٩- ١١٠٠- ١١٠١- ١١٠٢- ١١٠٣- ١١٠٤- ١١٠٥- ١١٠٦- ١١٠٧- ١١٠٨- ١١٠٩- ١١١٠- ١١١١- ١١١٢- ١١١٣- ١١١٤- ١١١٥- ١١١٦- ١١١٧- ١١١٨- ١١١٩- ١١٢٠- ١١٢١- ١١٢٢- ١١٢٣- ١١٢٤- ١١٢٥- ١١٢٦- ١١٢٧- ١١٢٨- ١١٢٩- ١١٣٠- ١١٣١- ١١٣٢- ١١٣٣- ١١٣٤- ١١٣٥- ١١٣٦- ١١٣٧- ١١٣٨- ١١٣٩- ١١٤٠- ١١٤١- ١١٤٢- ١١٤٣- ١١٤٤- ١١٤٥- ١١٤٦- ١١٤٧- ١١٤٨- ١١٤٩- ١١٥٠- ١١٥١- ١١٥٢- ١١٥٣- ١١٥٤- ١١٥٥- ١١٥٦- ١١٥٧- ١١٥٨- ١١٥٩- ١١٦٠- ١١٦١- ١١٦٢- ١١٦٣- ١١٦٤- ١١٦٥- ١١٦٦- ١١٦٧- ١١٦٨- ١١٦٩- ١١٧٠- ١١٧١- ١١٧٢- ١١٧٣- ١١٧٤- ١١٧٥- ١١٧٦- ١١٧٧- ١١٧٨- ١١٧٩- ١١٨٠- ١١٨١- ١١٨٢- ١١٨٣- ١١٨٤- ١١٨٥- ١١٨٦- ١١٨٧- ١١٨٨- ١١٨٩- ١١٩٠- ١١٩١- ١١٩٢- ١١٩٣- ١١٩٤- ١١٩٥- ١١٩٦- ١١٩٧- ١١٩٨- ١١٩٩- ١٢٠٠- ١٢٠١- ١٢٠٢- ١٢٠٣- ١٢٠٤- ١٢٠٥- ١٢٠٦- ١٢٠٧- ١٢٠٨- ١٢٠٩- ١٢١٠- ١٢١١- ١٢١٢- ١٢١٣- ١٢١٤- ١٢١٥- ١٢١٦- ١٢١٧- ١٢١٨- ١٢١٩- ١٢٢٠- ١٢٢١- ١٢٢٢- ١٢٢٣- ١٢٢٤- ١٢٢٥- ١٢٢٦- ١٢٢٧- ١٢٢٨- ١٢٢٩- ١٢٣٠- ١٢٣١- ١٢٣٢- ١٢٣٣- ١٢٣٤- ١٢٣٥- ١٢٣٦- ١٢٣٧- ١٢٣٨- ١٢٣٩- ١٢٤٠- ١٢٤١- ١٢٤٢- ١٢٤٣- ١٢٤٤- ١٢٤٥- ١٢٤٦- ١٢٤٧- ١٢٤٨- ١٢٤٩- ١٢٥٠- ١٢٥١- ١٢٥٢- ١٢٥٣- ١٢٥٤- ١٢٥٥- ١٢٥٦- ١٢٥٧- ١٢٥٨- ١٢٥٩- ١٢٦٠- ١٢٦١- ١٢٦٢- ١٢٦٣- ١٢٦٤- ١٢٦٥- ١٢٦٦- ١٢٦٧- ١٢٦٨- ١٢٦٩- ١٢٧٠- ١٢٧١- ١٢٧٢- ١٢٧٣- ١٢٧٤- ١٢٧٥- ١٢٧٦- ١٢٧٧- ١٢٧٨- ١٢٧٩- ١٢٨٠- ١٢٨١- ١٢٨٢- ١٢٨٣- ١٢٨٤- ١٢٨٥- ١٢٨٦- ١٢٨٧- ١٢٨٨- ١٢٨٩- ١٢٩٠- ١٢٩١- ١٢٩٢- ١٢٩٣- ١٢٩٤- ١٢٩٥- ١٢٩٦- ١٢٩٧- ١٢٩٨- ١٢٩٩- ١٣٠٠- ١٣٠١- ١٣٠٢- ١٣٠٣- ١٣٠٤- ١٣٠٥- ١٣٠٦- ١٣٠٧- ١٣٠٨- ١٣٠٩- ١٣١٠- ١٣١١- ١٣١٢- ١٣١٣- ١٣١٤- ١٣١٥- ١٣١٦- ١٣١٧- ١٣١٨- ١٣١٩- ١٣٢٠- ١٣٢١- ١٣٢٢- ١٣٢٣- ١٣٢٤- ١٣٢٥- ١٣٢٦- ١٣٢٧- ١٣٢٨- ١٣٢٩- ١٣٣٠- ١٣٣١- ١٣٣٢- ١٣٣٣- ١٣٣٤- ١٣٣٥- ١٣٣٦- ١٣٣٧- ١٣٣٨- ١٣٣٩- ١٣٤٠- ١٣٤١- ١٣٤٢- ١٣٤٣- ١٣٤٤- ١٣٤٥- ١٣٤٦- ١٣٤٧- ١٣٤٨- ١٣٤٩- ١٣٥٠- ١٣٥١- ١٣٥٢- ١٣٥٣- ١٣٥٤- ١٣٥٥- ١٣٥٦- ١٣٥٧- ١٣٥٨- ١٣٥٩- ١٣٦٠- ١٣٦١- ١٣٦٢-
-----------------------	-----------------------	---

وأهم تلك المسوغات تكمن في محاولة تخطي مراحل تاريخية سبقتها إليها كثير من الدول ، وبناء مراحل جديدة . . . ان المجتمعات النامية عليها ان تعمل بجهدين : جهد لتعويض تخلف قرون عديدة ، وجهد لمسايرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعات القرن العشرين .

ولعل هذا القول يأخذ أبعاده الكاملة اذا ما وضع في تصور بعض الباحثين لمستقبل الانسانية في اواخر القرن العشرين حيث أوضحوا ان الفارق بين حاضري الدول المتقدمة صناعيا في اواسط القرن ومستقبلها في اواخره ، يشابه ، الى حد بعيد ، الفارق بين حاضري تلك الدول وماضيها في مرحلة عصر البخار .

ومن هنا فان اي توظيف لطاقات الدول النامية في ثلثات الاطفال له ما يبرره في تخطي التخلف وتجاوزه اولا ومسايرة روح العصر لانيا . وأهم توظيف ، واقله كلفة ، يكمن في أسلوب التنشئة الاجتماعية وتربية الاطفال على مفاهيم مستمدة من واقع الامة ومسير الشعب ، وتطلع الجماهير . ولهذا فلعلنا لا ننالي اذا قلنا ان من أولى المهمات التي تواجه المجتمعات الانسانية بشكل عام ، والدول النامية بشكل اخص ، موضوع تنشئة الاطفال وتربيتهم . تربية صحيحة تتفق ومرحلة التطور التي تتطلع اليها .

وحيث ان موضوع التنشئة الاجتماعية اضحى علما قائما بذاته ، يشرف عليه ويمارسه اخصائيو اجتماعيون ونفسيون ، برزت أهمية مؤسسات تربية بالإضافة الى العائلة في مسار تنشئة الطفل . فاصبحت المدرسة ، مثلا ، مؤسسة اجتماعية تتدخل بشكل مباشر وفعال في عملية تكيف الطفل مع عالمه الخارجي . ومما لا شك فيه ان المدرسة سوف تأخذ مجالا اوسع في تحمل مسؤولية تربية الاطفال . مما يمكن العائلة من اشباع الحاجات النفسية والعاطفية للطفل ، والمدرسة بكل مستوياتها من الحضانة حتى الجامعة ، ما هي الا مؤسسة اجتماعية فرضها الاساسي تربية الانسان علميا وعمليا واجتماعيا واخلاقيا وسياسيا . انها بحق مصنع الاجيال .

وتبرز أهمية المؤسسات التعليمية والروسية في عملية التنشئة مع تزايد دخول

ونمو الاطفال ، وغالبا ما ينظر البعض بحدود ضيقة الى تلك المراحل ، فيبقى الراشد طفلا في نظرهم حتى وان كان قد تجاوز تلك المرحلة الاجتماعية وعقليا ونفسيا .

وبعض الاقارب المتداولة توضح تلك النقطة وتشير الى ان نظرة بعض الآباء لاطفالهم ترتبط دوما بمرحلة الطفولة ولا تتعداها ابدا ، فالانسان بنظرهم طفل وان خلف اجيالا . وهذا ما يجعل بعض الآباء عاجزين في كثير من الاحيان عن مسايرة ركب تطور الجيل الناشئ فينظفون عنه ويرتكهم وراءه . فيعيش الآباء والابناء في حالة غربة تمنع تفاعل خبرات الاجيال السابقة مع معطيات الحياة الجديدة في مؤسسة من اهم المؤسسات الاجتماعية الرا في حياة الطفل ، وفي موضوع من اكثر المواضيع ارتباطا بسلوك الانسان وشخصيته :

ميلاد جيل جديد

قد يكون من الصعب على بعض الباحثين تحديد النتائج العملية المترتبة على اتباع أسلوب معين في التنشئة الاجتماعية دون أسلوب آخر في خلق جيل -بمديد . غير ان ذلك لن يكون مسيرا على اي احد يراقب تطور المجتمعات الانسانية ويقارن بين اساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة فيها ومرحلة تطورها التاريخي .

وقد اسفرت الدراسات الاجتماعية عن نتائج هامة في مجال التنشئة ، وكلها اوضحت ان نقطة البداية في بناء جيل المستقبل يجب ان تبدأ من الطفل وتتطور وتتقدم مع تطوره وتقدمه في مراحل نموه المختلفة . ولهذا فقد اهتمت الدول المتقدمة اقتصاديا ، على اختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية ، بموضوع تنشئة الاطفال ، واتجهت نحوهم اتباعا مباشرا ، فوفرت لهم كل الامكانيات لتفجير طاقاتهم . انهم بحق رجال الغد وبناء المجتمع الجديد .

وهذا الاتجاه نحو تنشئة الاطفال ان كان له في استمرار عملية التقدم الاقتصادي ما يسوغه في تلك الدول ، فله مسوغات اخرى وهامة في الدول النامية والتي تأخذ في طريق التحولات الاجتماعية .

الدى الامهات اذا ما علمنا ان اتجاههن هو نحو التعليم . اي نحو خلق جيل جديد .
فمن المعلوم ان طريقة القسر المتبعة في تربية بعض الاطفال لا تعطي مردودا ايجابيا في كل الاحوال . بل على العكس من ذلك . فان الاب الذي ينهر ابنه لاي شيء ودون مبرر كاف للعقاب يسيء الى ابنه ونفسه والى المجتمع . وان العلاقة بين الوالدين والابناء يجب ان تبنى على عقلية بحكمها المنطق . ونفوذها العاطفة . وبعبارة من الاستثارات والانفعالات العصبية . وهذا ما يشير اليه تطور اسلوب التربية . اننا قد نكون على ابواب خلق جيل جديد .

وهذا الترابط وان كان لا يتلائم في كل الحدود . الا انه يعطي مؤشرا للدلالات السابقة التي انتهينا اليها في تحليلنا السابق للعلاقة بين درجة التعلم واسلوب التنشئة الاجتماعية .

وقد انضحت العلاقة بصورة اكثر عند ادخالنا كمتغير درجة تعلم الأم وملاحظة مدى ازدياده بمتغير استعمال الضرب او عدمه في عملية التربية . والاختلاف بين الاسويين في بعض فئات درجة التعلم كان بحدود ٦٠ ٪ (انظر الجدول رقم ١٢) .

وهذا مؤشر هام نحو منحى اسلوب التربية

جدول رقم (٢)

الوضع التعليمي للزوجة وفيما اذا كانت تستعمل الضرب في تربية أطفالها ام لا

الوضع التعليمي للزوجة	هل تستعمل الأم الضرب في تربية أطفالها	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																	
		غير مبين	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤	٤٥	٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٥٠	٥١	٥٢	٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧	٨٨	٨٩	٩٠	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	١٠٠																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																
المجموع		-	٩	٧	١٦	٤٠	١٨٠	١٤٣	٤٠٠																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																													

المجتمع التكنولوجي الحديث

المجتمع التكنولوجي الحديث

تأليف :
د. حازم البلاوي

المشاكل ذات الطابع النفسي والثقافي . ومن ثم فقد انتقل مصدر التمرّد من نقابات العمال الى الطلبة والمثقفين . لم يعد التساؤل يتناول كيفية اشباع الحاجات الضرورية لوجود الانسان . وانما نوعية هذا الوجود والهدف منه . . . وهنا تكون حرية الفرد هي جوهر المشاكل الجديدة لمجتمع الاستهلاك : فتمطية الإنتاج . وما تؤكده من ذوق جماعي للاستهلاك . نتجاهل تنمية ذوق الفرد المعاصر . معزولة اباه الى ما وصفه الفيلسوف المعاصر ماركوز « الانسان ذو البعد الواحد » . ويرى الكاتب ان الطلبة يطلون فئة مستقلة تكاد تقوم للمجتمع بوظيفة الضمير والحساب . ويرجع ذلك الى « انتمائهم » . مما يمكنهم - اكثر من غيرهم - من مناقشة مبادئه والثورة عليها .

وفي النهاية يقف الكاتب « قليلا » لمناقشة التنظيم السياسي للمجتمع التكنولوجي الحديث وقبل ان يستطيع القارئ لومه على اختصاره لهذا الجزء ، الذي سميت به مقالته ، يجد بين يديه اعتذاره - في تصديره للكاتب - بأنه قد التزم أساسا بوجهة نظر اقتصادي . وهو في ذلك ان مشكلة الحرية هي من اهم ما ينبغي على هذا المجتمع مواجهته ، حيث يتضمن ذلك المطالبة بتحرير الفرد من تسلط وسائل التكنولوجيا الحديثة على ارادته .

واني لارى الكاتب مبالغيا في القاء اللوم على ما تؤى اليه نمطية الإنتاج من اثر سيء على السلبية الفرد وكيانه النفسي والثقافي ، بما قد يشع لبسا في ذهن القارئ . فنحن اذا قبلنا هدف الكفاءة الإنتاجية - وهو ما تصور الكاتب يسلم به - يبقى ان نتساءل عما اذا كانت هناك وسيلة

يشمل كتاب « المجتمع التكنولوجي الحديث » للدكتور حازم البلاوي ، وتقديم الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود ، على مقالات ثلاث ، سبق نشرها في اماكن متفرقة . وقد اقتصرت مهمة المؤلف على جمعها في ترتيب يخالف تسلسل تواريخ نشرها : ولكنه يتفق مع تناسق موضوعاتها منطقيا .

المقالة الاولى : « التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث - وجهة نظر اقتصادي » . يعرف الكاتب هذا المجتمع بأنه مرحلة جديدة من مراحل الثورة الصناعية : تتمثل خطورتها في أن التطور الذي لحق بالتكنولوجيا الحديثة قد اثر في الحاجات الانسانية وفي قيم المجتمع . وهو يرى ان هذا المجتمع يقوم على خصائص ثلاث : اولها - الحساب الاقتصادي ، وثانيها بروز مكانة المشروع الصناعي الكبير ، وثالثها بروز أهمية الفنيين والمديرين ، وزيادة أهمية الجامعات ومراكز الأبحاث .

ثم ينتقل الكاتب الى تحليل سمات ما يسميه « مجتمع الاستهلاك » وماخله . فهو يتميز باهتمامه الكبير بضرورة العمل على زيادة الاستهلاك ، كقيمة اجتماعية جديدة ، وبقدرة الهائلة على تحقيق هذه الزيادة باستمرار - ومن ناحية أخرى ، فان نمطية الاستهلاك جعلته يفرق في النظرة المادية وبغفل أمر إيجاد الملل الخلقية والثقافية ، جاعلا من الفرد مجرد أداة لاستهلاك . وهنا يبرز موقف الطلبة والمثقفين كعناصر قلق في هذا المجتمع . . . فهو اذا بدأ في القضاء على مشاكل الندرة وتوفر الاشباع للحاجات الضرورية ، بدأ ايضا نوعا جديدا من

يفذها بحث الشباب من مثل ومبادئ جديدة .
فهو يأخذ قارئه الى جانبي الخيال والواقع في
(ثورة الطلبة) ، منتهايا يواقع أبرز - بل كل -
ما بقى فيه اضرابات عمالية طلاب بالبريد مما
نار عليه الطلبة من واقع اقتصادي !!

وبإعادة لا شك فيها يفسر الكتاب هذه
النتيجة بالدور الذي قامت به « اللغة الماركسية »
كحلقة وصل بين « ثورة الطلبة » و « ثورة
العمال » ... فنغمثها الثورية كانت اللغة
الوحيدة المتاحة للطلبة ، ومضمونها الاقتصادي
كان المعنى الذي وجد صداه بين العمال ؛ وهكذا
ينتهي تفسير الكاتب الى أن مضمون ما طالب
به الطلاب كان مناقضا لمضمون النظرية التي
استمعوا بشعاراتها ، وهذا - في رأيي - كاف
لهدم آخر ما قد يكون باقي « لئودسم » من
مقومات منطقية . والسؤال هنا : من هذه هي
النتيجة التي كان يريد أن ينهي اليها المؤلف
وهل يسجل « انطباعاته الشخصية » من أحداث
مايو ١٩٦٨ في فرنسا ؟

والقالة الثالثة بنسوان : « الأتوميشن
والاقتصاد » .

ويرى الكاتب ان الأتوميشن - الذي تعتبر
الحاسبات الالكترونية قمرها له في القرن العشرين -
هو في نهاية الامر تطبيقا لتكنولوجيا لمنجزات
العلم الحديث ، والتي في مقدمتها علم السيرنطيقا
Cybernetique ، أو « علم التحكم » .

اما آكلر الأتوميشن فتمتددة . فهي أولا
« تصميد » للانسان والآلة على حد سواء ، لان
ترك الانسان للأعمال التي هي آلية بطبيعتها ،
بمعنى تخصصه في الأعمال الإنسانية ، وتخصص
الآلة في الأعمال الآلية ، ولهذا أثره المعروف على
زيادة الانتاجية . ومن وجهة النظر الاقتصادية
يؤدي الأتوميشن الى وضوح المكانة التي يشغلها
المديرون الفنيون ، وانفصال الملكية عن الإدارة .
اما بالنسبة لمستوى المهارة والخبرة التي تتطلبها
فأمر غير مؤكد ، وان كان من المتوقع أن تتزايد
الحاجة الى « الاختصاصي » بدلا من « المتخصص »
- ومن ناحية أخرى يرتبط على الأتوميشن
زيادة العمالة في الأجل الطويل ، وتخفيض مخاطر
العمل ، وتقليل التجمعات العمالية وتحقيق مزيد

اليه افضل من نمطية الانتاج ؟ ... ان الانسان
- كما يذكر المؤلف - قد سعى وجاهد كثيرا لكي
يحقق « الوفرة » المادية ، متمثلة في رفع مستوى
الاستهلاك . فكيف ، وقد بدأ يحققها - في اجزاء
من العالم - يتور عليها ويرفضها ؟ لو حق هذا
السلوك ، اليس فيه تناقض واضح ؟ هل كان
يجب ان ينصب بمرء الفرد على مجتمع الاستهلاك ،
كنتاج ما يستند اليه من اسس انتاجية ، أم ان
يتور بدلا من ذلك على نفسه وسلوكه
الانساني ؟ ... ولكن كيف ؟ انها - على ما
اعتقد - مشكلة قاد المؤلف تحليله اليها ، ولست
أظن من السهل وضع حل واضح لها .

والقالة الثانية : « مجتمع الاستهلاك »
ثورة الطلبة في فرنسا (مايو ١٩٦٨) ،
يسجل فيها الكاتب « انطباعات شخصية » .
فهو يرى في تحليله للأحداث ، في جامعة
السريرين - ان التمرد كان يحمل في ثناياه نظريتين
للمجتمع : أولاها « اصلاحية » مبعثها عزز
الجامعة من اعداد الطلاب وفقا لحاجات المجتمع .
وثانيها « ثورية » ، تتمثل في الاعتقاد بوجوب
تغيير مجتمع الاستهلاك . وفي مناقشة الكتاب
لما اسماه موقف « المأزعة » Contestation
أراء هذا المجتمع . بعد القارئ جاثيا معادا
من القالة السابقة ، حيث يستعين المؤلف بأراء
الفيلسوف ماركوز ويحلل السمات الخاصة
لمجتمع الطلبة .

اما من اسباب تحول حركة الطلبة في فرنسا
بالذات الى « ثورة » فهي ترجع - في رأيه -
اساسا الى التراث الثوري الفرنسي ، الذي
بضفي على الثورة طابعا (رومانتيكيا) قد لا
يوجد عند غير الفرنسيين . ولكن ، اليس نقول
« الثورة » - أي ثورة - أكبر من أن تحمله
اسباب « رومانتيكية » ؟ إذ يعتقد أن الكاتب
قد اعطى صورة جذابة « ليكائيكية » حدوث -
ولا أقول نجاح - حركة ، ولا أقول ثورة ، طلابية
في فرنسا ، تمثل في تمرد شباب على اوضاع مادية
ونفسية يشعر بعدم الارتياح (أو « بالاغتراب »)
أزاءها ، وان كان لا يدري السبيل الى علاجها ،
بل ولا يعرف على وجه التحديد ماذا يريد . .
ويؤكد ذلك النتائج التي يصل اليها الكاتب وهو
يوضح كيف اتسمت « ثورة الطلبة » بالثقافية ،

مضمنا هذا الاعتذار - بلباقته المعهودة - تحذيرا للقارئ بأنه لو قمل غير ذلك لتأجل ظهور الكتاب الى أجل غير مسمى . ولعله يتفقد - وعن حق - ان هذا التحذير القسني كاف ليغفر له القارئ ما قد يؤاخذ على اخراج الكتاب : فسعة الألق التي تميز عرض موضوعاته ، والمتعة اللهنية التي تعطىها متابعة افكاره ، يتشامل الى جانبها مثل هذا القصور .

وفي تقييمي الشخصي لهذا العمل : اقول ان ضيق وقتي الشديد ما كان يسمح لي ان اعرض هذا الكتاب - او غيره . ولكن نظرة عابرة القيتها عليه استطاعت ان تشدني الى قراءته تفصيلا . ثم وجدته في موقف امام ضميري . اشعر فيه بنوع من الواجب في ان اعرف المزيد من القراء بهذا العمل الاصيل الذي قليل ان يوجد مثله بين المؤلفات العربية . ولعل مما يبرر ساحتني من فطنة اني اجامل زميلا . ان اسوق هنا كلمات قليلة من تقديم الاستاذ الدكتور زكي نجيب محمود لهذا الكتاب . اذ يقول : « واني لاشهد الله بانني ما وجدت نفسي على مرمى البصر والبصرة معا . من عوامل الحياض المعاصرة لنا ، بكل ما تشابكت فيها من خيوط ، بقدر ما وجدتني حين قرأت فصول هذا الكتاب » .

د. سلوى سليمان

من المساواة في توزيع الدخل ، نتيجة لزيادة الانتاجية . كذلك فمن شأن هذه الزيادة في الانتاجية ان تؤدي الى زيادة وقت الفراغ . وتخفيض ساعات العمل الاسبوعية - الى حد ادنى معين - ثم الى زيادة حجم الفراغ المتاح سنويا . ويقتصر الاوتوميشن ايضا بتطور في الحاجات الانسانية . نحو مزيد من الاهتمام بالخدمات . يؤكد به بروز مكانة اقتصاديات التعليم . والصحة واثاق البيئة .

ثم ينهي المؤلف مقالته بمناقشة لملاقة الاوتوميشن بالقرارات الاقتصادية . وكيف ان علم الاقتصاد هو نفسه من علوم التحكم الذاتي . وكيف ادى الاوتوميشن الى ظهور مجموعة من العلوم التي تستهدف وضع الاطار المنطقي اللازم لاتخاذ القرارات باكثر قدر من الكفاءة (كنظرية الالعاب ، والبرمجة الخطية ، وبحوث العمليات) . وفي الخاتمة يتناول الكاتب موقف الدول النامية في مواجهة الثورة التكنولوجية وما تستطيع ان تفعله للاستفادة من الخبرة الانسانية المتاحة لها . وللأسهام في الحضارة التكنولوجية الحديثة .

وبعد - قد يأخذ القارئ على المؤلف موقفه « السلبي » في مجرد تجميع مقالاته كما هي . وهذا قد اعتلر عنه المؤلف في مقدمة الكتاب ،

اتجاه مصر نحو الاشتراكية

د. محمد ربيع

تعمق الشعور بالاستقلال واتسعت الفجوة التي تفصل الصفوة المبتذلة والطبقة الحاكمة عن الأغلبية المحقة في أفراد الشعب المصري . ولما كثرت الجهود التي بذلتها الحكومة بالتعاون مع الأجانب المسيطرين على الاقتصاد المصري والأنور السياسية قد اتجهت إلى تكريس واقع التخلف والتنمية على الشعب . . . فقد أدت إلى حدوث ثغمة شعبية عبرت عن نفسها بانساع أزمة الثقة بين الشعب والسلطة . وازدياد الشعور بعدم إكفاية التغيير من خلال الأطر السياسية والثقافية والاقتصادية القائمة آنذاك .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اتضح تبايناً أن المكاسب التي تمكنت للشعب كسبنات بعيدة جداً عن الآمال المتوقعة ، وأن الحكم لم يستطع أن يبتوع أهمية وضرورة التحسين الاجتماعي ، ولهذا كله وقع النظام السياسي تحت طائلة التفتت المتواصل . وفي أعقاب هزيمة الجيوش العربية ومن بينها الجيش المصري في عام ١٩٤٨ في فلسطين ، انهارت آخر دعامات نظام الحكم في البلاد .

وفي ٢٣ يوليو من سنة ١٩٥٢ قامت مجموعة من ضباط الجيش المصري بالاستيلاء على السلطة في البلاد وتحمل مسؤولية تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشها الشعب المصري طويلاً في خلالها . . . إذ أن أدراك مجموعة « الضباط الأحرار » لما كان يسيطر على مختلف أجهزة الدولة من فساد ورفيقهم في كسر طوق التخلف الذي كان يسيطر على مختلف أوجه الحياة في المجتمع جعلهم يتوربون على الحكم الملكي في البلاد وعلى كل القوى الرجعية التي كانت تسيطر .

ولما كانت مجموعة « الضباط الأحرار » تنقصها الخبرة في إدارة شؤون الدولة وتوجيه فئة الحكم ، فقد اتجهت إلى طبقة المثقفين التقليديين Traditional Elite محاولة إشراكها في حكم البلاد وتسليمها قيادة عملية التغيير المطلوبة .

ومن خلال تحليلنا لاتجاه مصر نحو الاشتراكية سنحاول توضيح السبيل الذي سلكته مصر من أجل إقامة اشتراكية مركزية ، كما سنحاول أن نتوصل إلى تحديد بعض الأسباب التي حثت بها للسيرة في هذا الطريق .

بعد استفاد من تشكيل الحكومة الجديدة لأحد السياسيين البارزين في مصر ، انلمست مجموعة « الضباط الأحرار » ، مجلس قيادة

جديداً وصل نابليون إلى مصر وجددها تميش في حالة من الفقر والعزلة ، حيث أنخفض مستوى المعيشة وانتشر الجهل والمرض بين الناس ، ومع حملة نابليون وصل رواد العلم الحديث من أوروبا لحراسة أحوال مصر والكشف عن أسرار حضارتها القديمة . ولقد جاءت تلك الحملة بها حملة إلى شعب مصر من تحد سياسي وأفكار جديدة ومعارف علمية لتضيف طائفة ثورية إلى كتاح ذلك الشعب الذي كان يقوّم صنوف الضغط والتهمير الملوكي . وهكذا كرس حملة نابليون الثقة في نفس الشعب المصري ومنحته مزيداً من الأمل ، وفتحت أمامه آفاقاً جديدة لمواصلته الكتاح والمطارد .

لقد كانت تلك البقطة الشعبية القوية الدافعة وراء محاولات محمد علي لتخليق دولة عصرية ذات اقتصاد صناعي مركزي ، حيث بدأت الجهود تشق طريقها من أجل تطبيق ونشر ملامح الحضارة الغربية . إلا أن اتباعه انصرفوا إلى تنمية مصالحهم الذاتية وتدعيم مراكزهم الطبيعية بما قادهم إلى أحداث تغييرات بطورية لم يبق لها إلا الفلاحون ولم تحلها مقتراب البلاد . ونتيجة لذلك وجدت مصر نفسها مثقلة بالديون الخارجية التي كلفتها بعد ذلك استقلالها عنيفاً عجزت عن سدادها .

إن هذا الوضع الذي ساهم في خلقه المستعمر الأجنبي وقلته القوى الداخلية المنعزلة عن الشعب المصري ، خلق شعوراً عاماً بعدم الرضا والامتناع ، وقاد فيها بعد إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد كفتنة لحدث ثورة ١٨٨٢ الشعبية . إلا أن تلك الثورة فشلت في عزل الطبقة الحاكمة وتوجيه مقدرات الاقتصاد المصري الوجهة الصحيحة . ولذلك تم تدخل الجيش البريطاني وقبليه باحتلال البلاد . ومع تجسيد التهديد الخارجي للبلاد في صورة الاحتلال البريطاني وجدت الحكومة نفسها في حالة لا يمكنها معها أن تدعي السيادة على الشعب .

وفي ظل الاحتلال البريطاني تحرك الاقتصاد المصري ببطء وشجع الأجانب على الاستيطان والتملك ، وأصبحت الزراعة السمة الرئيسية المميزة لذلك الاقتصاد . إلا أن المجالات غير الاقتصادية لم تحسّن ذلك أي تحرك اجتماعي أو تطور ثقافي حقيقي يهدف لتحسين تحولات سياسية واقتصادية واسعة . وهكذا:

الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها ان تؤدي الى الحد من حريتهم ، او تعمل على سلبهم بعض الحقوق والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحكم السابق .

ولما كانت قيادة الثورة المصرية قد فشلت في تجنب طبقة المثقفين للتطلعين لخصبة اهداف الثورة وتسلم زمام القيادة في عملية تطوير مصر الى دولة عصرية ، فقد ركسز « مجلس قيادة الثورة » مجهوده على محاولة خلق طبقة متوسطة قادرة على تحمل مسؤوليات قيادة عملية التحول وعلى العمل على تحرير جزء من راس المال المرتبط بالأرض وذلك على امدل ان يتجه الى الاستثمار في الصناعة (٢) .

ولمّا بين سنتي ١٩٥٢ ، - ١٩٥٦ - وهي الفترة التي يمكن ان توصف بأنها كانت استمرار للاوضاع التي سادت فترة ما قبل سنة ١٩٥٢ ، استطاع الحكم الثوري في مصر ان يحقق اثنين من المتطلبات المهمة .

١ - اصدار قانون اصلاح الزراعي الاول في شهر سبتمبر ١٩٥٢ ، حيث تضمن ذلك القانون الاجراءات التالية :

١ . جعل الحد الاعلى لما يملكه الفرد من اراض زراعية لا يزيد عن ٢٠٠ فدان . وجعل الحد الاعلى لما يسحق للملكة ان يتكلمه من اراض زراعية لا يزيد عن ٣٠٠ فدان .

ب . خفض عوائد الاراضي الزراعية التي تسمى كل الملاك الزراعيون يحصلون عليها نتيجة لتقييمهم بتأجير اراضيهم للفلاحين ،

ج . بيع الاراضي المصادرة للفلاحين من ثلاثة الى خمسة فدادين بشروط ميسرة ،

د . تنظيم الفلاحين في تمولونيات زراعية تقوم على مساعدتهم في زراعة اراضيهم ، وتعمل على تزيدهم بما يحتاجون اليه من قروض ومن كم تقوم بمساعدتهم في عمليات تسويق منتجاتهم الزراعية .

٢ - توقيع معاهدة الجلاء مع بريطانيا في سنة ١٩٥٤ . حيث نصت المعاهدة على ان يتسهم انسحاب اخر جندي بريطاني من مصر عام ١٩٥٦ وعشية الاحتلال بالعيد الاول للثورة المصرية بدت عملية توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين

سورة ، انيطت به مهمة الاشراف على اعمال الحكومة الجديدة واوكلت اليه مهام رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الكلية بتحقيق اهداف الثورة والحفاظ على مكاسبها ، وانطلاقاً من ذلك التصور ادور « مجلس قيادة الثورة » اعلنت المبادئ الستة التالية كخطوة مادية تسير الحكومة الجديدة على هدهبها ، وكاهداف محددة يلتزم المهدي الجديد بالعمل على تحقيقها (١) .

- ١ - القضاء على الاستعمار وعلى اعوانه بين افراد الشعب المصري .
- ٢ - القضاء على القطاع .
- ٣ - القضاء على الاحتكار وعلى سيطرة راس المال على الحكم .
- ٤ - اقامة عدالة اجتماعية
- ٥ - بناء جيش وطني قوي
- ٦ - اقامة نظام ديمقراطي سليم .

ولقد كان امل « مجلس قيادة الثورة » ان تعمل الحكومة الجديدة على تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم برسمها ، وان تنجح في محاولة التصرف على مشاكل الشعب الحقيقية . وان تعمل على فهم الابعاد الخطيفة لنظامه . الا ان ايسل مجلس قيادة الثورة سرعان ما خاب ، لا يبيها عارضت حكومة المثقفين التطلعين اصدار قانون اصلاح الزراعي قاربت اتياء « مجلس قيادة الثورة » الرامي الى اقامة المؤسسات الكلية باعداد التغيرات المطلوبة . وفي المقابل . اتجهت الحكومة الى محاولة فرض الاستمرارية في الحكم والعمل على ابقاء الاوضاع الحالية في البلاد على حالها وذلك عن طريق العمل من خلال المؤسسات التي اقامها المهدي البلد ، وضمن المفاهيم التي سيطرت على افكار طبقة المثقفين التطلعيين .

ونتيجة لعدم تمولون الحكومة مع « مجلس قيادة الثورة » في تنفيذ رغباته ، اسمر المجلس قرارا باقالتها واخذ يباشر اعمال الحكم بنفسه ، وسحبت قيادة مصر تفتها من الطبقة المثقفة او النخبة التقليدية ، بعد ان تكدس لها انه كان خلايا للمنطق ان يتوسع من حكومة المثقفين التطلعيين ان تقوم برسم او تنفيذ السياسات

(١) الوثائق الوطني للجمهورية العربية المتحدة .

(٢) قبل السيد جيسال سلم عضو مجلس قيادة الثورة ، في معرض تعليقه على قانون اصلاح الزراعي في سنة ١٩٥٢ : « ان الهدف الرئيسي من اصدار قانون اصلاح الزراعي هو تحويل جزء من راس المال المستثمر في الزراعة الى الصناعة وذلك لان اعتماد الحياة في مصر على الزراعة يضع الاقتصاد المصري في وضع مخطر غير متزن ، نريد له ان يستقيم » (Jean and Simone Lacouture, Egypt in Transition, p. 347)

ان تسهم في تمويل ذلك المشروع الضخم . ولبدأت هذه الاتصالات في شهر ديسمبر ١٩٥٢ ، وكان اولها مع البنك الدولي للاستثمار والتمويل . وبعد قيام بعثة البنك الدولي بدراسة المشروع على الطبيعة ، وضع الخبراء تقريرهم الذي اشد بالمشروع من النواحي الفنية والاقتصادية واشار الى امكانية بنائه واهمية الدور الذي سيلعبه في تطوير الاقتصاد المصري وتنبهته . ولقد كان من نتيجة ذلك ان وافق البنك الدولي على المساهمة في تمويل جزء من المصروفات المصيبة اللازمة لبناء السد .

واظهرت كل من إنجلترا والولايات المتحدة اهتمامها بالمشروع ورغبتهما في المساهمة في تمويله ، مما قاد الأطراف المختلفة الى الدخول في مفاوضات جادة بهدف التوصل الى اتفاق بهذا الشأن . ومع تقدم المفاوضات بدأت روح التفاؤل التي سادت جوها تتلاشى بسرعة ، وذلك لان كلا من حكومة الولايات المتحدة الاميركية وادارة البنك الدولي جعلت مساهمتها المقترحة مشروطة بقيامها بالاشراف على شؤون مصر المالية ، وذلك بحجة التفكير من انه سوف يكون باستطاعة مصر ان تنهي بكتراياتها الخاصة ببناء السد وتنسيده . الا ان تجربة مصر السابقة مع الاستعمار البريطاني جعلتها تقرر رفض كافة اشكال الفوائد الاجنبية في بلادها وتحاوله كل السفوف الرأسمالية التي جعلها على السماح للغير بالاشراف على اوضاعها المالية .

ونتيجة لذلك اعلنت الولايات المتحدة الاميركية في يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ سحب العرض الذي كانت قد تقدمت به من اجل تمويل ١٢٠ مليون دولار من المصروفات المصيبة للمشروع ، والتي كفت قد قررت بحوالي ٤٠٠ مليون دولار .

وبعد انسحاب الولايات المتحدة بتمام تمويله اعلنت بريطانيا سحب العرض الذي كانت قد تقدمته بشأن تمويل ٦٠ مليون دولار من المصروفات المصيبة . وفي يوم ١٩ يوليو سنة ١٩٥٦ اعلن البنك الدولي عن انسحابه من المشروع . وهكذا سحبت كل العروض التمويلية لمساعدة مصر في اقامة هذا المشروع الحيوي .

حيث كلفت املاك فاروق المصادرة من بيوت المصاحف التي بده بتوزيعها على الفلاحين في مصر . ومع حلول ذلك اليوم كان قد تجمع لدى قيادة الثورة من المصاحف الزراعية مايساوي ٨٤٠ ألف فدان خضعت كلها لقانون الإصلاح الزراعي ، وبالقلي أصبحت جاهزة للتوزيع على الفلاحين . « وذلك لانه مع بدء العمل بتقسيم المصاحف الزراعية كانت مساحة الاراضي الزراعية التي خضعت للقانون تساوي ٦٦٠ ألف فدان ، وذلك اضافة الى ١٦٠ ألف فدان تمت مصادرتها : هي املاك الملك فاروق وحوالي ٢٠٠ شخص من افراد مملكته (١)

وبينما شملت عملية توزيع الاراضي الزراعية حوالي ٨٠ ألف عائلة مصرية ، استفاد حوالي ٢٠ ٪ من سكان مصر استفاد كبير نتيجة لخضوع عوائل الاراضي الزراعية المؤجرة للفلاحين الى حوالي الربع . وبذلك عمل تطبيق قانون اصلاح الزراعي على اعادة توزيع الثروة الزراعية في مصر بشكل الذي حقق مزيدا من العدالة في التوزيع وحول عشرات الالاف من الفلاحين الى ملاك زراعيين .

الا ان سوء الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وتخلل الاقتصاد المصري واعتماده على الزراعة قاد حكومة الثورة المصرية الى البحث عن حلول سريعة وجذرية ، مما جعلها تعتقد انه لو أصبح باستطاعتها ان تصل في غضون عشر سنين الى جعل معدل الزيادة في مساحة الاراضي المزروعة في مصر يتماشى مع معدل الزيادة في السكان ، فان نمو القطاع الصناعي سوف يتكامل ببرمق مستوى المعيشة في البلاد . ابدأ زيادة القوة الشرائية لسكان مصر بوجه عام مما قد سوف تمل على تشجيع قطاع الصناعة وتطويره ! وبالقلي سوف تعود الى نمو ذلك القطاع وتقدمه (٢) .

ولهذا اتجهت النظرة الى مشروع السد العالي حيث ابرت الحكومة باعداد داسة واقعية عن المشروع تتضمن اقامة سد على النيل يكون باستطاعته تخزين كميات كبيرة من المياه تكفي لتعمير مياه النيل لمدة سنوات . ومع بدء التفكير من السد العالي اعطي المشروع اهمية خاصة من قبل الحكومة حيث بدأت الاتصالات اللازمة مع مختلف الجهات التي كان يلزمهم

Ibid. p. 34 (١)

Tom Little. Modern Egypt. p. 317 (٢)

الولايات المتحدة الأميركية من القوى العنيفة ، حيث أدانت المصندين وحرمتهم ما كانوا يتوقعونه من الدم والتفجير .

وبعد بداية سنة ١٩٥٧ . كان عبد الناصر قد أصبح الزعيم الوطني القومي في بلاده وأصبح الشخصيات البارزة على مسرح الأحداث العالمية حيث اقترن اسمه بحركات التحرر العالمية وبالمعمل على بناء الاقتصاد المصري وتخليصه من سيطرة الاحتكارات الأجنبية .

وبعد انتهاء العدوان وتبلور مواقف القوى العربية والأجنبية منه كان على الحكم المصري أن يحدد تربيته لمواثيق الداخلية والخارجية مما جعله يتجه إلى العمل في اتجاهات متعددة : فمن الناحية السياسية اتجه عبد الناصر إلى اقتلاع الاتحاد القومي كتكتل سياسي بقويته كما كسب الثورة المصرية ويعمل على توفير قاعدة الدم والتأييد لتفادتها .

ومن النواحي الاقتصادية .. عمل على تطوير النظام الاقتصادي إلى ما يمكن تسميته « الرأسمالية الموجبة » Guided Capitalism حيث احتضنت الحكومة المصرية أسلوب التخطيط إلى السياسة الاقتصادية ، كما عملت على تلقيم المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية في البلاد .

وسيرا على نهج نظام التخطيط الاقتصادي الفرنسي قلبت الحكومة المصرية برسم خطتها ثلاثية للتنمية السكانية ، يشترك في تنفيذها كل من القطاع الأهلي والقطاع الحكومي ، على أن يكون دور القطاع الحكومي الأصغر والأقل أهمية ولقد نتج من ذلك كله فتح المجال أمام « المثقفين الثوريين » Revolutionary Intellectuals ذوي الميول الاشتراكية لإبداء آرائهم ، مما أدى إلى اتساع نشاطاتهم وازدياد أعدادهم .

وفي أواخر سنة ١٩٥٨ وتمت مصر اتفاقية بناء على السد العالي مع الاتحاد السوفياتي حيث تمت تلك الاتفاقية على أن يقدم الاتحاد السوفياتي لمصر قرشا طويلا الأجل بقيمة ٩٠ مليون روبل (١٠٠ مليون دولار) « لنموذج احتياجات المشروع من الآلات والمعدات والخبرات الفنية اللازمة لإكمال المرحلة الأولى من بناء السد .

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية أخرى بين الاتحاد السوفياتي ومصر يتم بمقتضاها قرشا آخر بقيمة ٢٠٢٥٠ مليون روبل (٢٥٠٠ مليون دولار) وذلك من أجل تمويل عملية استكمال بناء السد العالي .

ورغم أن المرحلة التي أعقبت تلقيم تناسه السويس في سنة ١٩٥٦ ، وحتى منتصف سنة ١٩٦١ شهدت خطوات واسعة خطتها الجمهورية العربية المتحدة نحو الاشتراكية فإن هذه المرحلة

وفي هذه الأثناء كان الاتحاد السوفياتي يتقدم مغبرا رغبته في تمويل المشروع واحتماه بقضايا مصر الاقتصادية . ففي يناير ١٩٥٦ نقل مسير الاتحاد السوفياتي في القاهرة رغبة بلاده في المساهمة في تمويل مشروع السد العالي . وفي شهر يونيو سنة ١٩٥٦ قام وزير خارجية الاتحاد السوفياتي بزيارة القاهرة وذلك من أجل التباحث حول هذا الموضوع . إلا أنه رأى تأجيل مناقشة التفاصيل حتى تتم زيارة الرئيس جمال عبد الناصر المقررة للاتحاد السوفياتي في شهر أغسطس من نفس السنة .

إن موقف الاتحاد السوفياتي الإيجابي من تفكيا مصر الاقتصادية لم يمنع القيادة المصرية من الرد على الموقف السلبي الذي اتخذته المستعرب حليها ، وذلك لأن انسحاب كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من المشروع كان قد أصاب الحكومة المصرية بضيعة أبل كبيرة ، أدى إلى فقدانها ما كان قد تبقى لديها من ثقة في نوايا الغرب والسليبي وقادها إلى الرد على ذلك الموقف المخادع باتخاذ قرار عفيف وحازم .. إذ وقف الرئيس عبد الناصر في يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أمام قرار حكومته التاريخي بتأميم الشركة العالمية للملاحة في قناة السويس ، وذلك بعد أن سرد على الشعب العربي قصة المفاوضات غير الناجحة مع الغرب بشأن المساهمة في بناء السد العالي وتمويله .

ولقد كان قرار مصر بتلقيم القنال الفرنسية الذي منحت الغرب مبررات العمل على تحطيم قوة مصر القتالية ، حيث باشرت القوات الإسرائيلية والقوات البريطانية والقوات الفرنسية لغزو مصر في نهاية شهر أكتوبر من سنة ١٩٥٦ .

وبينما فشلت عملية الغزو في تحقيق أهداف إنجلترا وفرنسا المدعوات ، استطاعت تلك الصنعة أن تحقق لإسرائيل أحد أهدافها الرئيسية . إذ استطاعت إسرائيل - لأول مرة - أن تقسيم لها مركزا قويا وبناء رئيسي على خليج العقبة . وذلك بالإضافة إلى قتلها باحتلال بعض الأراضي العربية . أما سبب الفشل الذي لحق بكل من غربيين وانجلترا فيعود إلى المواقف القتالية :

١ - استئصال المقاومة المصرية وتصميم القيادة العربية في مصر على محاربة الفسرة حتى النهاية . تلك المقاومة التي أشمت بدعم الشعب العربي لها وتهديد مصالح دول العدوان الاقتصادية والقتالية والسليبية .

٢ - الانذار الروسي لدول العدوان لوقف جميع عملياتها العسكرية ضد مصر .

٣ - الموقف السياسي-الدبلوماسي الذي رافقه

٦ - تأخر العمل في بناء السد العالي نتيجته للتمديدات السياسية التي اثرتها مواقف الحكومة المصرية من سياسات الفسرب الاستعمارية واكتفتها حرب السويس واضافت الكثير اليها . وبينما قصرت معدلات التوسع في سلاحه الاراضي المزروعة عن مجاراة معدلات النمو السكانية ، فشل القطاع الصناعي في رفع مستوى معيشة الفرد العادي في البلاد .

ان عجز الاقتصاد المصري عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في البلاد كان قد ادى الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات ، كما قاد الى افتتاع القيادة المصرية بعدم قدرة الاقتصاد الوطني على سد ذلك العجز في المستقبل القريب . اما فشل الطبقة المتوسطة الجديدة في قيادة عملية التصنيع وزيادة درجة احتكاك مصر بدول الكتلة الاشتراكية فقد ادى الى توترية حجج ومواقف مجموعة المثقفين الثوريين Revolutionary Intellectuals وبالتالي قاد الى زيادة اثرها في رسم وتوجيه سياسة الدولة بوجه عام .

وجع حلول عسالم ١٩٦١ بدى واضحا ان السياسات الاقتصادية التي جرى تطبيقها لم تستطع ان تحصد الثغرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان من شأنها ان تضع المجتمع المصري على الطريق نحو بناء المجتمع المصري الحديث . وبدلا من الاتجا نحو دراسة اسباب ذلك الفشل وتحليل محوالت التقدم في الحياة العربية ، اتجهت الحكومة المصرية الى البحث عن اسهل واسرع الحلول البديلة . وفي ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية انذاك ، بدى الحل الاشتراكي اسهل تلك الحلول واقرهبت الى تفكير الطبقة القيادية المسيطرة على الحكم . وهكذا اتجهت حكومة الجمهورية العربية المتحدة الى تبني نظام اشتراكي قائم على التخطيط المركزي دون وهي حقيقي لمتعمدات ذلك النظام ومنطيات نجاحه ، ودون دراسة عملية لامكانية واساليب تطبيقه في البلاد العربية .

وبناء على ما تقدم جاء اتجاه مصر نحو الاشتراكية نتيجة لظروف خارجية ضاغطة سياسية في سيطتها ، وظروف داخلية قاسية ، اقتصادية في جوهرها . وفي ظل التخلف الحضاري الذي لا زالت تعيشه الامة العربية وانسجما مع حصيلتها تجاربها القاسية مع القوى الغربية الاستعمارية ونتيجة لزيادة اتصالاتها وتقوية علاقاتها

لم تحقق الا القليل من الاهداف التي كتت تسعى القيادة المصرية الى تحقيقها ، وذلك على الرغم من ازدياد الانتاج الصناعي في البلاد وارتفاع الانتاجية في قطاع الزراعة (١)

١ - ان الطبقة المتوسطة التي نمت في ظل الحكم الجديد والتي ساهم الحكم الثوري في خلقها كتت ضعيفة وممزوجة للشخصية وغير ملتزمة بغضبا لبتها الوطنية . لتدكت ذات تطلعات برجوازية ، مما افقدها القدرة على تحديد موقفها من حركة التطور في بلادها ، وابتمعت عن استثمار اموالها في النشاطات الاقتصادية الاساسية مما جعلها تتشغل في قيادة عملية التصنيع في البلاد ، وذلك بالاضافة الى فشلها في توفير المدخرات الوطنية المطلوبة لذلك .

٢ - ان راس المال الذي تحرر من ارتباطه بالارض نتيجة لتطبيق قانون اصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ ، لم يتجه الى الاستثمار في الصناعة كما كان مخططا له بل اتجه في معظمه الى الاستثمار في المباني السكنية .

٣ - فشل القطاع الاهلي في تنفيذ نصيحة من الخطة الثلاثية للتنمية الصناعية فيما بين سنتي ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، وذلك لان للحذر والتردد كان الطابع المميز للشركات الاهلية .

ونتيجة لاتجاه تلك الشركات الى توزيع معظم ارباحها المحققة على المساهمين ، فشلت الخطة الثلاثية في تحقيق اهدافها المتوقعة ولم تستطع معدلات النمو في قطاع الصناعة ان تصل الى المستويات المطلوبة .

٤ - استهلاك الفلاح في الريف معظم الزيادة التي طرأت على دخله نتيجة لتطبيق قانون اصلاح الزراعي في زيادة نصيبه من الغذاء ، ولما الجزء المتبقى من الزيادة في الانتاج الزراعي والمساعدات الاميركية من مائض انتاجها الغذائي فقد امضتها الزيادة الطبيعية في السكان .

٥ - فشل الدولة في محاولاتها لتوفير المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية الصناعية وذلك بسبب :

أ - انخفاض نسبة الانخار وقلة عدد

المحخرين .

ب - خوف راس المال الاجنبي من اتجاهات مصر الاشتراكية .

ج - تمتدت مواقف الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية من الحكومة المصرية بسبب عدائها لاسرائيل ، وبالتالي حرمانها من الحصول على حاجتها من القروض والتمويلات المالية .

(١) د. محمد ربيع . The Impact of the Aswan Dam on the Economic Development of the U.A.R. unpublished Ph.D. Dissertation. pp. 129 - 130.

إسرائيل على البلاد العربية في شهر يونيو ١٩٦٧ وبنيها زاد معدل النمو في قطاع الصناعة عن ٨٠ ٪ من المعدل المستهدف . لم يحقق قطيع الزراعة الإجمالي ١٠ ٪ من النمو الذي استهدفته الخطة . وبصورة عامة بلغ معدل النمو الاقتصادي في تلك الفترة - كما جاء في تقرير الحكومة - ٥٢٧ ٪ ، وذلك بدلا من المعدل الذي استهدفته الخطة وكان ٧ ٪ في السنة ١٩٦١ .

أما تعطيل تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ، فقد جاء - كما تقدم - بسبب الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٦٧ . تلك الحرب التي أثقلت كاهن ميزانها بكل ما فيها من وحول الشغل . انضمت عليها أرباح كل ما كانت تدره عليها قناة السويس من دخل . وإضافة إلى ذلك انتهت نسبة كبيرة من الدخل القومي إلى الجهود الحربية وذلك من أجل دفع القوات المسلحة بالآليات والمعدات العسكرية الحديثة .

وعلى الرغم من أن الثورة المصرية استطاعت أن تقضي على القوى المحافظة في البلاد ، وأن تحلف الانتقاليين والراسخين ، وأن تنتهي تعزول القوى التقليدية من الحكم ، وأن تقيم دورهم القيادي ومكانتهم الاجتماعية ، وأن تقيم حكما مركزيا قويا وشعبيا في البلاد ، فإن تلك الثورة لم تستطع أن تحقق سوى القليل من النظام السياسي والاقتصادي التي كانت تتطلع إليها بخطف ثلث الشعب وقياداته .

١ - أن الحكومة التي أصدرت قوانين الإصلاح الزراعي من أجل خدمة الفلاح وتحريره من عبودية الاقطاع ، لم تستطع أن تحمي من استبعاد وفساد موظفيها العامين في الريف . وفي غياب الانتظاميين من حياة القرية نشط الوسطاء والسماسرة . وفي غياب الرقابة الحكومية الفعالة تحولت العلاقات الزراعية إلى مؤسسات استغلالية . ولما كان موظفو الأرياف يعتبرون - في العادة - على مستوى من المسؤولية أقل من المستوى الذي يكون عليه موظفو المدن ، وأن تواجدهم بين الفلاحين ينظر إليه كنوع من المعيش في التفرقة ويشكل من أشكال التكليف بالقيام بخدمة غير مرغوبة ، فإن تطلعات الاتحاد الاشتراكي في الأرياف نمت بجلاء كبيرا لتتسلط الانتهازيين ، وأصبحت أحد أساليب خداع الحكومة ووسيلة من وسائل استغلال

بتجارب الشرق الاشتراكية كان التنازع السلطة الحكيمة بوجود تبنى الاشتراكية لبرا طبعية . ومتوقفا . إذ أخذت تلك الفياضة تنظر إلى الحل الاشتراكي باعتباره السبيل الوحيد لحل مشاكل الاقتصاد المصري المحددة والطريق الأسلم للخروج به من دائرة التخلف والتخمة . وابتداء من شهر يونيو سنة ١٩٦٠ وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية تنابح صدور القرارات الاشتراكية التي اتجهت إلى تحويل ملكية معظم الشركات الكبيرة والمؤسسات المهمة إلى ملكية الدولة . ولقد كان من أهم تلك الإجراءات تأميم الصحافة . وإسبيلها الحكومة على تطامي الاستيراد والتصدير . وفرض نظام مساعدتي للفرصة على الدخل . ووضع حد أعلى لملك الأفراد في أموال الشركات المملوكة جزئيا . ومن أجل خفض نسبة البطالة بين العمال وتحسين أحوالهم المعيشية نمت تلك القرارات على تحديد يوم العمل بسبع ساعات فقط . كب خصصت ٢٥ ٪ من ماضي الأرباح للتوزيع على العمال في نهاية كل عام (١١) .

وفي سنة ١٩٦١ صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي حيث نص على تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان المساحة ٢٠٠ فدان بالنسبة للملكية المثقلة للواحدة . ومن ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان بالنسبة للملكية الفرد الواحد . كما نص القانون في سنة ١٩٦٦ للمرء المثقلة على تخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان فقط بالنسبة للملكية المثقلة الواحدة ، ومن ١٠٠ إلى ٥٠ فدان فقط بالنسبة للملكية الفرد الواحد .

وابتداء من سنة ١٩٦٠ اتجهت الدولة إلى اتباع أسلوب التخطيط الشامل ، حيث تم وضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفذ على مرحلتين : الأولى من سنة ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . والثانية من ١٩٦٥ - ١٩٧٠ . وذلك بهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات وتبعا لتلك الخطة ، أسند الدور الرئيسي للقطاع العام . حيث نمت تلك الخطة على قبائمه باستثمار حوالي ٨٠ ٪ من مجسبل استثمارات الخطة عامة ، والتي خصص حوالي ٢٥ ٪ منها للاستثمار في قطاع الصناعة .

وبينما تم إنجاز المرحلة الأولى من الخطة محققة أكثر من ٧٥ ٪ من أهدافها تمطل تنفيذ المرحلة الثانية ، وذلك بسبب الحرب التي شنتها

Peter Mansfield, Nasser's Egypt, p. 137.

Bent Hansen, Development and Economic Policy in Egypt., p. 262.

نماسة الفلاحين وجعلهم .

٢ - وذلك استبذلت طبقة الاقطاعيين القديمة ببطقة استغلالية جديدة ، اكبر حجما من سابقتها وائل تجانسا بينها واكثر رغبة في الاستقلال . وبدلا من اتجاهها مباشرة الى استغلال طائفت الفلاح وعرقه ، اتجهت الى استغلاله بطريقة غير مباشرة . وذلك من خلال سيطرتها على الجمعيات "معاونية والمؤسسات الحكومية التي استهدت اصلا خدمة الفلاح ومصلحته .

٣ - تعيلم حكم غير ديمقراطي في البلاد أدى الى التضييق على المواطنين وحرمانهم من الحرية التي جلبت الثورة من اجل تدميرها . وبالتالي ظلت او اتعمدت المبادرات الفردية ، وضعت روح الخلق والاداع بين المبكرين من المواطنين على تلقهم .

وفي نهاية السنين من القرن الحالي بسد واضحا ان النظام الاقتصادي والنظام السياسي في مصر كان قد عجز عن توفير حياة افضل للمائلة المعادية من طبقة افراد الشعب المصري ، وذلك لان معدل النمو الاقتصادي كان اقل من المستهدف ، وان معدل النمو السكاني كان اعلى من المتوقع . ولما الزيادة الحقة في الدخل القومي مقد ضاع جزء كبير منها في نشاطات ثاقوية واستثمارات قليلة الجدوى والاهمية .

وبينما فشلت مصر في محاولاتها لتوفير مستوى لائق من الحياة للمامة من ابنائها ، عاش المجتمع المصري تغيرات وتحولات اساسية ادت الى احداث تطورات ونتائج هامة كان من غير الممكن ان توصف بالاشتراكية . ولقد كان من اهم تلك التحولات : بروز طبقة اجتماعية مميزة ملكت التصور والفلات وسيطرت على الاقتصاد

والجيش ، واتجهت الى تسخير موارد البلد الفتحا من اجل خفية اهدافها الذاتية .

اما افراد تلك الطبقة فقد جاء معظمهم من طبقة الضباط العسكريين وضباط الجيش المتقاعدون الذين تولوا ادارة مختلف الشركات والمؤسسات المملوكة للطاع الملم . ولما كان ضباط الجيش قد ابتغوا تفعلهم في ادارة مؤسساتهم العسكرية ، فان عدم توفر الخبرة السياسية والاقتصادية لديهم جعلهم يقومون بتبديد جزء كبير من موارد مصر المتاحة ، وذلك في وقت لازالت هي في امس الحاجة اليه من اجل تعزيز مكانتها الدفاعية ، واعداد شبح الهجمات من ريفها البلى .

وبينما تميل الى الاعتقاد بان ما تملكه مصر من عناصر انتاجية يمكن لتوفير حياة افضل لسكانها ، وانها تملك من المعرفة العلمية والتكنولوجية ما يمكنها من بدء عملية تصنيع واسعة في بلادها بالاعتقاد على قدراتها . كما ان غياب القيم الحضورية التي

المصرية والحكومات العربية بوجه عام في تحقيق التقدم والحرية في بلادها انما يعود لغياب القيم الحضارية الملائمة لبدء عملية التحول الصناعي والقادرة على التكيف مع متطلباتها . اذ ان غياب القيم الحضارية الملائمة لبدء عملية التحول الصناعي والقادرة على التكيف مع متطلباتها ، اذ ان غياب القيم الحضارية التي تحترم العصر الانساني بوجه عام وتقدر العمل البدوي بشكل خاص ، وضمن القيم التي تدعو الى التفضية من اجل تقدم المجتمع ومساعدة المصروع تعتبر سببا من اسباب فشل الحكومات العربية في اقلية تجربتها الخاصة بها وبناء اقتصاداتها بالاعتماد على قدراتها . كما ان غياب القيم الحضارية التي تؤمن بالعلم وتعمل الى الاخذ بتطبيقاته المختلفة وتعمل على التكيف مع متطلباته تعتبر من اسباب فشل المجتمعات العربية في محاولاتها الاقتصادية بالشعوب المتقدمة والاستفادة من تجارب الغرب والشرق الحضارية ، وعلى العموم مستحاور في انقاط القطيعة التالية ان تحدد اهم العوامل التي يمكن ان تحزوا اليها اسباب فشل القيادة المصرية في تحقيق معظم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادها :

١ - غياب الاستراتيجية الواضحة في مواجهة قضايا التحول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد .

٢ - زيادة حدة المؤمرات الاستعمارية التي كلفت ترمي الى انتهاء الحكم الشوري في مصر واخراج موقته امام الجماهير العربية .

٣ - غياب الحرية الفردية من مسرح الحياة السياسية وفرض تنظيم سياسي واحد على الشعب ، تسيره الحكومة وتتحكم في نشاطاته وتولي عليه افكاره وسياساته ، بما قادالى الشاء دور الشعب في احداث التغيرات السياسية والاقتصادية المطلوبة على الطريق نحو اعادة تشكيل مختلف عناصر حياته الثقافية والاجتماعية .

٤ - سيطرة العقيدة العسكرية على الحكم ووقوعها اسيرة لتطلعاتها الطبقية ومطامعها الذاتية .

خاتمة

لما كان اتجاه مصر نحو الاشتراكية قد جاء دون ان تسبقه الدراسات العلمية التي كان من شأنها ان تقوم بتحديد امكانات الاقتصاد المصري المتاحة ومطالبات استغلال تلك الامكانات وتنميتها فمن النظرة الى عملية التحول الاشتراكية التي بدأت في اوائل السنين من هذا القرن باعتبارها الحل الوحيد للخلاص على مشاكل مصر الاقتصادية تصبح نظرة سطحية غير واقعية ، ينقصها

يستطيع الإنسان تحقيقها أو التي لا يتسع العمر الحاضر لأحداثها . أنها عملية مقدّمة بفكر تمتد المصالح الاقتصادية والرغبات الإنسانية للطبقات صاحبة المصلحة الحقيقية في بناء القيم الحقيقية واستمرارها ، وهي سهلة بقدر سهولة تكيف الإنسان العربي القيم حضارة جديدة يميّز قِيَمَتها فيها من الانضباط والمسؤولية والتفتح الخلاق ما في قيمه الحضارة من غنى وعدم مسؤوليه وانغلاق وجمود . ان عملية التقدم الاقتصادي والتغير الاجتماعي عملية ديناميكية دائبة للحركة والتطور ارساء الانسداد لحركة الهادئ الواعي سوف يتكفل باستمراريتها والإبقاء على حيويتها وبالتالي سوف يثود في المدى الطويل إلى تحقيق اهداف المجتمع ورغباته .

ولما كلفت الجماهير العربية هي صاحبها المسلحة في أي تغيير اجتماعي أو تقدم اقتصادي فلها وجب ان يكون أي تغير أو تطور بهدف اسماعها وتحقيق جزء من مطالبها . ولضمان النجاح لأي تغير أساسي في قيم المجتمع الحضارية ، وجب ان تشارك الجماهير العربية في احدثاته وان تتحمل مسؤولية اتاليه ، وان تتبنى بشأره ضمن تحرك جماهيري واع لأحداثه واضح في مساره . وان تجربة كل من الاتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين تثبت ان التغير والتطور الحضاري ليس بالامر المستحيل ولا هو من قبيل العنق ، كما انه ليس نوعاً من الاحلام ، بل هو حقيقة يمكن ادراكها ومعالجتها يمكن اتجازها ، وكسبها عطفاً للجماهير والانسانيه يستحق التضحية والذداء .

ولما كنت اعتقد ان اسباب التخلف الاقتصادي في البلاد العربية لا تكمن في نقص الامكانيات المادية وانما في غياب العوامل غير المادية اللازمة لتوفير الاجواء الملائمة لقيام نهضة صناعية فيها وذلك لان الثروات الطبيعية على كثرتها واهميتها تبقى بدون فائدة حقيقية حتى تمتد يد الانسان لاستغلالها ، فمقني اخلص الى القول ، ان ازمة تجربة اقتصادية عربية ، اشتراكية كانت ام رأسمالية ، سوف لن توفيق الى تصنيع الاقتصاد العربي وتحديثه عالم تأخذ في الصبيان وانضم التخلف الحضاري الذي تضيفه الامة العربية . بالتالي تعمل من خلال الفكر الواعي والتجربة العملية على نقل المجتمع العربي من واقع التخلف الذي يعيش فيه الى واقع متفتح متطور ، يكون اكثر ملائمة للتصنيع واكثر مقدرة علم . تقبيل ، الجديد ولقوى على استيعاب امكانات العلم وتعميق حقائق العصر .

د. محمد ربيع

التحليل العلمي وتنتقل الى الدلائل المادية الواضحة . ولذلك جاء طرح الثمار القائل بحتمية الحل الاشتراكي « بعيداً عن العلمية ، وفلك لان العلم لم يتم من خلال الدراسات والتحليل بتدعيم الدلائل التي تعكس بخصائصه وواقعته . وبسبب ادراكها لقصور النتائج التي حققها النظام الاقتصادي في مصر ، فان حكومة الرئيس السادات تسجل تحركاً بطيئاً ولكن تدريجياً بعيداً عن الاطر الاشتراكية الجلهدة : فقد تم تخفيف بعض القيود التي تسبب بخزية مزاوله الكثير من اوجه النشاط الاقتصادي وفتح المجال امام الاستثمارات الاجنبية لدخول مصر مع توفير الكثير من الضمانات لها .

واذا كان في هذا الاجراء تصحيح لبعض الاخطاء المتراكمة فان هذه السياسة ان تحقق النجاح المتوقع لها ما لم تشهد القيم والامداد الحضارية في البلاد العربية تحولاً جذرياً . أساسياً ينقلها من واقع الجمود والتجمد الى واقع الانطلاق والتحرر .

لقد عدت الاشتراكية العربية الفط الرسمى المعلن الحكومة المصرية وتكافة الحكومات الوطنية التقدمية « الاخرى في الاقطار العربية . وعلى الرغم من عدم وضوح الميكنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الاشتراكية فقد شكلت من السيطرة على تفكير من يمكن تسميتهم غالبية « المتفكرين العرب » ، كما امدتهم بالعمور بضرورة حالية مصالحهم السياسية والاقتصادية المرتبطة بالمناهج الاشتراكية والمنبثقة بالبيئة منها .

ان التطور الاقتصادي المطلوب سوف لن يتحقق له موابيل النجاح عالم يكن مصحوباً بحدوث تغيرات اجتماعية وحضارية تساعد التطور الاقتصادي على تحقيق اهدافه وتوفر له البيئة الملائمة لاستمرار قياله بتحقيق المزيد من التقدم والتطور . اذ ان تغيير النظام السياسي قد يكون شرطاً أساسياً لاجداث تغيرات اساسية في البنية الاجتماعية يكون من شأنها ان تحدث سلسلة من التغيرات المترابطة والتي قد تقود الى بدء عملية التصنيع والتقدم . الا انه لا يمكن ان يشكل بمروره شرطاً كافياً لاجداث التغير المطلوب وبناء المجتمع المصري الحديث .

أما عملية التحول والتطور الحضارية فاعها ليست بالعملية السهلة التي يمكن اتمامها بعملية حسابية بسيطة او بخطية زمنية حاسية ، او بطلب نظم حكم سياسي « رجعي » . الا ان هذا لا يعني انها من المستحيلات اومن المعجزات التي لا

المراجع :

- ١ - د. محمد ربيع ، الاقتصاد والجمع ، وكالة المطبوعات ، الكويت - ١٩٧٢ .
- ٢ - الميثاق الوطني ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٣ - موسى مرفة ، السد العالي : القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .
- ٤ - فؤاد كفاوي ، تكاليف السد العالي ، مجلة المهندسين ، (القاهرة) ، ابريل ١٩٦٦ .
- ٥ - السد العالي ، مصلحة الاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- 6 - El-Khammasah Magdi; Economic Development and Planning in Egypt, New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1968.
- 7 - Greener, Leslie, The Discovery of Egypt. New York, The Viking Press, 1967.
- 8 - Hansen, Benet, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), Amsterdam: North Holland Publishing Company, 1966.
- 9 - Inasawi, Charles, Egypt and Mid-Century, London: Oxford University Press, 1964.
- 10 - —, Egypt in Revolution, London: Oxford University Press, 1963.
- 11 - Karcouche George K., The UAR in Development, New York: Frederick A. Praeger, Publishers, 1966.
- 12 - Kerr, Clark, Industrialism and Industrial Man, New York: Oxford University Press, 1964.
- 13 - Lacouture, Jean and Simone, Egypt in Transition, New York: Criterion Books, 1968.
- 14 - Little, Tom, Modern Egypt, New York : Frederick A. Praeger, Publishers, 1967.
- 15 - Mansfield Peter, Nasser's Egypt, Baltimore : Penguin Books, 1964.
- 16 - Nasser, Genial Abdul, The Philosophy of Revolution, Buffalo : Smith, Keynes and Marshall, Publishers, 1969.
- 17 - O'Brien, Patrick, The Revolution in Egypt's Economic System, London, Oxford University Press, 1966.
- 18 - Rabie, Mohammed, The Impact of the Aswan High Dam on the Economic Development of the UAR. Unpublished Ph.D. Dissertation Houston: University of Houston, 1970.
- 19 - Safran, Nader, Egypt in Search of Political Community. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1961.
- 20 - Serafy, Salah, «Economic Development by Revolution — The Case of the UAR,» The Middle East Journal, Vol. 17, Summer 1963.
- 21 - Stevens, Georgiana A, Egypt Yesterday and Today. New York: Hort, Rinehart and Winston, Inc., 1963.
- 22 - The Aswan Dam Authority, Aswan Dam, Cairo, 1968.
- 23 - «The UAR Between 1962-1965», Cairo : Information Department, 1965.
- 24 - The UAR Year Book, Cairo: Information Department, 1964.

مبيعات الفضة

وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من جهة النظر العلمية والعملية "دراسة ميدانية"

د. محي الدين الزهري

ما يتعلق بتخطيط المشتريات وسياسته التسعير والاعلان كما هو مبين بعد ذلك ، ثم وأحيانا بنظر الوضع لكي يصبح الاوكازيون بصورته الحالية ليس « نتيجة » للقصور في السياسات التسويقية فحسب ولكنه يصبح أحيانا سببا في التماذي في هذا القصور وعدم الاهتمام جذبا بتلافي هذا القصور وأسابيه .

وقد شجع على ذلك - من الناحية الأخرى - هذا الاقبال الشديد الذي يلاقيه الاوكازيون في الكويت والأثر النفسي الكبير الذي يحدثه مجرد تخفيض الأسعار في نفسية العديد من المستهلكين في الكويت وخاصة أن المستهلك في الكويت يقبل كثيرا على عمليات الشراء وينفق الكثير عليها وتتمدد وتنوع مشترياته لتشمل العديد ان لم يكن معظم أو كل المجموعات السلعية تقريبا وذلك لأسباب كثيرة لعل أهمها (١) :

— ارتفاع دخل الفرد ارتفاعا واضحا عن نظيره في البلاد العربية الأخرى .
— ارتفاع القوة الشرائية للدنار الكويتي لسبب ثبات قيمته التحويلية مع انخفاض رزم الدولار والاسترليني أحيانا .

بدا الشعور بملاحظة الظاهرة أو المشكلة التي يتناولها هذا البحث عندما كان الباحث يناقش بعض أصحاب ومدراء بعض متاجر التجزئة الكبيرة في الكويت الوقوف على بعض السياسات التسويقية التي يتبعونها ومدى كفاءتها . فقد شعر الباحث أثناء هذه المناقشات ان هناك علاقة « ما » بين الاوكازيونات وما يتبع حيالها ومدى الاقبال الشديد عليها - سواء من ناحية المستهلك أو من ناحية المتجر - وبين مدى كفاءة السياسات التسويقية في المتجر الى حد ان أحد هذه متاجر التجزئة المعروفة بالكويت - لا يتم مطلقا بحركة البيع على مدار السنة انتظارا لفترتي الاوكازيون المصريح بهما قانونا كل عام فيبيع ما يريد من ٦٠ ٪ من اجمالي مبيعاته خلال العام كله ، وان أحد هذه المتاجر خصصها لفترة الاوكازيون احتياجا له السنوية خصيصا لفترة الاوكازيون لعرضها فقط في الاوكازيون وبضع عابها سمرا مرتفعا ثم يقوم « بنشطه » وأضعا السعر بعد التنزيل ، كما ان بعض المتاجر وجدت في الاوكازيون فرصتها الوحيدة لتعويض ما يخفق فيه جهاز التسويق وما يحدث من قصور غير مقبول في بعض السياسات التسويقية وخاصة

(١) راجع في ذلك :

أ - غرفة تجارة وصناعة الكويت ، الزكود الاقتصادي في الكويت ، اسبابه وحلوله ، دراسة أعدتها الغرفة في ١٩٦٩-١٩٦٠ ب - مجلس التخطيط الكويتي ، التخطيط لفتحية في دولة الكويت ، مارس ١٩٧٣ .

ناحية الكم أو الكيف كما انها تحسن تسمير هذه السلع بحيث لا يكون هناك مجالا للاوكازيون الا في حدود ضيقة أو مقبولة ليقوم بالمساعدة على صرف ما تبقى من هذه السلع في نهاية الموسم ، وهذا المتبقي يكون دائما في حدود نسبة مقبولة لا تدل على اتفاق جهاز التسويق في المتجر وقصور سياساته التسويقية على مدار العام وقدرته على خدمة عملاءه الخدمة المناسبة على مدار الموسم سواء من ناحية توفير الكمية أو التشكيلة المناسبة وبالايسار المناسبة لهؤلاء العملاء ، يساعده في ذلك سياساته الاعلانية وحرصه على تكوين الاسم والسمعة والثقة لمتجره . ولذلك كانت تنزيلات الاسعار التي يقدم عليها مثل هذا المتجر هي تنزيلات مقولة وحقيقية ولا يكون هناك داعيا الى اتباع سياسة غير سليمة تجاه الاوكازيون أو اللجوء الى وسائل وهمية أو الفس والتلاعب والتحايل سواء في السعر أو نوعية السلع المعروضة كما يحدث من بعض المتاجر الأخرى .

وبالتالي يهدف هذا البحث الى دواة تلك الظاهرة التي تم ملاحظتها ، وهي ان هناك علاقة بين القصور في تخطيط واداء بعض السياسات التسويقية وكفاءة القائمين عليها وبين ظاهرة الاوكازيون والاقبال الشديد عليه ومفهوم تطبيقه وحدود استخداماته . وان الاوكازيون بأسلوبه المتبع لدى الكثير من المتاجر وبظاهرة الاقبال الشديد عليه جاء نتيجة لهذا القصور ثم وأحيانا يكون من بين الاسباب الرئيسية في اهمال معالجة هذا القصور .

فالى أي مدى يمكن تأكيد هذه المشكلة أو هذه الظاهرة وما هي الفروض أو الاسباب التي لها ارتباط أو علامة بهذه الظاهرة ، ومدى هذه العلاقة ، وبالتالي ما هي الصيغة المقبولة للاوكازيون من الناحية التسويقية العلمية ، وحدود أو ابعاد الاعتماد عليه حتى يصبح للاوكازيون ولسياسته تخفيضات الاسعار الاثر الإيجابي في علاقته بالكفاءة التسويقية لهذه المتاجر وبالتالي يمكن تلافي تلك المشكلة أو حصرها . وسيتمتع البحث على الدراسة الميدانية

– ارتفاع مستوى المعيشة في الكويت وتطلع جميع الأفراد الى حياة و شراء الكثير من السلع واستخدام الحديث منها باستمرار وبالتالي فان معدل الاستبدال مرتفع .

– مستوى الخدمات الفنية والصيانة في الكويت غير مرتفع مما يزيد من معدل الاستبدال – ارتفاع حركة دخول وخروج الأفراد من وإلى الكويت .

– سوق الكويت سوق مفتوحة لجميع انواع السلع وانخفاض نسبة الرسوم الجمركية الى ٢ ٪ فقط .

– يمثل المواطنون غير الكويتيين في الكويت حوالي ٥٠ ٪ من اجمالي عدد السكان ونسبة البطالة بين هؤلاء منخفضة جدا ، وان كثيرا من هؤلاء يعملون لفترات محدودة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ويعاونون خلالها شراء كل احتياجاتهم العالية والمنزلية لفترة مقبولة نسبيا ، كما انهم يسافرون الى بلادهم للزيارة مرة أو مرتين سنويا ويعطون معهم الكثير من المشتريات والهدايا بالإضافة الى ان الأسرة غير الكويتية هنا ترسل باستمرار الكثير من احتياجات أفرادهم في بلادهم الأصلية .

– قلة أماكن ووسائل الترفيه في الكويت كان لها اثرها المباشر أو غير المباشر على دفع الكثير من الأفراد وخاصة السيدات الى محاولة تمويل ذلك بالانقذام على الشراء وحيازة السلع .

– ظاهرة الارتفاع المستمر والغير طبيعي في الاسعار بالكويت جعلت الأفراد يتظلمون الى تنزيلات الاسعار حتى ولو كان قليلا أو وهميا .

ومما يزيد القصور بمشكلة علاقة الاوكازيونات بمدى كفاءة السياسات التسويقية فقد لاحظ الباحث ان هناك متجرا من المتاجر التي تمت زيارتها لا تعتمد نهائيا على الاوكازيون، وان لجأت اليه أحيانا في حدود ضيقة جدا وبالنسبة لبعض الأصناف داخل بعض المجموعات السلبية المحدودة ، وكانت اجابة مدير احد هذين المتجرين لتعليل ذلك هي : « ان ادارة المتجر تحسن عملية الشراء والاختيار سواء من

أولاً - بالنسبة لتحديد واختيار احتياجات المتجر :

- الأسلوب الذي تتبعه هذه المتاجر - التي تم استطلاعها - عند تحديد احتياجاتها من ناحية الكم يعتمد أساساً وشكل عام على رقم المبيعات التي تم بيعه خلال الموسم أو العام المنصرم مع زيادة نسبة معينة تراوحت بين ١٠ ٪ و ٢٠ ٪ وأحياناً تصل إلى ٣٠ ٪ استناداً - على حد قول مدير أحد المتاجر - أنه لا بد وأن يزيد المتجر من رقم مبيعاته سنوياً وأن عدد السكان في نزايده مستمر ، هذا باستثناء السلع أو الأصناف التي تعرض على المتجر لأول مرة لشرائها فهذه في الغالب يتم شراء كميات قليلة منها نسبياً بقدرها صاحب أو مدير المتجر حسب اجتجاده وتوقعه وخبرته الشخصية .

أما من ناحية التشكيلة التي يتم اختيارها من الأشكال والموديلات والألوان أو المقاسات والأحجام والألوان . الخ . فبالنسبة للأصناف ذات الماركات المميزة (العلامة التجارية) والتي يتكرر شراؤها يحاول المتجر تطبيق نفس القاعدة عليها وهي شراء الكمية التي تم بيعها في الموسم السابق بالإضافة إلى نسبة معينة وتختلف المتاجر هنا في الأساس الذي تعتمد عليه في

الاستطلاعية (١) لتحديد وتوضيح المشكلة التي تم ملاحظتها وفروضها ليخلص الباحث بعدها إلى عرض وتحليل نتائج هذه الدراسة . وعليه فإن الأمر يحتاج بعد ذلك من الباحثين إلى « دراسة استنتاجية » (٢) يصل فيها الباحث إلى اختيار صحة الفروض ودراسة جميع المتغيرات الأساسية وإلى نتائج وتوصيات محددة ودقيقة وشاملة وهو ما يخرج من إطار هذا البحث .

وعليه فقد قام الباحث بدراسة استطلاعية بالمقابلة الشخصية مع عدد من متاجر التجزئة الكبيرة في الكويت وخاصة النوع الشائع منها وهو ما يمكن تعريفه بمتاجر المتنوعات (٣) ثم المتاجر المتخصصة وخاصة في الأئمة والملابس الجاهزة ، للوقوف على :

- الكيفية التي يتبعونها لتحديد واختيار احتياجاتهم لوسم مقبل من حيث الكم والكيف .
- سياسات التسعير المتبعة .
- النشاط الاعلاني وكيفية تخطيط الحملة الاعلانية .
- الأوكازيون ومفهومه وكيفية تطبيقه .

وقد تبين للباحث ما يلي :

(١) ، (٢) البحث الاستطلاعي يهدف لفظ إلى تحديد المشكلة تأثير أو علاقة بالمشكلة وتكون لها ، ولذلك فهو لا يترك المجال فيها أمام الباحث مرناً ومفتوحاً للاتصال بعينة علمية معينة . بينما البحث الاستنتاجي - وهو دراسة جميع التأثيرات الأساسية في المشكلة ولجميع وبالمعنى العلمي المحددة والمعروفة وعلى أساس من البيانات والمعلومات المبيعة ثم أخيراً لتسجيل معالجة المشكلة ، وتكون طبيعة المعلومات والبيانات تم تحديدها من قبل من طريق البحث الاستطلاعي مكملاً لبعضهما على التوالي . يراجع في ذلك الرجبان التاليان :

- ١ - الدكتور محمود صادق بقرمه ، بحث التسويق ، دار
- ٢ - داج أنواع المتاجر في

التهمة العربية ، القاهرة ١٩٦٧ .
Robinson, Robinson and Matthews, Store Organization and Operating, Prentice-Hall, N.J., 1957.

عات السلبية المتنوعة دونما اعتمام لتوفير تشكيلة ضخمة من سلع يتم هذا المتجر بخصن الاختيار والعرض والتسويق ومسابقة التسوق ، ولذلك غلباً ما يال في السواق التجارية الرئيسية

(٣) متجر المتنوعات هو المتجر الذي يرفى سلماً عدد من الجود كل مجموعة سلبية كما هو الحال مثلاً في متاجر الأسماء كما عرض العديد من هذه السلع ويطلب طيه عرض سلع لم في بعض الأسواق التجارية القوية .

راجع في ذلك المراجع الآتية :

- ١ - الدكتور مصطفى زهير ، دراسات في إدارة التسويق ، مكتبة Wiley and Sons, N.Y., 1960.
- ٢ - داج أنواع المتاجر في

يكون مفيدا في مجال التخطيط للشراء والاختيار كما وكيفا .

٣ - ذكر جميع من رجحنا اليهم في هذا المجال من اصحاب المتاجر او معلناتها انهم فعلا يجدون صعوبة كبيرة في عمليات الشراء والاختيار سواء من ناحية الكمية او التشكيلة وانهم كثيرا ما يواجهون بنقص بالنسبة لبعض الاصناف داخل بعض الاقسام في وسط او نهاية الموسم وهذا يضيع عليهم فرص بيع قائمة وخاصة ان غالبية مصادر الشراء خارجية ، ثم وفي الوقت نفسه كثيرا ما يواجهون في اخر كل موسم بمخزون سلعي كبير في بعض الاصناف ، يعتبر هؤلاء المراء ان نسبتهم غير مقبولة بالرغم مما يضطرون الى ضرورة دفعه الى الاوكازيون . بعضه بخسارة وبعضه بتقليل نسبة الربح فيه الى درجة كبيرة وبعضه تحت ستر تخفيض وهمي في الاسعار للاستفادة من الاثر النفسي الذي يحدثه مجرد وجود تخفيض في الاسعار . ولا شك ان اسباب ذلك ترجع الى ما اشرنا اليه من نقص وقصور في المعلومات وقصور في الاسس التي يجب ان بنى عليها خطة الشراء الرشيد في متاجر التجزئة (١) . كما ان الاوكازيون هناهنا ليسد ويموش نقصا او قصورا غير مقبول في السياسات التسويقية لم يصعب سببا في التماذي في اعمال هذا القصور وفي عدم جدية رفع كفاءة هذه السياسات .

لما اذا وجدت الكفاءات والسياسات التسويقية السليمة لاصبح الاوكازيون بعد ذلك سياسة صالحة لسد ما قد يخفق فيه جهاز التسويق من قصور مقبول او خارج عن ارادته او غير متكرر وبالنسبة لبعض الاصناف او الاقسام ثم يكون مصدرا لفائدة مضافة مخطط لها .

ثانيا - بالنسبة للتسعر

اتفقت معظم المتاجر التي تم استطلاعها - على ان الاسلوب المتبع في التسعر بالنسبة

تعدد هذه الكميات - من الاشكال المختلفة - نالقليل جدا من المتاجر تحتفظ لديها بسجلات وبيانات مستخرجة تبين رقم مبيعاتها شهريا من الاصناف المختلفة مصنفة حسب الموديل اما اغلب المتاجر فتعتمد في ذلك على تقدير واجتهاد وذاكرة صاحب المتجر او مديره .

اما السلع او الاصناف التي يتم التعامل فيها دون ماركة او علامة تجارية مميزة والتي لا يتكرر شراء نفس الشكل والطراز منها وهي غالبيا الاصناف التي تخضع موسميا لتغير الموديل والطراز فهذه يعتمد في اختيار التشكيلة منها على مجرد الخبرة الشخصية والاجتهاد الشخصي لصاحب المتجر او مديره وذلك عندما تعرض عليه العينات عن طريق مندوبي المنتجين او مندوبي كبار الوسطاء (محليين او خارجيين) او ترد اليه برديا واحيانا يسافر صاحب المتجر او مديره الى بلد المنتج لهذا الغرض .

ثم تبين ما يلي :

١ - لم يجد الباحث لدى هذه المتاجر ما يدل على قيامها في أي وقت - سابقا او حاليا - بأي نوع من الدراسات او الابحاث التسويقية المنطقية بتحديد القدرة الاستيعابية للسوق ونصيب المتجر منها حسب ظروفه وامكانياته ، او للتعرف على رغبات والذواق واتجاهات المستهلكين ، كما انه لم يتضح لنا ان هذه المتاجر ترجع في ذلك الى رجال البيع لديها بشكل منظم يمكن الاستفادة منه ، هذا مع ان المصروفات الادارية والبيعية في معظم هذه المتاجر تمثل نسبة منخفضة نسبيا - على حد قول احد اصحاب هذه المتاجر - فضلا عن ان مثل هذه الدراسات قد تزيد من احتمالات ارباح هذه المتاجر .

٢ - لم يجد الباحث لدى معظم هذه المتاجر من السجلات والبيانات والاحصائيات المستخرجة ما يبين حركة الشراء والبيع من السلع والاصناف المختلفة مصنفة حسب اسس معينة بما يمكن ان

لعظم الاصناف - باستثناء ما يعصرف منها بالتونوتيه - هو اضافة نسبة مئوية محددة ومعروفة الى سعر التكلفة (تكلفة البضاعة حتى وصولها مخزن المتجر) وهذه النسبة هي التي جرت العادة في المتجر الى اضافتها تلقائيا ، وان هذه النسبة لا تقل غالبا عن ٢٠ ٪ وقد تصل الى ٥٠ ٪ حسب نوعية البضاعة وطبيعة الطلب عليها - فالاصناف ذات معدل الدوران المرتفع نسبيا تقل نسبة الاضافة اليها عن الاصناف التي يقل معدل دورانها نسبيا .

كما ان الاصناف ذات المراكات التجارية الميزة والتي تعرض لدى اكثر من متجر فيقول اصحاب المتاجر ان نسبة الاضافة اليها تقريبا متشابهة بين هذه المتاجر بحكم العادة وان اختلف سعر البيع للمستهلك النهائي احيانا الا ان الاصناف ذات المراكات التجارية المشهورة فهذه غالبا ما تكون اسعار بيعها للمستهلك النهائي من قبل معظم المتاجر موحدة لان الاسعار قد يسهل كشفها من قبل معظم المشتريين بالإضافة الى ان معظم وكلاء هذه السلع في الكويت (الموزعين الوحيدين) غالبا ما يحددون سعر بيعها للمستهلك الاخير ، وعليه فقد تختلف نسبة الاضافة التي يحصل عليها كل متجر او على الاقل يختلف صافي الربح - لكل وحدة - الذي يحصل عليه كل متجر ، هذا وان كانت مصاريف المتاجرة لدى معظم هذه المتاجر - في الكويت بالذات - هي واحدة او متقاربة - في حد كبير بما يؤدي الى تقارب نسبة الاضافة او نسبة صافي الربح التي يحصلون عليها هذا ايضا وان كنا نشاهد احيانا اختلاف سعر بيع بعض هذه الاصناف في المتاجر المختلفة وهذا يشير الى تمسك بعض المتاجر بنسبة اضافة معينة ومحددة يحصلون عليها .

كما بالنسبة للاصناف التونوتيه مثل بعض الاقمشة الرجالي او الحريري وبعض انواع الملابس الجاهزة وبعض انواع الهدايا وما شابه فهذه تقريبا تخضع لتقدير صاحب المتجر او مديره حسب الطراز او الوديل او اللوق ومقدرا

التنبي بنجاحه والاقبال عليه دون - الاعتبار للتكلفة او نوعية ومواصفات السلعة . وهذا في حد ذاته لا يغير عليه الا ان المشاهد كما نبين لنا - هو المبالغة احيانا في نسبة الاضافة بحيث تصل الى ١٠٠ ٪ و ٢٠٠ ٪ - و احيانا ٢٠٠ ٪ على حد قول احد اصحاب هذه المتاجر والذي اضاف قائلا انهم كثيرا ما يظنون التقدير مما لا يمكنهم من بيع الكمية الواجب تصريفها ، او يجد العميل نفس الصنف معروض لدى متجر آخر بسعر اقل بنسبة كبيرة مما يعرضهم الى انصراف بعض العملاء عن المتجر فضلا عن الاثر النفسي السيئ الذي يحدث لدى بعض العملاء . الا ان مدير متجر اخر ذكر ان الكمية التي قد يبيعونها بهذا السعر العالي وان كانت محدودة فهي لها تأثير واضح على ارباح المتجر لم ياتي الاوكازيون وتكون الفرصة كبيرة لتزويل الاسعار ليصل التخفيض الى ٥٠ ٪ و احيانا اكثر ويقبل الافراد على الشراء مما يحقق ربحا مناسبيا بالرغم من ارتفاع نسبة التخفيض . وعليه فاننا نضيف ما يلي :

١ - ان الاعتماد فقط على نسبة اضافة محددة ومعروفة تضاف الى التكلفة لتحديد سعر البيع لا يكفي وحده لتحديد سعر البيع المناسب بل هناك الكثير من العوامل والاعتبارات الاخرى الهامة (بجانب عامل التكلفة) التي يجب اخذها في الحسبان وذلك اذا اراد المتجر نجاحا لسياساته التسعيرية (١) .

٢ - ان الاخفاق احيانا في تقدير اسعار بيع الاصناف التونوتيه يرجع الى قصور في المعلومات وقصور في الخبرة وفي الكفاءة البشرية المتوفرة .

٣ - ان قيام بعض المتاجر بالفسالة في نسبة الاضافة جاء احيانا على اساس امكانية تحقيق أي كمية من المبيعات عند هذا السعر ثم انتظار فترة الاوكازيون واجراء التخفيض المناسب وبعيد يكون هناك مجالا لاجراء هذا التخفيض الكبير ويقابل ذلك ان بعض المتاجر بالنسبة لبعض الاصناف التي تقل نسبة

الإختيار وكفاءة التسمير ومناسبة لم يلجأ إلى الأوكازيونات إلا في حدود ضيقة جدا بل لم يلجأ إليه بالرة خلال الموسم العالي والسابق .

ثالثا : النشاط الاعلاني والتخطيط للحملات الاعلانية

لا شك أن التجر الذي يحسن اختيار سلعة كما وكيفا ثم يفع اسعاره بناء على أسس واعتبارات سليمة ثم يقرن ذلك بسياسة وشيدة الاعلان ليؤدي دوره الترويجي السليم والمنشود، ويكون صادقا مع المستهلك في ترشيد ومساعدته واقتناعه بمناسبة السلعة ومواسفتها ومنفعتها بالقدر الذي حدد لها أيضا اقتناؤه بالثمن الذي يدفع فيها وسبرائه . كما يكون له دوره في الرد على الاعتراضات التي قد تثار تجاه التجر وسياساته وفي تكوين السمعة والثقة لاسم التجر وسياساته التسويقية المختلفة . كما يمكن أيضا الاعلان أن يكون له دور فعال في مساعدة التجر على حل بعض مشاكل البيع التي قد تصادفه تجاه تصريف بعض السلع (١) وعليه وفي نهاية الموسم سوف يمكن ذلك المتجر من تحديد أهداف واضحة ومقبولة للأوكازيونات وتخفيضات الاسعار وبالتالي لا يكون الأوكازيون في ذلك كله على حساب التصور غير المقبول في السياسات التسويقية الأخرى .

ومن دراسة علمية ميدانية عن الاعلان في الكويت (٢) ، يتضح لنا أنه لا يوجد أي تخطيط علمي للنشاط الاعلاني في الكويت ، كما لا يقوم تنفيذ هذا النشاط على أي أساس علمي تطبيقي: ولا يوجد أي نظام لتقييم ما يتم من نشاط اعلاني على مستوى المشروع . كما أن الرسائل الاعلانية الواجهة معظمها عبارة عن رسائل اجنبية مستوردة وبلغات اجنبية وما يثار فيها من نقاط يبعد تماما عن جو وطبيعة مجتمع المستهلكين الذين توجه اليهم هذه الرسائل . هذا مع أن المنفق على الاعلان وكما جاد في هذه الدراسة

الإضافة لها عن ٣٠ ٪ فانها حيث أن القانون في الكويت قد حدد ألا تقل نسبة التخفيض في الأوكازيون عن ٢٠ ٪ - تلجأ إلى تخفيض وهي في الاسعار حتى لا تتبيع بسعر اقل من التكلفة . هذا وقد ذكر أحد مفراء هذه المتاجر أنه بشكل عام يحاول ألا تقل نسبة الإضافة على بعض الاصناف عن ٢٠ ٪ أو ٢٥ ٪ - حتى يكون هناك مجالا للتخفيض في الأوكازيون في حدود ما سمح به القانون ثم أضاف وأن كانت طرق التحايل والتلاعب كثيرة وممكنة .

٤ - بعض المتاجر بالرغم من أنها لجأت إلى تخفيض نسبة كبيرة من الاسعار في الأوكازيون بالنسبة لبعض الاصناف إلا أنها لم تجد أي تجاوب من الجمهور . وهذا في رأينا يرجع إلى أن بعض السلع يحدث لها اثر اضعافا عندما يقل سعرها عن حد معين حيث أن بعض المستهلكين قد يربطون بين السعر والجودة بالنسبة لبعض السلع - أو قد يحدث هذا الأثر بمجرد وجود تخفيض كبير في الاسعار عليها ، أو أن بعض السلع ينظر سعرها مرتفعا في نظر المستهلك بالرغم من إجراء التخفيض عليها بسبب كغلاظة أصلا في نسبة الإضافة أو بسبب سوء شرائها واختيارها بحيث لا يصلح معها أي تخفيض في السعر .

وهذا يشير إلى أن مفهوم صاحب أو مدير المتجر هذا للأوكازيون محصور في الأثر النفسي الذي يعتقد أنه يجب أن يحدث للمستهلك نتيجة مجرد انخفاض السعر . كما أن ما تقدم يشير إلى أن هناك استغلالا أو اعتمادا كبيرا على ظاهرة الأوكازيون على حساب كفاءة السياسات التسويقية والعكس أحيانا صحيح وهو أن الأوكازيون والاقبال الشديد عليه قد تضرع بعض المتاجر بالنسبة لبعض الاصناف على عدم الاهتمام بالتسمير المناسب والاهتمام بمتطلبات هذا التسمير الجيد والدليل على ذلك أيضا أن أحد المتاجر المشهورة في الكويت والذي عرف بحسن

(١) راجع ذلك في :

١ -

Maurice Mandel, Advertising, Prentice-Hall, N.J., 1968.

٢ - Michael Laine, Advertising: The Marketing Approach, Grousey Lockwood and sons, London, 1968.

(٢) الدكتور محمود صادق بالزهره « الاعلان في دولة الكويت » مجلة الإدارة والجمع ، الكويت ، يناير ١٩٧٢ ، ص ٢٤ .

ومن الأفضل تنشيط تصنيفها في موسمها وعدم الاحتفاظ بها مدة اطول او لوسم آخر ، وذلك مقابل شيء من التنازل عن الاسعار الحقيقية . وبالتالي يكون الاوكازيون وتخفيضات الاسعار في نهاية كل موسم فرصة للتخلص من هذه البضائع والحصول بدلا منها على الاموال سائلة تزيد من امكانية التجزئ الشرائية والحصول على بضائع حديثة تعرضها في الموسم التالي . كما يخلص التجزئ والمخزون من هذه البضائع بما يجعل المساحات والامكانيات المخزنية وامكن العرض اكثر قدرة على تقبل كميات اخرى من البضائع ، وهذا كله يزيد من امكانية التجزئ على خدمة المستهلك ومقابلة رغباته واذائسه المتعددة والمتطورة بكفاءة اكبر ، وهذا في حد ذاته له فوائد وجوانب الاقتصادية والاجتماعية . وعليه فانه من المفروض ان التجزئ يعتمد اساسا على سياساته التسويقية الرشيدة وعلى السياسة التسويقية السليمة وعلى كفاءته الادارية في التنشيط السليم وفي تنشيط مبيعاته وتحقيق رقم اعمال مناسب وفي خدمة عملائه على مدار السنة بتقديم السلع والخدمات السليمة وبالايسعار التي تم تحديدها على اساس سليمة . فاذا ما جاء اخر الموسم كانت السلع المتبقية في حدود نسبة بسيطة مقبولة او معقولة بالنسبة (لجعل نشاط التجزئ لخلال العام) يمكن للتجزئ عن طريق الاوكازيون وتخفيضات الاسعار التخلص منها في فترة وجيزة بدلا من الاحتفاظ بها لوسم قادم وخاصة السلع التي تخضع لتغير الموضة او الطراز ، ويكون من الافضل التخلص منها - وبمعناها في موسمها لطبقه من الجمهور مقابل التفاضل من جزء - ولو كبير من الارباح - وهذا بطبيعة الحال امر مقبول من النتيجة التسويقية . كما ان بعض التجار قد تجد انه من المناسب ايضا ان تدفع الاوكازيون بكميات معينة من السلع تشتري خصيصا لهذا الغرض على اساس خدمة فئات معينة من الجمهور بهما الاستفادة من تخفيضات الاسعار ولذلك فليس لدى هذه الفئة مالمنا ممن ان تنتظر وتؤخر الحصول على سلعة ما الى نهاية الموسم مقابل ان تحصل عليها بسعر اقل ، وان بعض هذه التجار قد لا يعود الى عرض نفس السلعة - وخاصة السلع النوق - بنفس الشكل والطراز

— هو ٦٤٦.٠٠٠ دينار ، ٨٠٦.٠٠٠ دينار ، ١٣٥.٠٠٠ دينار كويتي في الايام ٦٨ ، ٦٩ ، ١٧٠ على التوالي ولكن هذا الاتفاق لا يتسببه اي دراسات او ابحاث لازمة في هذا المجال . واخيرا اوضحت هذه الدراسة انه لا يوجد اي تنسيق بين النشاط الاعلاني وواجه النشاط او السياسات التسويقية الاخرى بل هي تعمل منفصلة عن بعضها وبالتالي فلا يوجد اي تكامل بينها وهو ما يؤكد المشكلة والفرض موضع هذا البحث وهو ايضا ما يتناهى مع المفهوم الحديث للتسويق الذي سنشير اليه في اخر هذا البحث .

رابعا : سياسة الاوكازيونات :

بعد ذلك العرض السريع الذي لسننا فيه وضع بعض السياسات التسويقية الهامة لدى متاجر التجزئة التي تم استطلاعها - وعلاقة ذلك بسياسة الاوكازيونات بما ساعد على القاء الضوء على المشكلة او الظاهرة التي تم ملاحظتها . كان لنا ان نتنقل الى بحث سياسة الاوكازيونات بشكل مباشر واكثر تفصيلا وبما يؤكد او ينفي تلك المشكلة والفرض الذي افترضناه لها ، وبما لا شك فيه ان تلك المشكلة قد ترجع الى عدة اسباب او فرض ، ولكننا - اخذنا في هذه الدراسة جانبيا او فرضا واحدا هو الاوكازيونات . وسوف نبدأ بمعرض مفهوم الاوكازيونات - من وجهة النظر التقليدية ومن وجهة النظر الحديثة - ومدى علاقتها بالسياسات التسويقية ، ثم تلقي نظرة مما يتم حيالها لدى تلك المتاجر التي تم استطلاعها وهذا سوف يساعد على تأكيد او نفي المشكلة او الفرض المطروح او تبين مدى جدته ، ثم ننهي بمعرض رأينا تجاه ما يجب ان تكون عليه سياسة الاوكازيونات - في ظل الظروف التي تهيئها تلك المتاجر - وبما يمكن ان يكون مفيدا او مساعدا في معالجة تلك المشكلة وذلك العرض الذي نحن بصدد .

ان المفهوم والاسلوب التقليدي للاوكازيونات يقوم على اساس وجود فترتين محددين - كل في نهاية كل موسم - بهدف التخلص من الاصناف الراكدة والبضائع المخزونة التي وجد التجزئ انها تزيد من حاجته او طاقته البيعية خلال المدة المتبقية من الموسم او العام وليس من الافضل الاحتفاظ بها لوسم آخر ، ولك البضائع التي تخضع لتغير الطراز او الموضة وتغير الادوات

اليها - تختلف كثيرا من هذا المفهوم او الاسلوب التقليدي . واعتقد ان السبب في ذلك يرجع الى ان التقدم العلمي والعلمي في السوق الامريكي في مجال ادارة الاعمال والتسويق والاهتمام الواضح برفع كفاءة السياسات التسويقية لدى شركات متاجر التجزئة الكبرى وما صاحب ذلك من القدرة الكبيرة على ربط السياسة الانتاجية برقيات المستهلك بناء على دراسات وبحوث التسويق المستمرة ، والكفاءة في تحديد الاحتياجات والشراء السليم ثم التسعير السليم ومراقبة هذه السياسات رقابة فعالة وبقطة واولا بأول واحداث التعديل اللازم في الوقت المناسب . بجانب التنافس على تقديم مختلف الخدمات للمستهلك وارضائه باستمرار ، اضيف الى ذلك الاهتمام الكبير للمؤسسات بالنشاط الاعلاني والترويجي وقيامه على اساس من الدراسات العلمية والتطبيقية وتخصيص الميزانيات الكبيرة له ، كل ذلك ادى الى تضيق دائرة الاعتماد على الاوكازيونات بمفهومها التقليدي التي كانت تسيطر عليه ، ولم يعد في طاقة اذكرة هذا المتجر او لم يعد هناك مجال لان ينتظر المتجر الكبير نهاية الموسم ليبدأ لديه نسبة غير مقبولة من المخزون السلبي الذي لم يتمكن من تصريفه لكي يدفع به الى فترة اوكازيون تستمر شهرا مثلا ، كما لم يعد في طاقة تلك المتاجر ولم يعد في حسابها ان تنتظر فترة نهاية الموسم لكي تصحح ما اخفق او قصر فيه جهاز التسويق من طريق اجراء تخفيض مؤقت في الاسعار لفترة شهر ثم تعاد الكرة مرة اخرى في موسم لاحق ثم في المواسم الاخرى التالية وهكذا . ان شركات المتاجر هذه لديها من الوحي الاداري والتسويقي والاحصائي والرقابي بما لا ترضى منه ان تقيم نشاطها على هذا الاساس ، كما انها تدرك وسط تلك المنافسة القوية السائدة ووسط هذا التقدم الاجتماعي

بعد فترة الاوكازيون يسعها الاصلي الاعلى قبل الاوكازيون ، اذ قد يكون لذلك اثره السيئ في نفسية العملاء وشعورهم تجاه المتجر اي ان هذه المتاجر تطرح فقط في الاوكازيون كميات من السلع التي سوف يطرأ على اشكالها وتصميماتها تغييرا معينا في الموسم التالي وعليه فلا صودة اليها مرة اخرى . وهذا ايضا امر مقبول من الناحية التسويقية . وبالتالي فانه في كلا الحالتين السابقتين لا يكون - الاوكازيون على حساب كفاءة الادارة او التسويق ولن يؤثر على اهتمام المتجر بكفاءة سياساته البيعية والشرائية على مدار السنة ، كما انه لن يؤثر على مبدأ المساواة في خدمة المواطنين طالما ان سياسة المتجر في هذا الخصوص هي سياسة معنونة ومعروفة لجميع العملاء وان - التخفيضات هي تخفيضات صادقة ، كما ان هذه المتاجر تعلن عن السلع المعينة بكل وضوح حتى بالنسبة للسلع ذات الميول التي قد لا يكتشفها الفرد العادي . ولكن عندما نرجع الى المراجع الامريكية الحديثة في التسويق والمبيعات وتجارة التجزئة التي صدرت في السنوات الاخيرة لكي نستدل منها على ما يحدث في السوق الامريكي في تلك السنوات او على الانل الوقوف على وجهة النظر العلمية في الموضوع من قبل المتخصصين في شؤون التسويق من الامريكيين ، فقد تبين ان مراجع التسويق وادارة المبيعات (١) تكاد تخلو من موضوع عن الاوكازيونات كسياسة تسويقية يجب اتباعها وبالتالي يقوم المرجع بتناولها وشرحها وشرح طرق تطبيقها . اما مراجع « تجارة التجزئة » فانها ايضا لم تشر الى موضوع الاوكازيونات ومبيعات القرض بمفهومه التقليدي الذي سبق عرضه ولكن بعضها تناول موضوع « تخفيضات الاسعار » ضمن السياسة السعرية او التسميرية التي قد تلجأ اليها بعض المتاجر في ظل ظروف معينة وباساليب معينة - سنشير

(١) راجع في ذلك على سبيل المثال :

- Perry Bliss, «Marketing Management and Behaviour Environments», Prentice-Hall, N.J., 1970.
- Britt and Boyd, «Marketing and Administrative Actions», McGraw-Hill, N.Y., 1968.
- Westing and Albaum, «Modern Marketing Thoughts», The Macmillan Co., N.Y., 1970.
- Beckman and Davidson, «Marketing», The Ronald Press, Co., N.Y., 1967.
- Edwin Chaffee, «Modern Salesmanship», Prentice-Hall, N.J., 1965.
- Allan Reid, «Modern Applied Salesmanship», Gooty Publishing Co., California, 1970.
- Kenneth Brook, «Sales Horizons», Prentice Hall, N.J., 1968.

السريع في الوضعة فمثل هذا الصنف قد يقدم في أول عرضه بسعر ما لطيفة ما يصحها الحصول عليه في أول الموسم ولو بسعر مرتفع وخاصة اذا لم يكن معروضا مثله في متاجر أخرى ، ثم بعد ذلك اذا وجدت ان معدل الاقدام على شرائه قد بدأ في الانخفاض او ان قوة تأثير السلعة في وسط الموسم ثم قد يلجأ الى تعديل آخر في نهاية الموسم وذلك بهدف التخلص من بعض الوحدات المتبقية من هذا الصنف تخلصا نهائيا. ثم يعلق مؤلف هذا المرجع بقوله انه في هذه الحالة لا يمكن ان يجد المستهلك من هذا الصنف الا بعض المقاسات أو الأحجام أو الألوان المحدودة، والا - كما نعتقد - دل ذلك على قصور جهلنا في التسويق في المتجر .

وفي مرجع آخر من مراجع « تجارة التجزئة الأمريكية (٢) » ، نجد قد تناول ايضا موضوع تخفيض الاسعار ضمن موضوع التسعير بشكل عام مشيرا الى انه كمحاولة ومن قبل التجار لزيادة ارباحه بشكل عام او معاملة لاطفاء انطباع على اعتفال اسعار هذا المتجر ، تقوم بعض المتاجر بالتساع وسيلة عملية مباشرة *Leader Pricing* وهي اختيار سلعة ما او أكثر معروف بمتوى أسعارها السائد في السوق ، وتسعيرها بسعر يحقق نسبة اضافة اقل من تلك التي يمكن ان نحققها بالفعل ، أي انه يمكن بالفعل بيع هذه السلعة بسعر أعلى من ذلك ، كما قد تتفالى هذه المتاجر في هذه السياسة الى حد تسعير هذه السلعة بسعر لا يغطي تكلفتها وهو ما يعرف بالكـ *Loss Leaders* ثم تقوم بالإعلان عن ذلك . وعلق مؤلف هذا المرجع بقوله ان تسمية هذا الاجراء بالكـ *Loss Leaders* هي في الحقيقة تسمية مغلوطة او غير واقعية ، لان هؤلاء السعريين - وهم الذكاء - يملكون في زيادة اجمالي صافي ارباحهم العامة حيث يقومون بالاختيار الحذر لهذه السلع ثم بتحقيق رقم مبيعات اكبر من هذه السلع ومن السلع الجاذبة لها ، كما أنهم ينظرون انفسهم احيانا للحصول على خصم خاص او خصم كمية من المنتجين او الكوردين

والعلمي والعمل في ميدان التجارة والتسويق الذي يعيب بها ، ان قيامها بالشراء والتسعير والبيع والإعلان بشكل غير سليم لم انتظارها لنهاية الموسم لاجراء اوكتزيون كبير معاملة به التخلص من نسبة كبيرة من الاصناف ، ان ذلك لن يضمن لها الاستمرار في السوق الا لفترة محدودة . ان المنتجين انفسهم وقد أصبحوا يعملون على اساس « الإنتاج الكبير » ولا بد ان يصحب هذا ايضا « التوزيع الكبير » ، وهذا لا يتأتى الا من طريق موزعين ووسطاء ومتاجر نشطة ترفع كفاءتها التسويقية وعلى نقطة مستمرة بعائلة السوق اولا بأول وان لم يكن يوما بيوم ثم اجراء التعديل او التصحيح المناسب في الوقت المناسب دون اي انتظار - تساعدا في ذلك اجهزتها الاحصائية والالكترونية وكفاءتها البشرية المتوفرة - وبالتالي كما قلنا ان اللجوء الى تخفيضات الاسعار يتم في حدود معينة وحسب اهداف وبأساليب معينة تختلف عن تلك المفاهيم او - الأساليب التقليدية للادوكار بونات فقد ذكر أحد المراجع الأمريكية (١) ، ان متاجر التجزئة تقوم بعمليات التسعير باستمرار ، وقد تجد الكثير منها في أي لحظة ان السعر الحالي لسلعة ما غير مناسب لأي سبب من الأسباب فتقوم فوراً بإعادة النظر فيه ثم تعديله ، وان تعديل السعر بالتخفيض لدى معظم المتاجر يرجع اساسا الى اكتشافها في الوقت المناسب خطأ التسعير الاصلي لهذه السلعة من الناحية العملية ، وقد تراوحت نسب التخفيض لدى هذه المتاجر بين ٤٤٪ و ١٣٤٪ . كما ان بعض المتاجر قد يلجأ الى هذا التعديل في السعر بالنسبة لصنف ما لكي يحقق رقم مبيعات اكبر وذلك منمنا يجد ان السعر الاصلي لن يحقق له رقم المبيعات الواجب تحقيقه وان السعر كان عاملا رئيسيا في ذلك . كما ان بعض المتاجر قد تلجأ الى تخفيض الاسعار بالنسبة لما يسمى « بالمر الكسرة » وهي بواق المقاسات أو الأحجام من صنف ما ، وان بعض المتاجر - وليس جميعها - قد تستخدم احيانا تخفيضات الاسعار بالنسبة لبعض انواع السلع التي تخضع للتغير

David Bachman, Retail Strategy and Structure, Prentice-Hall, New Jersey - U.S.A., 1969, P. 248. (1)
Ron Markin, Retailing Management, The Mac-millan Company, New York-U.S.A., 1971, P. 469. (2)

او ان الاوكازيون سياسة يمكن ان تعوض ما يخفق او يعصر فيه جهاز التسويق او انها تكون سببا في افعال او التماضي في افعال وعدم معالجة قصور السياسات البيعية في متاجر التجزئة الكبيرة .

ويضيف الدكتور زكي العلوي استاذ التسويق بجامعة الكويت - والذي كان يدرس التسويق في جامعة امريكا حتى عام ١٩٧١ - ان القانون الامريكي ينص على ان المتجر الذي يعلن على تخفيض للاسعار لفترة معينة على سلعة او سلع معينة ولم يحدد كمية السلعة التي سوف يبيعها او يطرحها خلال فترة الاوكازيون فان لاي مستهلك اذا وجد ان هذه السلعة قد نفذت قبل مدة معقولة من نهاية مدة التخفيض ، الحق في ان يشتري السلعة بالسعر المنخفض في وقت لاحق ، وفي ذلك شيئا لجديسة التخفيض وتحققا للمساواة بين كافة المستهلكين .

واذا انتقلنا الى السوق الانجليزي فانه نتيجة لزيارة الباحث لانجلترا في صيف عام ١٩٧١ وزيارته لعدد من متاجر التجزئة الكبيرة في لندن ، وبالرجوع الى ما كتبه احد كبار الكتاب الانجليز المتخصصين في هذا المجال (١) ، تبين لنا ان السوق الانجليزي يعيش فترة انتعاش بين الاسلوب التقليدي للاوكازيونات وبين المفهوم او الاسلوب الحديث لسياسات تخفيض الاسعار الجارية حاليا في الولايات المتحدة الامريكية ، ربما ان انجلترا لم تعجز بعد التقدم الكبير السريع الذي حدث في امريكا في ادارة الاعمال وخاصة في التسويق او لان الانجليز بطبيعتهم ما زالوا يحافظون على كثير من التقاليد والنظم التي كانت متبعة . ففي انجلترا ما زالت فكرة تقسيم السنة الى فترتين قائمة ، كل فترة ستة شهور ، الاولى تبدأ من فبراير الى يوليو ، والثانية من أغسطس الى يناير وان هناك فترتين أساسيتين لاجراء اوكازيون Sale الاولى في نهاية موسم الشتاء والاخرى في نهاية موسم الصيف ، وذلك بهدف التخلص من البضائع الموسمية المتبقية وقبل وصول البضاعة الجديدة للموسم التالي وخاصة في متاجر التجزئة الكبيرة التي تشتري مادة بكميات كبيرة وعلى دفعات

لهذه السلع . ثم يتابع المرجع حديثه عن الموضوع ذاكرا ان بعض المتاجر قد تستخدم اجراء تخفيض السعر كهدف ترويجي بصورة خاصة وسريعة فتقوم باختيلو سلعة ما داخل قسم ما والاعلان عن اجراء خصم في السعر ليوم واحد او نصف يوم واحيانا لمدة نصف او ربع ساعة ، الا ان بعض هذه المتاجر قد تشترط للاستفادة من هذا التخفيض او هذا الخصم ان يكون المستهلك قد اشترى من المتجر سلعا اخرى بقيمة معينة .

هذا ويشترط لاستخدام سياسة الـ **Loss Leaders** :
- ان تكون السلعة من السلع المعروفة

المنتشرة الاستخدام .

- ان يكون انخفاض السعر الى الدرجة التي يمكن ان تجلب اكبر عدد ممكن من المستهلكين .

- الا يكون انخفاض السعر الى الدرجة التي يمكن ان تشكك المستهلك في انخفاض جودة السلعة من جودتها العادية او تقلل من قيمة السلعة في نظره .

- ان تكون السلعة من السلع التي لا تشتري بكميات كبيرة للتخزين من قبل المستهلك .
- ان تكون من السلع ذات الطلب المرن الى درجة كبيرة .

- الا تكون من السلع المنافسة بشكل مباشر ودقوى للسلع الاخرى التي يرميها المتجر .

ثم يتابع صاحب المرجع حديثه عن ان اهداف اتباع سياسة تخفيضات الاسعار في هذه الحدود هي بشكل عام :

- ١ - ناحية ترويجية للمتجر .
- ٢ - زيادة عدد المشترين .
- ٣ - زيادة حركة دخول الافراد الى المتجر .

وبناء على ما تقدم ، لم يظهر لنا ما يدل على ان هناك اعتمادا أساسيا على ما يسمى بالاوكازيونات او مبيعات القرض ، او ان تحقيق رقم المبيعات المناسب خلال العام اعتمادا اساسا او الى درجة كبيرة على مبيعات الاوكازيونات ،

المقترح خلال فترة التخفيض المصرح بها وعلى المتجر بعد انتهاء فترة الاوكازيون ان يقدم قائمة بالمبيعات وأثمان البيع ، ويجب الا يقل مقدار التخفيض عن ٢٠ ٪ من ثمن البيع قبل التخفيض ولا يجوز اجراء التخفيض على اسعار البضائع اكثر من مرتين في السنة الواحدة ويحظر بيع او عرض البضائع التي لا يشملها التخفيض طيلة مدة التخفيض وان تختص وزارة التجارة والصناعة بمراقبة ذلك والاشراف عليه .

وبناء على ما سبق ذكره في مجال السياسات التسويقية لسدى متاجر التجزئة التي تم استطلاعها ومن خلال مناقشة الباحث مع مدراء هذه المتاجر عن موضوع الاوكازيون ثم المقابلة المتعمقة التي تمت مع المسؤول عن قسم الاسعار ومكافحة الفسح التجاري بمراقبة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة الكويتية والتي يدخل ضمن مسؤولياتها شعبة الاوكازيون (وقد انشئت هذه المراقبة في ١٩ - ١ - ١٩٧٢)

قد لوحظ ان معظم المتاجر التي تم استطلاعها تعتمد كثيرا على الاوكازيون وتخفيضات الاسعار في تعريف بضائعها ولي تنشيط مبيعاتها دونما خطة معينة او سياسة محددة ودونما تمييز لسلع دون الاخرى ودونما سياسة سعرية تسليمة ودونما مراعاة لمبدأ المساواة في خدمة المواطنين وشعورهم تجاه قطاع تجارة التجزئة في الوطن . وان بعض المتاجر تعتبر الاوكازيون وسيلة للحصول على أكبر قدر من الارباح تحت ستار تخفيض وهمي في الاسعار او تخفيض بسيط جدا لا يتناسب مع الفسحة الاعلانية التي يثريها المتجر حول الاوكازيون ، او عرض سلعا بها بعض الميوس القير ظاهرة ، او وضع اسعار منتجات الدرجة الاولى على منتجات او خدمات درجة جودة أقل ثم اجراء نسبة من التخفيضات عليها وهو في الحقيقة تخفيض وهمي بالاضافة الى ان بعض المتاجر وصلت نسبة مبيعاتها خلال فترة الاوكازيون الى ٣٠ ٪ و ٤٠ ٪ من اجمالي مبيعاتها خلال العام ، واحد المتاجر وصلت هذه النسبة لديه الى ٦٠ ٪ هذه المتاجر تجد في الاوكازيونات

سنوية قليلة تلبية لرغبة كثير من المنتجين او كبار تجار الجملة . ثم وعلى مدار السنة ايضا تتم تخفيضات مؤقتة في الاسعار في مناسبات معينة مثل عيد الفصح وعيد رأس السنة الميلادية ، ومناسبة العودة الى المدارس ، وعيد ميلاد المتجر نفسه ... الى غير ذلك من المناسبات . ويحتاج ذلك فانه على مدار السنة ايضا تقوم بعض المتاجر في اي وقت ما باختيار سلعة ما او اكثر او قسم ما بأكمله والاعلان عن وجود انخفاض مؤقت في الاسعار لمدة يوم او اثنين او اسبوع احيانا لهذه السلعة او هذا القسم . ويقول كاتب هذا المرجع ان الهدف من كل ذلك هو هدف ترويجي بالدرجة الاولى ، وان الهدف الترويجي - من وجهة نظره - هو زيادة وخلق فرص جديدة للمبيعات وان هناك نوعين رئيسيين لترويج المبيعات هما :

- 1 - Store Events.
- 2 - Department Line Promotion and Selection of Certain Winning Lines.

وهما ما سبق ان أوضحناه .

ثم يضيف المرجع في مكان اخر (١) ، ان المتجر عندما يكتشف في اي لحظة عدم مناسبة السعر المقرر لاي سلعة فانه يقوم فوراً باجراء تعديل لهذا السعر ، وعلى المتجر ان يكتشف ذلك في الوقت المناسب وان يلاحظ عدم تكرار خطأ سياساته او تقديراته السريعة .

ومن ذلك ايضا يمكن ان نصل الى نفس النتيجة السابقة بالنسبة لسياسة الاوكازيونات او تخفيضات الاسعار وعلاقتها بالسياسات التسويقية .

وفي الكويت حدد القانون (٢) ، شهري يونيو وديسمبر من كل سنة لاجراء التخفيضات العامة (الاوكازيون) ثم اجاز استثناء من ذلك امكان اجراء الاوكازيونات على الاقمشة والكماليات (التوفيقية) في شهري مارس ويوليو . ولا بد في كل الاحوال الحصول على اذن مسبق من وزارة التجارة والصناعة واشترط تقديم قائمة توضح السلع التي يشملها التخفيض واسعار تكلفتها الحقيقية واسعار البيع قبل التخفيض والسعر

(١) نفس المرجع السابق ذكره ، ص ١٧١ .

(٢) قرار وزاري رقم ١١ لعام ١٩٦٦ ، والقرارات الاماري

على النحو التالي :

١ - أن هناك قصورا في تخطيط واداء بعض السياسات التسويقية الهامة لدى معظم التجار التي تم استطلاعها ، وعدم قيام هذه السياسات على اسس علمية سليمة .

٢ - أن الاوكازيونات وتنزيلات الاسعار هي احدى السياسات التسويقية الهامة التي يشوبها ايضا هذا القصور .

٣ - أن هناك علاقة بين السياسات التسويقية الرئيسية ومدى كفاءتها وكفاءة القائمين عليها وبين الاوكازيونات سياسة ومفهوما واسلوبا ومدى الاعتماد عليها .

والله ، وأن كنا قد حصرنّا بحثنا هذا حول موضوع الاوكازيون ، الا أننا لا نغني بذلك انه ليس هناك اسبابا او فروضا اخرى هامة وراء قصور هذه السياسات التسويقية في هذه التجار لم تكن موضع هذه الدراسة .

ولا شك ان الاوكازيونات وتنزيلات الاسعار تعتبر من السياسات التسويقية الهامة التي يجب الاعتناء بها ضمن البرنامج التسويقي المتكامل للتاجر ، هذا بالإضافة الى اربطت الاوكازيونات وعلاقتها بالسياسات التسويقية الاخرى والى اي مدى تكون حدودها - في ظل لسانا ذلك من العرض السابق .

وعليه سوف أعرض لوجهة نظري في سياسة الاوكازيونات وعلاقتها بالسياسات التسويقية الاخرى والى اي مدى تكون حدودها - في ظل الظروف القائمة لتاجر التجزئة - مما قد يساهم في معالجة المشكلة والفرض موضع البحث ، وتركنا بحث النواحي التنفيذية والتنظيمية للاوكازيونات - وهي هامة - لدراسة أخرى . ولكنني أحب اولا أن أنوه الى انه في رأينا ايضا أن ثقافة تجارة الكويت كما لها من مسؤولية توجيهية لهذه التجار ، ووزارة التجارة والصناعة - وهي جهة الاختصاص - عليها أن تقوم بدراسة الموضوع من كل جوانبه لكي تعرف متى وكيف تتدخل منعما يكون متساك داعيا لهذا التدخل طالما أن مصلحة المستهلك هي الهدف الرئيسي . وأن التوجيه أو التدخل لا يؤثر على سمة هذا النظام طالما كان الهدف هو حماية المستهلك وخدمة الاقتصاد والمجتمع ووحدة الاقتصادية وفي رأينا ان مجتمعنا انامية هي

تعميضي لا اخفي فيه جهاز الشراء - والتسويق في المتجر وعرضا عن السياسات التسويقية والادارية الرشيدة القائمة على اسس سليمة كما تجد بعض التجار انه لا ضرر من الغفلة في الاسعار وفي هامش الربح - دونما اسس علمي - ما دامت مستجد الفرصة امامها ساحة لاجراء اي تخفيضات تراها في الاسعار وعلى اي اصناف تراها من السلع او ترى انها لم تنفع بمقدار مبيعاتها منها خلال الموسم في ظل الاسعار المرتفعة التي وضعتها جزانا .

والتلاعب في الاسعار ، اعتمادا على الامر الذي قد تحدله فكرة التخفيض على سرعة وسهولة القرارات الشرائية لدى الكثير من الافراد لدى مجتمعنا النامية وخاصة أن وسائل الرقابة لدى وزارة التجارة وامكاناتها لا تمكنها من اكتشاف وتسييد تلك الاساليب وهذا ما هو واقع فعلا ، أو أن هناك من الظروف ما يجعلها لا تستطيع توقيع جزاءات جديرة ، ومن البديهي ان كل ذلك له اثره السيء على مستوى هذه التجار حاليا ومستقبلا وعلى نفسية المستهلك وعلى شعور المواطنين والزائرين تجاه قطاع تجارة التجزئة بالإضافة الى أن ذلك يقلل من جدية المتجر في الدراسة والبحث عن وسائل لرفع كفاءته التسويقية على اسس علمية وبالتالي

يصبح هذا الوضع في رأينا احد العوامل الرئيسية التي ادت الى انخفاض مستوى الادارة والتخطيط والسياسات التسويقية لدى العديد من التجار ولا اقول جميعها في الكويت ، حيث وجدنا القليل من التجار الناجحة - كما سبق وأن نوهدنا - يقل اعتمادها كثيرا على الاوكازيون واحيانا لا تلجأ اليه كلية ، وانها اذا لجأت اليه فانها تؤكد ان ذلك بالنسبة لبعض السلع وليس كلها ، خاصة تلك السلع التي تخضع لتغير الموسمية او الطراز وانها تؤكد ايضا ان ذلك ليس على حساب كمية مبيعاتها على مدار العام او الموسم ، أي ان الاوكازيون بالنسبة لها هو عامل مساعد أو يربط طائفة اضافية وهي تظل ان ذلك يرجع الى كفاءة سياساتها التسويقية واليومية والتسويقية والاعلانية ، وسمعتها وثقة العملاء بها .

من كل ما تقدم تظهر لنا المشكلة وفروضها

اي تكون سياسة الاوكازيون لها نفس التأثير التسويقي الايجابي كغيرها من السياسات التسويقية الأخرى لا تكون عاملا موقفاً أو عاملاً بعبء دوره عند حد تعويض العصور الغير مقبول في السياسات التسويقية الأخرى - ثم واحنا يكون احد اسباب التمادي في هذا القصور أو عدم جدية الفضاء عليه وبما قد ينتج عنه - كما حدث ويحدث اتباع اساليب غير مشروعة أو غير مقبول عليها وتسويقيا للحصول مس الاوكازيون على اكبر دخل ممكن اعتمادا فقط على الإنز النفسي الذي يحدثه مجرد ظاهرة تخفيض الاسعار - أو نتيجة اخفاق جهاز التسويق في الشراء الجيد وفي التسعير والترويج السليمين - بل المطلوب هو سياسات تسويقيه وبيعية جيدة بناء على توقعات رشيدة وتجاوبا مع رغبات المستهلك ثم مناسي الاوكازيونات وتنزيلات الاسعار بعد ذلك لتحقيق الفائدة والمنفعة الحقيقية أو الاضافية للمستهلك وللمتجر لا ان تكون على حساب هذا المستهلك أو على حساب كفائة التاجر الادارية وكفاءة سياساته التسويقية - بشكل مباشر أو غير مباشر - وعلى هذا الاساس ايضا يتم تقييم الاوكازيون وتقييم نتائجه .

وتحققا لهذا الهدف : وفي ظل الظروف والامكانيات البشرية والادارية والتسويقية لمتاجر التجزئة في الكويت - وفي كثير من البلاد العربية - والظروف الاجتماعية المحيطة بالاضافة الى ان القانون قد حدد فترتين مسميتين لاجراء الاوكازيونات ، وبالتالي فان السياسة المقررة يجب ان تأخذ في حسابها هذه الظروف القائمة ولكنها في الوقت نفسه تكون عاملا على تحسين هذه الظروف شيئا فشيئا حتى تتوفر لها الايجابية في المساهمة في معالجة المشكلة والفرص الذي أفرغناه ، وعليه لا يكون عليها ان تقرر المزوف عن المفهوم التقليدي أو الاسلوب التقليدي للاوكازيون والفقر فجأة الى تلك الاساليب الحديثة لتخفيضات الاسعار حيث تكون بذلك قد تمسكا بالشكل دون الجوهر وفرضا اسلوبا لم تتوفر متطلباته وامكانياته كما في الولايات المتحدة مثلا حيث تتوفر الامكانيات والاحصائيات في الخبرات البشرية والكفاءة التسويقية والابحاث والدراسات

في اشد الحاجة الى هذا التوجيه أو التدخل مفترضين ان الاجهزة الحكومية في هذه المجتمعات تتوافر لديها الامكانيات والقدرات الاكبر وهي الاكثر حرصا على الاهداف الاجتماعية والاقتصادية - وان يكون هدف التدخل :

- خدمة وحماية المستهلك .
- خدمة الوحدات الاقتصادية نفسها ورفع كفاءتها .

- خدمة الاقتصاد القومي .
ولا شك ان هذه الجوانب أو النواحي الثلاث تكون في الدول النامية في أمس الحاجة من غيرها الى التوجيه والتدخل تحقيقا لخدمة افضل واداء افضل وكفاءة افضل اي انني ارى ان مدى التوجيه أو التدخل الحكومي يرتبط بمستوى المجتمع ووحدااته الاقتصادية وهل هو مجتمع متخلف أو نام ام مجتمع متقدم وما هي درجة تقدمه ، وذلك اكثر من ارتباطه بنوع النظام السائد (نظام رأسمالي أو اشتراكي) . كما ان التوجيه أو التدخل الحكومي يمكن ان يرتبط ايضا بطبيعة وتوعية التصرّفات التي يقدم عليها المستهلك والتي تقدم عليها الوحدات الاقتصادية في المجتمع وهل هي تصرفات واعية رشيدة ام هي عكس ذلك . وما نحب ان ننوه اليه هنا هو ان الاجهزة المعنية أو الجھال الحكومي عليه ان يعرف متى يتدخل وكيف يتدخل حتى يكون لتوجيهاته وتدخله اثرا فعلا ، ثم عليه ان يوفر امكانيات هذا التدخل لانه عندما يتدخل لا بد وان يراقب لكي يتأكد من فاعلية تدخله ومدى تنفيذ توجيهاته ، وهذا بدوره يحتاج الى توفر امكانيات الرقابة سواء كانت امكانيات بشرية متفهمة أو امكانيات تنظيمية ، ولكي يعرف متى وكيف يتدخل عليه ان يدرس أولا ، وعندما يدرس لا بد وان تكون دراسته وافية وعلمية وواقعية في الوقت نفسه ، ولهذا متطلباته التي لا مجال للخوض فيها في هذا البحث ومن اهمها دراسة متخصصة في سياسات التسويق والزها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان الاوكازيون كأحد السياسات التسويقية التي يجب ان تكون جزءا من البرنامج التسويقي المتكامل للمنتج ، تؤثر فيه وتتأثر به سلبا أو ايجابا ، ونحن نريد ان يكون هذا التأثير ايجابيا

الاصناف وتخليص ارفف التجز ومخازنه منها ثم ابدالها باموال نقدية تزيد من مقفلة التجز على توفير غيرها من الاصناف الجديدة وذات الاذواق الحديثة بما يقابل رغبات المستهلك المتجددة ويرتقى بأذواقهم ويتوسع حاجياتهم المتطورة وعليه تكون الصلحة مشتركة بين المتجر والمستهلك .

وطبقا لهذه السياسة لا يقوم المتجر بطرح كل بضائمه واصنافه في فترة الاوكازيون بل نجد ان تخفيضات الاسعار محصورة في تلك السلع والاصناف التي ينطبق عليها التعريف السابق وقد يجتذب التجز اصنافا كثيرة لا يعرضها في التنزيلات وبالتالي ايضا سوف تختلف نسبة ما قد يعرضه المتجر في فترة الاوكازيون من موسم الى آخر وطبقا لهذه السياسة ايضا يصبح الاوكازيون ونسبة ما يعرض فيه من بضائع او نسبة ما يباع فيه الى مبيعات العام او الموسم احد العناصر الهامة للحكم على كفاءة المتجر التسويقية ومدى سلامة سياساته التسويقية وسلامة قدرته على التنبؤ بالمبيعات وسلامة خطته البيعية والشرائية بمعنى ان - الذي ينجح في هذه الامور لن يجسد في مخازنه في نهاية الموسم من هذه الاصناف من البضائع الا القدر المقول المناسب الذي يخضعه او يخضع بعضه لسياسة التنزيلات وبالتالي يجد نفسه في حاجة الى الاعتماد على الاوكازيون في تنشيط مبيعاته الا في حدود شيقة ومعقولة . ومن الناحية الاخرى ولهذا اهميته العلمية متمما تكون هذه هي سياسة المتجر نحو موضوع الاوكازيون فانه سيكون مضطرا او انه سيمحيط جاهدًا على الاهتمام بتخطيط مبيعاته ومشترياته والتنبؤ السليم باحتياجات السوق وامكانياته البيعية ثم الاهتمام بوضع السياسات التسويقية السليمة وخاصة سياسة التسعير والاعلان والعرض والبيع واختيار الاصناف والاذواق والاشكال والقياسات والالوان الناعمة . . الخ وكل هذا يرجع من الكفاءة الادارية والتسويقية للمتجر كما ان شراء بعض الافراد لبعض السلع بأسعار مخفضة لن يضر ما سبقهم الى الشراء بأسعار اعلى حيث ان نسبة المعروض اثناء الاوكازيون هي نسبة ضئيلة وان التشكيلة

المستمرة للسوق والمستهلك واليقظة المستمرة بحالة السوق والتجز وحركة الاصناف تفصيلا والتجاوب الفوري وفي الوقت المناسب مع اي مشكلة تظهر او لتحقيق رغبة المستهلك سواء بضافة او حذف صنف ما او اجراء تعديل او تخفيض لسعرها . وان كان هذا لا يمنع المتاجر المتقدمة من ان تستفيد من التجارب والمفاهيم والاساليب الحديثة في ادارة الاعمال والتسويق .

وفي هذا الاطار ، وعلى اساس وجود فترتين محددين للاوكازيون في كل عام ، وفي ظل الظروف القائمة ، فان متاجر الجزئة تحمل البحث (متاجر المتنوعات والمتاجر المتخصصة) - ومن بينها من يتمتع بدرجة ما من الكفاءة التسويقية والكثير منها ما هو دون ذلك ومن بينها وهو قليل من يتمتع بدرجة كبيرة من هذه الكفاءة - فان معظم هذه المتاجر تجد نفسها في حاجة الى فترتي الاوكازيون هذه ولكن بدرجات متفاوتة ، لسوف اعرض بشكل عام لثلاث وجهات نظر بديلة لسياسة الاوكازيونات في حدود الاسلوب التقليدي ومقبولة علميا من وجهة نظرنا وخاصة في ظل الظروف القائمة كما اشرت - ويمكن لكل متجر ان يختار من بينها حسب ظروفه وامكانياته - بما قد يساهم في معالجة المشكلة والفرض موضع البحث .

وجهة النظر الاولى تنظر الى نظام الاوكازيونات نظرية اعتدال حيث يلجأ اليه فقط في ظروف معينة ، وجهة النظر الثانية تؤيد نظام الاوكازيونات ثابتا كبيرا ، وجهة النظر الثالثة تمارس تمامها فكرة الاوكازيون .

وجهة النظر الاولى :

وهي التي تنظر الى الاوكازيون نظرة معتدلة حيث لا يستفد الاوكازيون الا لتخلص من المخزون السليم من البضائع الرائدة فلا او غير المرغوب احتفاظ بها وخاصة تلك التي تخضع كثيرا لتغير الموضة او الطراز ويحتمل او ينتظر تغير « موديلها » او قد تغير بالفعل ، وبالتالي يكون الاوكازيون مقيدا جدا للمتاجر من هذه الناحية فقط حيث يمكنها خلال فترة قصيرة وسريعة من التخلص من هذه

هذا المستهلك لم تكن ضمن الاصناف المتقنية او التقادمة فلم تعرض في الاوكازيون ، ثانيا : او ان هذه السلعة الرغوبة قد تكون احتجرت ولم تعرض في الاوكازيون ، لانها ليست من الاصناف الراكدة او التي تخضع للتقادم وضرر الموضة او انها لا تحتاج الى تشجيع حوافز الشراء لدى المستهلك او ان لدى المتجر ما يكفي من العملاء المستعدين لدفع لمن اعلى في هذه السلعة وبالتالي لم تعرض في فترة الاوكازيون ، والسبب الثالث هو ان هذه السلعة ربما تكون قد عرضت في الاوكازيون ولكن بوحلات محدودة في حدود ما تبقى منها في نهاية الموسم فاقبل بعض المستهلكين على شرائها فلم يجدها الكثيرين بعدهم اي ان القليل غيرهم قد سبقهم اليها وهذا يفسر احيانا الضغط الشديد الذي قد نلاحظه في اول يومى الاوكازيون . وهذا ما سيحدث طبقا لوجهة النظر الاولى وهذا بدوره يتعارض مع الهدف من الاوكازيون التي تنادي به وجهة النظر الثانية ، وعليه فهي تنادي ايضا بان تعد المتاجر نفسها لاستقبال الاوكازيون وتعمل مسبقا وخلال فترة مناسبة على توفير البضائع اللازمة لفترة الاوكازيون سواء من ناحية الكم والكيف ، وان تعتبر الاوكازيون :

- ١ - فرصة هامة للتخلص من المخزون الزائد من الحاجة ثم من السلع التي لم تصادف رواجاً أثناء الموسم سواء نتيجة سوء تقدير الطلب او لطروف طارئة او لاي سبب من الاسباب .
- ٢ - فرصة هامة للتخلص من الاصناف المتقادمة ومن « الثمرة المكسرة » والتي يصعب تصريفها في غير اوقات الاوكازيون .
- ٣ - فرصة لمساعدة الجمهور على الاقتراف على شراء ما يحتاجونه وخاصة هؤلاء الذين يكونون في حاجة الى تخفيضات الاوكازيون وهؤلاء الذين لا يقدرون على الشراء كثيرا من بعض المتاجر الكبيرة المشهورة في الاوقات العادية اي في غير اوقات الاوكازيون وهؤلاء الذين لا يكون لديهم مائنا من الانتظار وشراء السلع في نهاية موسمها نظير سعر اقل .
- ٤ - فرصة لزيادة البيعات وتنشيطها وخاصة من السلع التي لا يكثر عليها الطلب او

محدودة اي في حدود ما تبقى وفي نهاية الموسم ومن اشكال او الوان او ادوات او مقاسات محدودة فضلا من انهم قد حملوا مغبة الانتظار لنهاية الموسم للحصول على سلع في نهاية موسمها بسعر اقل . اي انه في ظل هذه السياسة لا ضرر على مبدأ المساواة بين المواطنين ولا خوف على جدية المتجر واعتداله برفع كفاءته التسويقية والإدارية .

اما وجهة النظر او السياسة البديلة الثانية :

وهي تقوم على تأييد الاوكازيون تأييدا كبيرا وتشجع كسياسة تسويقية لها اهميتها فهي ترى ان المفهوم الاساسي للاوكازيون وهو التخلص من البضاعة الراكدة الضرر مرغوب الاحتفاظ بها للموسم القادم وخاصة تلك التي تخضع لتغير الموضة او الطراز ، هدف لا يكفي قصر الاوكازيون عليه ، حيث ان الاوكازيون فرصة ترويجية تجد صدى كبيرا لدى الكثير من المستهلكين لا يجب عدم الاستفادة منها تسويقيا بل ومن كثيرا من فئات المجتمع تنطلع ، في فترة التهنيزات للحصول على بعض احتياجاتها بأسعار اقل وهي في سبيل ذلك تنتظر آخر الموسم ، ولما يكون لديها مائنا من شراء بعض السلع في نهاية موسمها ولا يعمها مجازاة الموضة في اول ظهورها ولا يعمها الحصول على الحديث من السلع بمجرد ظهورها وان من يفعل ذلك لا مانع من ان يدفع اكثر-مقابل من ينتظر ومن هنا لا يأس من اختلاف سعر الشراء الذي يشتري به كلا المستهلكين ، وبهذا ومن وجهة النظر هذه نكون قد حققنا فائدة تسويقية للمتجر وفي الوقت نفسه راعينا فئات المستهلكين وقدرتهم الشرائية بالقدر الذي يمكن مراعاته وبالتالي تحققت الفائدة الاقتصادية والاجتماعية وعليه فان وجهة النظر هذه ترى ان قدر الاوكازيون في حدود ما تهدف اليه السياسة البديلة الاولى وهو ان اعتبار الاوكازيون فرصة للتخلص من البضائع الراكدة او التقادمة او التقنية فقط سوف تؤدي الى ان بعض المستهلكين الذين يلجأون للشراء في فترة الاوكازيون قد لا يجدون حاجتهم من السلع سواء من ناحية الصنف او اللون او اللواقح او المقاس او غيره لثلاثة اسباب اولها ان السلعة او الصنف التي قد يحتاجها

كما انه بالنسبة الى نسبة ما يباع في فترة الاوكازيون الى اجمالي مبيعات المتجر خلال العام او الموسم كله واستخدام هذه النسبة في الحكم على كفاءة المتجر الادارية وكفاءته التسويقية بشكل عام وعلى مدار السنة واهمية ان تكون هذه النسبة في اضيء الحدود كما تقول وجهة النظر الاولى ، فليس هناك ما يمنع من استخدام هذا القياس في ظل وجهة النظر الثانية ايضا ، وعلى هذا الاساس فلا مانع من ان تدفع المتاجر بكميات كافية وتشكيلة كاملة من السلع في نهاية الموسم في فترة الاوكازيون لزيادة حجم مبيعاتها ولخدمة طبقات او فئات معينة من الجمهور شريطة الا يكون ذلك لى حساب سياساتها التسويقية السليمة وكفاءتها الادارية على مدار السنة او على حساب سياسة سعرية سليمة او على حساب رقم مبيعاتها العام خلال السنة وعلى ان يكون من الافضل الا تكون هذه السلع هي نفسها التي يصود المتجر الى عرضها بسعر اعلى بعد فترة الاوكازيون بقدر الامكان ، وان تكون سياسة المتجر معلنة وواضحة للجمهور وان تراعى الصلوك والامانة وان يتوفر لدى الدولة جهاز الرقابة الفعال لحماية المستهلك حماية حقيقية ضد اي تلاعب او اساليب وهمية او غير سليمة قد تشجعها بعض المتاجر وهنا وبلا شك سيكون مصب الجهاز الحكومي عينا لا يستهان به يتطلب كفاءة وكفاءة بشرية وكفاءة تنظيمية .

اما وجهة النظر او السياسة البديلة الثالثة

فهي تعارض سياسة الاوكازيون معارضة نهائية حيث تعتبر ان سياسة الاوكازيون يجب اعادة النظر فيها لان الكثير من المتاجر والشركات التجارية في بلادنا العربية في واقع الامر تعتمد اعتمادا كبيرا على فترات الاوكازيون للتخلص من المخزون السليمي التراكم لديها وذلك نتيجة بوضوح من ضعف وسوء التسويق والادارة بل ومؤدى الى ذلك ، لان التسويق السليم يقوم على الاعداد السليم لما هو متوقع بعه من كل مجموعة سليمة وفقا للتقدير السليم لاحتياجات ورغبات وقدرات السوق ثم وضع واستخدام السياسات التسويقية السليمة التي تحقق الهدف المخطط له بشكل سليم . كما ان بعض المتاجر قد درجت على مقارنة مبيعات

لم يكن كافيا على مدار السنة وبالتالي تكون الارباح الاقل في الوحدة مع زيادة حجم المبيعات مؤدية الى اجمالي ربح اكبر يزيد من قدرات المتجر المالية .

٥ - فرصة هامة لتوفير قدر اكبر من السيلة تزيد من الكفاءة التجارية والتسويقية للمتجر وتزيد من تجاوبه مع عرض كل جديد متطور بالكف والتسليم وبالتالي تزيد من قدرته على خدمة المستهلك .

٦ - يمكن للمتجر ان يستفيد من فترة الاوكازيون كفرصة اعلانية وترويجية هامة يعمل فيها على جذب وكسب عملاء جدد يعرف جيدا ان الاوكازيون كان السبب الرئيسي والمباشر في اقدامهم على دخول المتجر ربما لأول مرة وبالتالي عليه ان يعمل على كسب واصافة نسبة منهم الى الى عملاءه الدائمين .

٧ - ستطلع المتجر ان يستغل تزامم الجمهور وتواجده في المتجر خلال فترة الاوكازيون بان يجري بعض الابحاث والدراسات التسويقية المناسبة سواء من طريق الملاحظة العلمية او الاستقصاء بتوجيه قوائم اسئلة سرية او من طريق اجراء تجارب علمية .

٨ - واخيرا فان القانون هنا لا يسمح باجراء اي تنزيلات في الاسعار والاعلان عنها في اي وقت من الاوقات خلال السنة بما يتيح الفرصة مثلا امام المتجر في التخلص من سلعة ما عندما تنشأ الحاجة الى ذلك ولكن القانون حدد ذلك ولجميع المتاجر فترتين محددين خلال العام (فترة في نهاية كل موسم) وبالتالي كان لا بد من استغلال تلك الفترة .

ان مسألة استغلال فترة الاوكازيون استغلالا كاملا قد تجعل المتجر يعتمد عليه كثيرا في تصريف مبيعاته او نسبة كبيرة منها بما قد يجعله يهمل الاعتناء بوسائله التسويقية خلال الاوقات العادية فهذه - من وجهة النظر التي نحن بصدها - لا يجب ان تلقى بثمتها على سياسة الاوكازيون ، انما هي متروكة لومي اصحاب المتجر والقائمين على ادارته وضرورة معرفتهم بالواجبات الاقتصادية والاجتماعية الكلتاة على عاتقهم وبدور الوحدات الاقتصادية التي يدبرونها في مجتمعهم .

يستطيعوا انتظار فترات الاوكازيون لسبب خاص باحتياجاتهم للسلعة في اوقات معينة او لعدم توافرهم من اماكن وجود ما يريدون في فترة الاوكازيون ، بالإضافة الى ان هذا بشكل اثيرا نفسيا لدى هؤلاء المستهلكين تجاه تلك المتاجر .
واخيرا يعتمد اصحاب وجهة النظر الثالثة هذه على الاعتبارات التالية :

١ - بعض المتاجر لا تهتم برفع وتحسين كفاءتها الشرائية والتسويقية والادارية حيث يجدون الاوكازيون عاملا رئيسيا لتصرف ما يتبقى من المخزون السلمي ايا كانت قيمته وان لم تكن هناك فرصة اساسية للمتجر وهي الاعتماد على الاوكازيون لما افطر جهاز التسويق في الشراء كما ونوعا ولما اهمل سياسات التسويق بل سيجد ان اهماله للشراء والتسويق سيؤدي الى مخاطر عديدة وهذا يتنافى مع ما ندعو اليه من اهمية ارتفاع الكفاءات الادارية لدى الوحدات الاقتصادية في المجتمع .

٢ - بعض المتاجر لا تهتم بالتسعير المناسب للسلعة على مدار السنة طالما سيجيء الاوكازيون وتنخفض فيه الاسعار الى القدر المناسب بل ان بعض المتاجر قد يغالي في تسعير سلعة في الاوقات العادية حتى يكون هناك مجال واضحا للتخفيض في فترة الاوكازيون بل والعكس ايضا صحيح بالنسبة لبعض المتاجر اي ان هذه المتاجر قد تغالي في تسعير السلعة في الاوقات العادية لتعوض شيئا من التخفيض الكبير الذي تراه ضروريا في الاوكازيون حتى تجلب أكبر عدد ممكن من العملاء او حتى تتمشى مع المتاجر والشركات المنافسة .

٣ - بعض المتاجر تلجأ الى التلاعب وطرق ملتوية وغير صادقة في تفضيل الجمهور او الى تنزيلات وهمية وذلك بالنسبة لنسب التخفيض المعلنة او نوعية البضائع المعروضة اعتمادا على التأثير والحالة النفسية التي يكون فيها الكثير من الأفراد في فترة الاوكازيونات وسهولة وسرعة قراراتهم الشرائية ، كما ان سهولة وسرعة قرارات الشراء في هذه الفترة تؤدي الى اقدام البعض على شراء سلع لا يكونون في حاجة فعلية اليها او بما يزيد من طاقتهم وخاصة في المجتمعات النامية وحيث لا تتوفر المنظمات التي تتكون من المستهلكين انفسهم

الاوكازيون في السنة الحالية مثلا بمبيعات الاوكازيون في السنوات السابقة الحكم على نجاح المتجر وقياس كفاءته التسويقية على اساس زيادة رقم المبيعات الاجمالي خلال العام الحالي عن العام السابق مثلا مع انخفاض نسبة مبيعات الاوكازيون في هذا العام عن العام السابق ، اي انه كلما زادت مبيعات المتجر مع قلة الاعتماد على الاوكازيون بل وعدم الاعتماد عليه كلية كان هذا دليلا واساسا افضل لقياس كفاءة المتجر الادارية وكفاءة سياساته التسويقية . وبالتالي يصل التسويق الجيد على مدار السنة محل الاعتماد على تنزيلات الاسعار في آخر الموسم للتخلص من المخزون السلمي مهما كان قده . وان جهاز التسويق الجيد هو الذي يستطيع بخبرته ان يحدد لكل قسم احتياجاته واصنافه وتشكيلته بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية للسوق دون افراط وبالتالى يتحقق لكل قسم ان ينتهي من مبيعاته المقررة في نهاية كل موسم دون ان يكون لديه فائض من المخزون الا في حدود القدر الواجب الاحتفاظ به او في حدود القدر المعقول فلا يجد القسم او المتجر امامه في نهاية الموسم كمية غير مقبولة من المخزون السلمي لم يستطع تصريفها خلال العام فيضطر ان يدفع بها الى الاوكازيون وتنزيلات الاسعار التي تراها احيانا كبيرة بما لا يتفق مع الصالح العام ومع سمعة المتاجر ومع تجارة التجزئة في الدولة كقطاع يعمل على توصيل السلع الى المستهلك الاخير في جميع الاوقات والناسبات بالاسعار المناسبة والوحدة دون تفضيل بل يجب ان يكون هذا القطاع في خدمة المستهلك في اي وقت على مدار السنة ويقتدر واحد تقريبا من المساواة ، وهذه هي النقطة الثانية في وجهة النظر الثانية وهي ان تنزيلات الاسعار بتلك الصورة اي التي نراها بنسبة كبيرة وعلى معظم او كل سلع المتجر دون تمييز لا يخضع للموضة وتغيرها وما لا يخضع او ما هو قديم او متقادم وما هو حديث لدرجة ان الكثير من السلع يباع قبل الاوكازيون بسعر ما تم في فترة الاوكازيون بتخفيض كبير ثم تعود نفس السلع الى سعرها الاول بعد انتهاء الاوكازيون الامر الذي يعتبر عدم مساواة ومفاضلة بين المستهلكين في اوقات معينة وخاصة هؤلاء الذين لا يستطيعون او لم

باجراء التخفيض عليها وبجدية التخفيض وسلامته وموافقت ونوعية البضاعة المعلن عنها . الخ .

٢ - ان متاجر التجزئة الكبيرة بالكويت وهي تعيش اليوم ظروف مهيئة للاقبال الشديد على الشراء من قبل معظم المستهلكين - لاسباب السابق ذكرها في مقدمة هذا البحث - الا ان عدد هذه المتاجر يزيد زيادة واضحة دونما خطة واضحة من الدولة تقوم على اساسها بمنح وتوزيع تراخيص انشاء هذه المتاجر ، كما ان الظروف المؤثرة والمحيطه بالدول النامية تتغير على مدار الزمن ، فلا شك ان اسواق الدول المجاورة للكويت وخاصة دول الامارات الخليجية تتسع شيئاً فشيئاً لتوفير السلع المعروضة بالكويت وجلبها سلماً مستوردة يمكن لهذه الدول استيرادها بسهولة ، كما ان معدل المربحات الذي يعطى لغير الكويتيين بدأ في الانخفاض وان وعي المستهلك العربي بدأ ايضا في الازدياد ، اضعف الى ذلك انه مع حركة التكوين التي بدأت في الكويت مستقل بدون شك من نسبة وجود غير الكويتيين - وهي حاليا حوالي ٥٠ ٪ من اجمالي عدد السكان - وبالتالي ايضا مستقل حركة خروج ودخول الافراد من وإلى الكويت ، كم هناك عاملا تسويقيا آخر بدأ يدخل سوق الكويت بما يؤثر على العادات الشرائية لدى بعض سكانها ، وهو ظهور بعض المكاتب التي تقوم بالبيع للمستهلكين باستيراد السلع من الخارج خصيصا لمن يطلب من طريق الكتالوجات واستيراد هذه السلع رأسا من مصدر انتاجها الى الافراد في الكويت او ارسالها الى الوطن الاصلي للشخص غير الكويتي بناء على طلبه .

كل ذلك من شأنه بلا شك التأثير على حركة البيع لدى هذه المتاجر ، ومع زيادة ظهور هذه العوامل وزيادة حدتها سوف تزيد حدة تأثير هذه المتاجر وتأثر ارقام اعمالها وبالتالي فلا سبيل لها في رابتها الا بدراسة واتباع الاساليب العلمية في الادارة والتسويق وتوظيف الكفاءات التسويقية المناسبة ، والبلد في الاهتمام بذلك مسبقا لاكتساب الخبرة شيئاً فشيئاً حتى لا يحىء الوقت الذي تواجه فيه بعدد من المشاكل التي قد يصعب معالجتها دون جهد وتكلفة كبيرين .

لتوجيه وحماية المستهلك . وهذا كله يتنافى مع الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية .

كما ان اجهزة الدولة المعنية بحماية المستهلك ومراقبة الاوكازيون وخاصة في مجتمعاتنا النامية لم تتوفر لديها بعد الوسائل والامكانيات الفعالة التي تمكنها من منع التلاعب والفسح والتضليل التي تلجأ اليها بعض المتاجر .

٣ - بعض اصحاب المتاجر - وليس جميعها - في بلادنا النامية - لم يتوفر لديهم بعد الوعي الكافي لعرفة اهمية توظيف الكفاءات الادارية والتسويقية اللازمة ، واهمية توفير السياسات التسويقية السليمة وقيمتها على اساس علمي وعلمي وبناء على الدراسات السليمة وتوفر المعلومات والاحصائيات المنظمة لديهم ، وان يكون لذلك الاعتبار الاول وبعد ذلك ينحصر الاوكازيون في مفهومه العلمي الاساسي دونما ان يكون على حساب كفاءة السياسات التسويقية وعندئذ لن يكون هناك ضرر في نظام الاوكازيونات او على الاقل ستنخفض هذه الاضرار كثيرا .

وفي ختام هذا البحث الذي تناول الموضوع كسياسة تسويقية دون التصريح للنواحي التنظيمية والتنفيذية والقانونية للاوكازيونات بالرغم من اهميتها تاركا ذلك لبحث آخر ، الا اننا نشير الى بعض الملاحظات العامة التي يمكن ان يكون لبعدها ارتباطا بهذه النواحي ولكنها تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على سلامة هذه السياسة :

١ - ان القانون وقد حدد الاشهر التي يصرح فيها للمتاجر باجراء الاوكازيونات لم يعطي الفرصة لهذه المتاجر باجراء هذه الاوكازيونات في مناسبات معينة بالنسبة لبعض السلع التي تتفق وطبيعة هذه المناسبات الامر الذي يجب تلافيه ، كما ان القانون في حظه على المتجر ان يبيع او يعرض للبيع البضائع التي لا يشملها التخفيض طيلة مدة التخفيض امر غير مقبول من الناحية التسويقية العلمية ، وواقع الامر ان كثيرا من المتاجر لا تنفذ هذا الاجراء . كما ان الجهاز الحكومي المعني في وزارة التجارة ليست لديه الكفاية البشرية اللازمة لمراقبة نصوص القانون ومدى تنفيذها من قبل المتاجر وخاصة ما يتعلق بالسلع المرح

التسويقية المرتبطة ببعضها في خدمة المستهلك والمتجر والمنتج وأهمية قيام الإنتاج على أساس من دراسات تسويقية حيث السوق أصبح « سوق مشتريين » إلى أن أصبح المستهلك هو سيد السوق وأصل مكانه في قمة التنظيم ، وبذلك ظهر المفهوم الحديث للتسويق الذي يهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين جميع أوجه النشاط والوظائف التسويقية في المشروع في برنامج تسويقي متكامل ممتدا على إن المستهلك الآخر أو المشتري الصناعي هو في قمة الهيكل التنظيمي للمشروع الذي يجب أن يهدف المشروع إلى إشباع حاجاته ورغباته ومطالبه . وعن طريق ذلك وعن طريق التكامل بين الوظائف التسويقية فإن المشروع يحقق أكبر قدر من الأرباح الممكنة دون استغلال المستهلك ودون أن يؤدي ذلك إلى مخالفة الأطار السياسي والاجتماعي والأخلاقي والاقتصادي للمشروع (١) .

٢ - أن « المفهوم الحديث للتسويق - الذي بدأ يظهر في الولايات المتحدة الأمريكية مع أوائل الخمسينيات - طء ، والذي أصبح - يميز هذه الفترة التي نعيشها الآن والتي يطلق عليها « عصر التسويق » ، وقد سبقتها فترتين أولهما الفترة من أواخر القرن التاسع عشر حتى عام ١٩١٩ وهي ما كان يطلق عليها « عصر الإنتاج » حيث الاهتمام بالدرجة الأولى بزيادة الكمية المنتجة وتحسين الكفاءة الإنتاجية ، والفترة الثانية من عام ١٩٢٠ حتى أواخر عام ١٩٥١ وهي ما كان يطلق عليها « عصر المبيعات » حيث الاهتمام بتوزيع المنتجات لمقابلة « الإنتاج الكبير » وبذلك ظهرت أهمية وظيفة المبيعات وأهم أهدافها القدرة على تحقيق الزيادة في كمية المبيعات . أما الفترة الثالثة وهي من ١٩٥٢ حتى الآن وهي ما أطلق عليها « عصر التسويق » حيث بدأت تظهر فيها أهمية عدد من الوظائف

(١) داجع في ذلك المراجع التالية :

1 - Leslie H. Dawson, «Toward A New Concept of sales Management», Journal of Marketing, April 1970, P.P. 38-38.

الدكتور محمود صادق بلزينة : « مذكرات في التسويق » ، الفصل الثاني ، الكويت ١٩٧٣ .

العلاقات الإيرانية السوفياتية

د. عبدالله النقيسي

وعدم اعتداء - إلا أن إيران رفضت العرض -
وفوق كل ذلك وقعت في مارس من العام ذاته
اتفاقية فناع مشترك مع الولايات المتحدة .
بالطبع رد الفعل لدى السوفييت كان عنيفاً ، حيث
سخرت الصحف السوفياتية أمدة كاملة من
صفحاتها لنقد الشاه وسياساته . وكثرت تعليقات
القسم الإيراني في إذاعة برلين الشرقية - الذي
كان يسمين بالشيوخيين الفارين - والتي تدعو
المسلمين في إيران « بجلو أبناء علي في الجهاد
لازالة الطغیان » : على حد تعبيرهم . وقد
رامت هذه الحملة الاعلامية السوفياتية مقالات
حاددة في الصحف المصرية تنتقد الشاه وتنعتيه
بكلمة « النعوت » . مما دفع إيران في النهاية إلى
قطع علاقاتها مع « الجمهورية العربية المتحدة »
آنذاك .

في نهاية اغسطس بدأت تظهر مؤشرات
الافتراج في العلاقات بين البلدين . فقد نحى
اقبال عن رئاسة الوزارة الإيرانية ، وعيّن
في محله شريف امامي . وتبادل كلا من الشاه
وخروشيف رسائل - مجموعها ستة - تعيّن
رغبة صريحة من الطرفين باعادة العلاقات
لطبيعتها . ولقد الشاه في أكثر من تصريح أن
إيران ترغب في ذلك ، شريطة أن ينحقر الشاه
على أساس معين من الاحترام المتبادل (١)
وقد كان موقف خروشيف في رسائله الأولى
متشدداً ورافياً في تفسيق حدود التماسك
العسكري وغير العسكري بين إيران والولايات
المتحدة ، إلا أنه - إزاء تشدد الشاه من الجانب
الأخر - بدأ يؤكد على ضرورة التماسك
السلمي بين الشعوب . وقد أدرك كثير من
المراقبين للسلميين السوفيات الحكمة في
تصرف خروشيف هذا واحتياجه الكبير في تحقيق
التفاهم مع الشاه (٢) . وعندما زار بريجنيف
طهران في نوفمبر ٦٣ م ، وقد كانت العلاقات
وصلت لحد كبير من التحسن ، صرح بأن
ذلك دليل على إمكانية تحقيق السلام بين الدول

المعلومات الإيرانية السوفياتية

طرات تغيرات هامة في الستينات على سياسات
إيران الداخلية والخارجية . وبعد فترة طويلة
من الركود بدأت إيران في دخول مرحلة من
النمو الاقتصادي والتغيير الاجتماعي المتسارع -
يشهد له دليل في تاريخ إيران الحديث . بدأت اثر
ذلك العلاقات الإيرانية السوفياتية بالتحسن
المتدرج . ورغم أن سقوط حكومة مصدق وتم
حزب توده الشيوعي لم لا يستحسنه بعض السوفييت
السوفييت ، إلا أن ذلك لم يمنع من مناقشته
تصلياً عديدة تم البلدين : مراجعات حول ترسيم
الحدود ، حقوق صيد السمك في بحر تزون -
مشكلة الذهب الإيراني المصادر في الاقتصاد
السوفياتي ، وشركة النفط الإيرانية السوفياتية (٣)
وقد كانت موسكو تنظر بكثير من الحذر
والتحفظ تجاه الحلف العسكري الذي تربطه
إيران مع تركيا وباكستان . وفي كثير من التصريحات
والتلميحات الرسمية وغير الرسمية من جانب
السوفييت ، ذكرت إيران أنها بناء على معاهدات
١٩٢١ و ١٩٢٧ لا يحق لها الانضمام لأي حلف
يهدف في التحطيل النهائي نحو عمل مضاد
للسوفييت (٤) . غير أن اكتشاف السلطات
الإيرانية لمؤامرة حزب توده الشيوعي داخل
الجيش وسلاح الجو الإيراني ١٩٥٤ والذي شارك
في التخطيط لها الملحق العسكري في السفارة
الروسية بطهران ، قد عرضت العلاقات لهزة
سرعان ما طوقت من الجانبين بفكاه وواقعية .
وقد دعي الشاه لزيارة الاتحاد السوفياتي ٦٥ م
أي بعد تصفية حزب توده الشيوعي - ووقع
اتفاقية تجارية لمدة ثلاث سنوات أصبح بعدها
الاتحاد السوفياتي في مقدمه المستوردين
للمواد الإيرانية حيث كان يستهلك في ٧٥ م
٢١ ٪ من مجلتها .

وفي ٥٦ م بدأت العلاقات بين البلدين تتعرض
للأزمة النوقمة . فقد عرض الاتحاد السوفياتي
في مطلع العام على إيران توقيع معاهدة صداقة

(1) Laqueur, W.Z., «The Soviet Union & The Middle East.» London. 1959, pp. 207 - 8.

(2) Pravda, July 2, 1954; also March 16, 1955.

(3) Middle East Record. 1960, p. 65.

(4) Kasalkin in «International Affairs» (Moscow). April. 1968.

وقد بلغت مبالغ الأراضي الموزمة ١٣٠٠٠٠ مليون ريال إيراني ، غير أن ملكها لم يوصو ؛ نقداً بأكثر من ٢٠٠٠ مليون ريال وبأراضي المبالغ تم استغلالها اسمها في الشركات . وانتهت المرحلة الأولى من تطبيق القانون في أواخر عام ٦٧ م. وبدأت المرحلة الثانية بامر متوسطي وصغار الملاك ببيع أو تأجير أراضيهم إذا زادت عن مساحة ٢٠ - ٢٠٠ هكتار اعتماداً على خصوبة الأرض وموقعها في البلاد . وبدأت تنلّس في أرجاء بقاعدة من إيران التعاونيات والوسائل الحديثة في زراعة الأرض . هذه الإصلاحات في المجال الزراعي أدت إلى أحداث تغييرات طوعية جرفية في الريف برزت على عريضة من سفار الملاكين ، قربت على ذلك حصول السلطة على تأييد هذه الطبقة الجديدة المرفوعة وبالقوى عزل الإقطاع أو بقاها الذي استقر في فترة من الفترات بصفة لا بأس بها من النفوذ السياسي حتى بات مهيلاً ضابطاً على السلطة . إلا أنه ينبغي أن نوضح هنا بأن تطبيق القانون لم يمر بسهولة . فقد سعى الإقطاع بغائرة المشاكل للسلطة في الأماكن النائية عن العاصمة طهران . فكانت بعض القبائل وخاصة قبيلة تشقائي ، واستغل العرب في خوزستان الفرصة لتصيد مطلقاتهم بالانفصال عن القرباير الإيراني . وبدأت طبقة التجار تبدي فخرها تجاه الميادلات النفطية التي استلهاها الشاه . أما الانجليسيات الإيرانية فقد كانت ما تزال تعيش في حالة الاغتراب التي سبقت هذه الإجراءات . في تلك الفترة لم يكن حزب توده قد تمكن من النهوض بعد عمليات القمع التي تعرض لها في ٥٢ - ٥٥ م. ولذلك لم يشكل أي خطر تجاه مخططات السلطة الإصلاحية . إلا أن الجبهة الوطنية والتي كسب في رئاستها سابقاً الدكتور مصدق حاولت أن تجهض هذه المخططات ، خاصة وأن كوادرب التنظيمية تمثل الشريحة العليا من الإدارة الحكومية ذات التماسك البشري القوي بشروط القوانين الحكومية وتنفيذها . وفي يونيو ٦٣ م. قامت المظاهرات في أنحاء متعددة من إيران برعاعا كثير من القطاعيين وطبقة من رجال الدين الذين اثارهم القوانين التي تجيز للمرأة التصويت السياسي . وكان سائد ويساهم في هذا كثير من رؤوس الإدارة الحكومية والمكسري الذين بدلووا يشعرون بالخطر يداهم على عمليات التطهير ، تعاقب في تلك الفترة لشاه جيهوي مريض : الإقطاع ، الطبقة اليسارية ، طبقة رجال الدين ، التجار ، ولقبائل الانفصالية

والكتل . خلال زيارة بريجنيف تم التوقيع على اتفاقيات الترانزيت وترسيم الحدود ، كذلك اتفاقية تقضي بالمعاملن الاقتصادي والتقني بين بعض نهري آرتك واراس ولاقمة سد نسي تلك المنطقة الشمالية من إيران . ونوقشت مشاريع أخرى وعد الاتحاد السوفياتي على اثرها إيران قرضا مبلغ ٣٠ مليون دولار . من نتائج زيارة بريجنيف أيضاً تأسيس جمعية للعلاقات الثقافية بين إيران والاتحاد السوفياتي ومقرها الرئيسي في موسكو ، وكان يولس فرعاً في طهران الجبرال جهانباني فعقد مجلس الشيوخ الإيراني . بدأت اثر ذلك دور أوروبا الشرقية تزويد إيران بالقروض وترسل ونوداً عديدة لمناقشة المشاريع المشتركة لتعزيز مرحلة الانفتاح السياسي بين إيران والكتلة الشرقية .

ينبغي ونحن بمسدد التعرض للنصن الملوس في العلاقات الإيرانية السوفياتية ، أن نتطرق لمحاولات السيفسة الإيرانية واكتشاف طبيعتها ومصد تأثيرها على العلاقات الخارجية . لفترة ١٩٦٠ - ٦٢ م. وهي فترة تحسن العلاقات الإيرانية السوفياتية ، كتبت مرحلة اختبارية بالنسبة للسلطة في إيران . خلال تلك المرحلة وصلت السلطة لقراراتها بإجراء الإصلاحات الثورية في كافة مجالات الحياة في إيران . فلم تكن انتخابات ٦٠ م. تبشر بالاستقرار السياسي ، وقد دفع ذلك على تجسيد المجلس في مايو ٦١ م. ولم يدع الأخير اجتماع إلا في أكتوبر ٦٢ م. خلال تلك المرحلة كانت تحكم إيران الإرادات الإمبراطورية ، ولم تحاول السلطة تخفيف الوضع بأي شكل ديمقراطي . وعقدوا تولي الدكتور آبيني رئاسة الوزارة في مايو ٦١ م. وجد نفسه آراء وضعهالي عزيل مما اضطره لتأخذ إجراءات سرورية وواسعة في مجال اصلاح الإدارة الحكومية وجباية الضرائب وتطهير الجهاز القضائي واعطاء المناصب الإدارية في المناطق النائية من العاصمة ملاحية تنفيذية أكثر . وقد توج الشاه هذه المرحلة الجديدة بتوقيع على قانون الإصلاح الزراعي (١) .

من الأغراض الأساسية لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي كان هو كسر النفوذ السياسي لكبار الملاكين والقطاعيين . وقد طبق أول الأمر في شمير غربي إيران حيث التزم الفلاحي كان يأخذ اشكالا ناشئة . وخلال المرحلة الأولى من تطبيق القانون وزعت الأراضي في أكثر من ١٥٠٠٠ قرية وعلى أكثر من ٦٠٠٠٠٠ هــ

الموصوفة مراقبتها في منشور «كراسيه» بمعنى آخر كتلت الحكومة من خلال الإصلاحات تحاول ان تخفف من حدة التناقضات الطبقة وتحقق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الارض والفرصة ، بينما كتلت «ممة حزب توده المرحله - كاي حزب شيوعي خارج السلطة - تازيم التناقضات الطبقة وبالتالي اقتضاج ميسرات الثورة الشللية على النظام لكن رغم كل شيء» كان من الواضح جدا ان مواقف السوفييت تجاه الشاه كان متجاوزا لاعتبار حزب توده عتبة في وجه التقاهم بين البلدين ، حيث كان الحزب يعاقب من خلافات داخلية حادة جعلت السوفييت انفسهم لا يطمئنون له (٢) . لذلك لم يكن السوفييت على استعداد لوضع اولوية المصالح التكتيكية التشكيل الشيوعي الايراني ضمن تعاملهم مع ايران الدولة . كذلك ابدت بعض كواكب حزب توده معارضة صريحة لسياسة السوفييت التوفيقية تجاه الشاه . هذا التفكك التنظيمي من جهة وأظهر الفكري من جهة أخرى في بنيتحزب توده هو الذي شققت على السوفييت بوجوب تجاوزه وتحقيق التقاهم مع الشاه .

على المستوى الرسمي استمرت موجة تبادل الزيارات على امل السوفييت . ففي يولي ١٩٦٥ زار الشاه موسكو ، وفي السنة التي عقيتها زار خمسة بلدان في أوروبا الشرقية : رومانيا ، يوغوسلافيا ، وقد زارها في مايو ويونيه ، كما زار في سبتمبر كلا من بلغاريا والمجر وبولنده . وفي كل مناسبة كتبتبراسم الاستقبال تفوق في بذخها ومظهرها والمشهد لها ككلمة المراسم التي تعد لرعاة الدول الشيوعية المجاورة ، وهذا بلا شك مؤشر على الاهتمام الرسمي لكسب ود ومداقة الشاه . وفي نهاية كل زيارة كتبت البيانات المشتركة تشيد بالجهود التي يبذلها الشاه داخل ايران . هذه البيانات المشتركة وضعت حزب توده موضع حرج حاد لدرجة انه بالرر يعتقدونها بصفتها مناقضة للروح الرئاسية . من نتائج زيارة الشاه لأوروبا الشرقية كتلت انتقائيت تجارية وتعمقت في ٦٦ - ٦٧ م بمقتضاهاستورد البلدان الصيني زلرها الشاه ما قيمته ٣٢٥ مليون دولار من الصادرات الايرانية موزعة كالآتي : بولنده ١٥٩ مليون ، تشيكوسلوفاكيا ١٠٧ ، رومانيا ١٠٤ ، بلغاريا ١٥ . وقد ابدت هذه البلدان اهتمام كبيرا في اقناع الشاه لتسويق المزيد من النفط الايراني في مملكتها نظرا لارتفاع أسعار النفط

في خوزستان . مكثت هذه الجبهة وعلمهاها تتواجد لفظ في معارضتها للسلطة ، لكن من الواضح ان منطلقاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية كتبت مناقضة معارضة في طبيعتها واساسياتها . كتبت تلك الفترة حرجا جسدا بالنسبة للسلطة وصلت قمتها في التصعيد بافتقال رئيس الوزراء على منصور في يناير ٦٤ م .

اذن كان من الطبيعي والمتنظر ان تحاول الحكومة الايرانية تخفيف التوتر والاضطراب في علاقاتها الخارجية للتفرغ لتحديث الجبهة الداخلية . وبعد تمام اوضاع ايران الداخلية تستطيع ان تعمل لتتصير معقول للتصعيد المطرد الذي كانت تشهد العلاقات الايرانية السوفييتية . وقد استجاء الاتحاد السوفياتي استجابات واضحة ليران طمعا لابعادها عن منطقة النفوذ الاميريكي وبالتالي تحييد وتأمين حدوده الجنوبية . قد تكون هناك موانع أخرى ففقت الاتحاد السوفياتي للسعي في تصحي علاقاته مع ايران ومنها عامل الصراع الصيني في الفترة الآسيوية ومخافة وقوع ايران في دائرة نفوذه ومحيط تعامله ومصدر الطفق السوفييتي، تجاه ايران كان يميل في خولسه من تأسيس توازن عسكري اميريكي في شمال ايران . الا ان الشاه صرح اكثر من مرة انه لن يسمح باعادة هذه التوازن ، بما دفع المشرطين لسي الحزب الشيوعي السوفياتي لمساعدة الإصلاحات الداخلية التي كان الشاه يصد تفريدها بعد ان كانوا قد وصوها في السليق بسعة «الحركة الانتفاية الشاغلة للجماهير من حقوقها» (١) .

وبدأت تظهر مؤشرات لاحتلال بروز ثالث طبقي ينحني لتأييد الإصلاحات . كما ظهر استعداد القادة السوفييت لتقبل فكرة استثمارية الملكية في ايران ، وعدم اكرائهم بتأسيس البرجوازية الجديدة ، شرط ان نتفوح ايران سياسيا خارجية في المنطقة لا تصادم مع مصالحهم الباشرة . لها بالنسبة لحزب توده الشيوعي نام برى سياسات الشاه الإصلاحية ووصفتها «بالمناقضة للروح الديمقراطية» في برنامجها الادماية التي يها من اذاعة برلين الشرقية . وقد كان موقف السوفييت التقاهم مع الشاه اشر على وحدة الصف والتفكير فيحزب توده . بعض الشيوعيين في ايران ارتأوا ان الإصلاحات سوف تنتج منها تصعيد ملموس في مستوى المعيشة ، وبالتالي تعوية الحكومة المركزية في طهران وتجريد الحزب من مبررات الدعوة للثورة الشللية

(1) Investia; Sept. 16, 1962.

(2) Zabih, Sepehr. «The Communist Movement in Iran», University of California Press. 1966, pp. 123 - 161.

يتناول السيد ذبيح خلال هذه الصفحات من كتابه الخلافات الداخلية في الحزب بتفصيل .

البتروليكية، وفي تبريز حيث قامت بمصانع الآلات وتركزت . لاساً بخصوص القروض الخارجية فيمثلها من الولايات المتحدة ، فقت بلغت ١٩٠ مليون دولار من جبلتها ٨٣ بليون . كانت خصصة ميزانية الدفاع . وفي نهاية ٧٠-٧١ . انقلت خطة المونة الأميركية في طهران مكتبها بقماتان إيران شهد تقدماً ملموساً في اقتصادها وتجارتها الخارجية بحيث لم تعد بحاجة للمونة (١) .

النفط واستغراجه كانت الصناعة التي فتحت الإنفاق أمام التطور الاقتصادي في إيران . حتى ٥١م - أي تاريخ التأميم في ظل حكومة مصدق - كانت إيران أكبر دولة مصدرة في الشرق الأوسط لأحداث والتطورات السياسية التي قرار التأميم جعل من إيران في المرتبة الثالثة بـمـمـم الكويت والسعودية ، رغم أن دخل الدولة من النفط تضاعفت ثلاث مرات ما بين ٥١ - ٦٥م . لهذا الحكومات التي تبعت حكومة مصدق عقدت انتهت الكونسورتيوم بإبطاء الإنتاج وبالقاسي امعاقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في إيران . وهدد الشاه ورئيس وزرائه بإبطال الاتفاقية مع الكونسورتيوم إذا لم يتوصل إلى صفقة جديدة بين الجانبين (٢) . كانت الحكومة الإيرانية تطالب بزيادة الإنتاج بنسبة ٢٠٪ سنوياً ، إلا أن الكونسورتيوم كان متخوفاً من أن هذه الزيادة على أسعار النفط . كانت شركات النفط تروى أن هناك فائضاً عالمياً في الإنتاج مواكب لعدم وجود أسواق جديدة ، ولذلك فأسعار الدول المنتجة على زيادة إنتاجها لم يكن يتناسب مع العرض الموضوعي للإبستات صناعة النفط العالية (٣) .

مفوق كل ذلك ، ترى الشركات - أي زيمناسد الإنتاج في إيران بهذه النسبة العالية سويـمـعـرض علاقات إيران مع الدول المنتجة للنفط لكثير من الاختيارات المرونة . أما وجهة نظر إيران فكانت مسئلة من الوضع الداخلي في البلاد وهي أنها أوج نظراً لشغلة حجم السكان لموارد نفطية كبيرة من حاجة الكويت وإبوطي وبقيـة دول الخليج ذات الاعتماد السكاني الضئيل .

ينبغي التوضيح أن أوضاع صناعة النفط الإيراني كانت لها آثاراً واضحة على العلاقات الإيرانية السوفيتية ، لذلك كان من الضروري الدخول في حديثها . فمن وجهة نظر السوفيت أن الكارتيل الدولي نظم مقاطعة النفط الإيراني ما بين ٥١ - ٥٣م (١) بقرصمصدق ، وأنهم في ضغطه على إيران منذ ذلك الحين حتى بعد سقوط حكومة مصدق المسؤولة عن قرار التأميم (٥) .

الذي يحصلون عليه من الاتحاد السوفيتي . وقد توصلت كلاً من إيران وروميانيا في أغسطس ٦٦ إلى اتفاقية بمقتضاها تزود الأولى الثانية بالنفط والأخيرة تزودها على مدى خمس سنوات بالتركتورات مع قطع الخبار اللازمة وبناء مصمم لها وورش لمصانعتها . وبذلك حصلت روميانيا على سوق احتكاري لم تكن لنفسها في هذا المجال أية دولة أخرى . إلا أن الاتفاقية تعرضت منذ مراحلها الأولى حيث تبين للشهراء الإيرانيين أن التركتورات الموزي تسليمها لإيران لم تكن تتوفر فيها المواصفات المتفق عليها ، كما تبين لهم فيما بعد أنها كانت معدة أساساً للتصدير إلى الصين ولسبب ما لم تصدق .

تمت زيارات الشاه لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، زيارات ليمسح الرسامين منها زيارة رئيس الوزراء هويده إلى العاصمة السوفيتية في ٦٧م . وزيارة كوسيجين لطهران في أبريل ٦٨م . كما تبادل الزيارات كلاً من رئيس وزراء إيران ورئيس وزراء روميانيا ، وزارات شقيقتا الشاه تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي ، وتمددت الولود البرلمانية والقضية لهايا وإببـا بين طهران والعواصم الشرقية . إلا أنه لايجب أن نبالغ من أهمية هذه الزيارات . ولتخلصنا من الخلقية من ورائها ، ويكني أن نعتبرها ظاهرة تؤكد أن السياسة الإيرانية تشهد مرحلة مراجعة حيث تنحى في اتجاه استغالي بعيد من الاعتماد والارتكاز على التوجيه الغربي وقد كان لهذا الاتجاه الاستغالي للتفرد أثره الواضح على موقع إيران في المجال الدولي والمؤسسة العسكرية الإيرانية والاقتصادية الإيرانية .

ساد طهران في أواسط الستينات جو من الثقة نظراً للتمدد الذي أحرزه الاقتصاد الإيراني . ما بين ٦٤ - ٦٧م تحقق نمو اقتصادي سنوي بـما يعادل ١١٪ بينما لم ترتفع تكاليف المعيشة أكثر من ١٪ . محصول القمح بالمشير ارتفع من ٣ مليون طن في ٦٢ - ٦٣م إلى ٥ مليون طن في ٦٧م ، حيث كان لأول مرة تستطيع إيران أن تصدر "حوب بعد أن تكافى ذاتها . ورغم هذا الارتفاع المبرس في الإنتاج الزراعي إلا أن نسبة من جملة الإنتاج القومي أخذت في الهبوط (من ٢٤٪ في ٥٩ - ٦٠م إلى ٢٤٪ في ٦٦ - ٦٧م . فظـلـراً لبريلج التصنيع المتسارع . الدخل الفردي والذي كان من أواسط التسبب في العام ، ارتفع من ١٩٧ دولار في ٦٥م إلى ٢٢٠ دولار في ٦٧م . وتناقصت ثلاثة مراكز صناعية في إيران : أسلمن حيث انتشت مصانع للولاد ، وفي أموار وميدان تطورت

(١) New York Times, March 15, 1968.

(٢) Hartshorn, J.E., "Oil Companies and Governments," London, 1967, p. 324.

(٣) طرا ملى علاقات الجانبين تطورات وتغييرات جارية استغادات منها إيران بصورة ملموسة .

(٤) Petroleum Press Service, (April 1968), p. 127.

(٥) Rachkov, Boris, in International Affairs (April 15, 1966).

في اعطاء للشاه اتفاقية ذات بنود ارحب من التي ارغتها السوفييت وهنا يدخل التسليم السابق السوفييتي الأمريكي تجاه كسب الشاه . ومع ذلك فقد زار رئيس الركان الايراني الجنرال بهرام اثنان موسكو في ديسمبر ٦٧ م للتباحث مع السوفييت حول التزود بالاسلحة السوفييتية مع ان يتم التسليم في موعد اقصاه مايو ٦٨ م ، وفي نفس الوقت كان الشاه في الولايات المتحدة يحاول الحصول على صفقة اسلحة قيمتها ٦٠٠ مليون دولار تشمل طائرات مقاتلة Supersonic وديابلات حديثة وغيرها من الاسلحة الحديثة المتطورة (٢) . هذا الاهتمام البالغ في الجانب العسكري لدى الحكومة الإيرانية يعكس التغيير الاساسي الذي طرأ على ميزان القوى في منطقة الخليج بمسوره خاصة والجزيرة العربية بصورة ملية . وقد بدأ هذا الاهتمام يأخذ اشكالا . الحادة منذ الاعلان البريطاني يناير ٦٨ بن نية الانسحاب من الخليج في موعد اقصاه ٧١ م (ميزانية الدفاع الإيراني لسنة ٦٨ مكنت ٥١٢ مليون دولار) . فقد بدأت طهران يدي فلحا حول مصالحها في المنطقة كساي قوة اقليمية رئيسية . قبل الاعلان من نية الانسحاب البريطاني كانت هناك تضلعا عابسية تعترض سبل علاقات جديدة بين ايران والشاهي العربي مثل ما اذا كان الخليج يسمى فارسيا ام عربيا وعدم قبول ايران باقتسام رسائل عليها طابع بحرانية ... الخ . ومع هذه المسائل بالعبسية ذلك لان تسمية الخليج تغير حقائق الاشياء والاضواء في المنطقة ، الشرعي لسلط فارسى يخضع لسيادة دولة ايران والساحل الغربي ساحل عربي يخضع للسودان العربية المطلة على الخليج ، والتسمية لن تغير من اوضاع السيادة الاقليمية او قواها . ولكن بعد الانسحاب البريطاني بدأت تبرز اسئلة اكثر اهمية من مجرد التسميات . والسؤال الرئيسي هو كيف ينبغي ان يتشكل ميزان القوى الجديد بحيث يضمن للمنطقة الاستقرار السياسي واما للازدهار الاقتصادي الذي تشهد به . الانكسار الأمريكي في نظام والانسحاب البريطاني من عدن والخليج بدأ يزيد من قناعة طهران بضرورة تصحيح العلاقات مع السوفييت الذين ابدوا تفهما كبيرا للوضع الإيراني وتطلوا من كثير من مطالباتهم في ارشئ شمال ايران كما تخلوا من حزب توده الشيوعي الذي لم يعد يحمل على مساندة عمالة منهم . الا ان الشك المتبادل بين الشاه والسوفييت ظل سببه من سمات العلاقات الإيرانية السوفييتية وتعتمد بذلك طلما ان شغف السوفييت بترول الخليج وموقعه الاستراتيجي التي يطلها الشاه داخل ايران . هذه البوائك لم يكن يخضع المسؤولين في ايران للهجة .

وتضيف وجهة النظر هذه ان الغرب بحاجة لابتداء الانتاج النفطي الإيراني على ما هو عليه من انخفاض حتى ظل ايران بعيدة عن التطوير الاقتصادي والاجتماعي وزبون دائم الحليجة للفرش والمحويت والخبرات الغربية مغالين كونه مستودعا ضخما للمواد الخام (١) اما الشيوعيين الإيرانيين فكالمعادة كقولوا اكثر طرنا من السوفييت أنفسهم واتهموا الشاه بأنه لا يستطيع حراكا مع الكونسورتيوم ويسد الشركات التي هي السلطة الفعلية في ايران . طلما التطورات التي طرأت على علاقة الشاه بشركات النفط والاتفاقات الجديدة التي استطاع الشاه ان يستخلصها منها اثبتت عكس ذلك . ينبغي ان نذكر هنا اهمية اوربا الغربية واليابان كمشترين رئيسيين للنفط الإيراني وانه مهما تعرضت علاقة الشاه بشركات النفط الغربية العاملة في ايران لا يمكن ان يلغي من حبله هذه الحقيقة . لبا الاتحاد السوفييتي لماذا قرنت الكيكل التي يستوردها من النفط الإيراني بترك الكيكل التي يستوردها للغرب لافصح انها طيلة ولذلك فليس من المنظر من الشاه الا ان يحاول قدر الامكان الحفاظ على حسن علاقته بالغرب مع حسن الجوار والاتحاد السوفييتي . الا ان سياسة حسن الجوار هذه تطورت لتأخذ ابعادا سياسية واقتصادية وتغلبت وانه من السعوية بكان ان نحدد بقصص الاتفاقيات التجارية العديدة التي تربط ايران بالاتحاد السوفييتي وكنت اوربا الشرقية ناتفاقية ٦٢ م كتلت تتعلق ببناء محطة توليد كهربائية وخران ميام على حدود نهر ارس وتربية الاسماك تحت اشراف الخبراء السوفييت . الا ان اتفاقية يناير ٦٦ م ومارس ٦٧ م كتلت اكبر طموحا من الجانبين نحو تمهيد العلاقات الثنائية الاتفاقية الاولى تعني بان تزود ايران الاتحاد السوفييتي بالغاز الطبيعي لمدة اثني عشرة سنة وان يبنى خط انابيب (٢) بوسمة) يمتد من حقول النفط الإيراني في خوزستان الى الحدود السوفييتية غربي بحر قزوين على ان تكون كيلة الغاز الجاري في بادئ الامر لا تقل عن ١٠٤٠٠٠ بليون متر مكعب سنويا ابتداء من سنة ٧٠ م بالتقابل تكال الاتحاد السوفييتي بتمتد عدة مشاريع اهمها مصانع الفولاذ في اصفهان وشراء قسم كبير من صادرات ايران ، معظم الصوف الإيراني غولفي صادرات ايران من الحديد الخام والجلود والحنة وبلغارب ٤٠ ٪ من الكيفير الإيراني الفاخر . علاقة على ذلك فقد كان الشاه يفكر في يوايه ٦٦ م الاستمقة بالسوفييت للحصول على مواربع مضادة للطائرات ، الا ان الولايات المتحدة باشرت

(١) Kasutin D. in International Affairs (January, 67), 94.

(٢) Christian Science Monitor, Dec. 8, 1967: New York Times, May 22, 1968.

الكويت دراسة سياسية

دار البيار للنشر - الكويت

دار النهار للنشر - بيروت ١٩٧٢

الدكتور حسن علي الأبراهيم

الرئيسي من الدراسة .

ويضم الكتاب سبعة فصول. يقدم الفصل الأول منه « عرضاً موجزاً للخلفية التاريخية لتنظيم الدولة الحديثة » فيتناول « عناصر بناء الدولة والفروق بين نظرية الدولة والدولة الأمة » ويشير إلى « نقص مثل هذه العناصر في الكويت » .

والفصل الثاني « عرض تمهيدي » لتاريخ الكويت المبكر بقصد دراسة دور التوازن المحلي للقوى في صيانة الاستقلال السياسي لبلدة الكويت » .

وفي الفصل الثالث يتناول المؤلف بتحليل التوازن الدولي للقوى والصراع المتمثل في مشروع سكة حديد بغداد وظهور مسألة الكويت فسي الدبلوماسية الأوروبية ودور الشيخ مبارك والسياسة البريطانية في الخليج العربي .

ويقوم المؤلف في الفصل الرابع بتحليل امتيازات البترول في الشرق الأوسط ويشلون فيما بينها وينتهي من المقارنة إلى أن الكويت ، نظراً لارتباطها بمعاهدة مع بريطانيا ، مملت بطريقة غير عادلة في هذا المجال » .

ويدرس الفصل الخامس « دور البترول في تطور البترول الداخلي والخارجي : ففي المجال الداخلي لعب البترول دوراً رئيسياً في تحويل الكويت إلى دولة رفاهية من نوع فريد وفي المجال

الكتاب الذي تقدمه كتاب عن الكويت يتسم بالجدة وهو بالأساس ترجمة للرسالة التي تقدم بها الدكتور الأبراهيم - أول كويتي يحصل على الدكتوراه في العلوم السياسية - إلى جامعة انديانا بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧١ لنيل هذه الدرجة .

ووجه الجدة فيهما يتناول الكتاب أنه « دراسة واقعية تسعى لتحليل العوامل المختلفة التي أسهمت في ظهور وتطور دولة الكويت الحديثة » . في فترة تميزت بالعدد الكبير من الدول والأمم حديثة النشوء وباهتمام الباحثين الشديد بالكيفية التي تظهر بها هذه الأمم أو تنال استقلالها وتطورها السياسي والاقتصادي وهو عملية في غاية الصعوبة .

ويعدد المؤلف هذه العوامل فيذكر « الدور الذي لعبه الشيخ مبارك في توازن القوى المحلي والدولي ودور بريطانيا في حماية الكويت في بداية هذا القرن وفي عام ١٩٦١ وأثر اكتشاف البترول على التطور الاقتصادي والسياسي للكويت . ويتم تحليل هذه العوامل في ضوء التوازن الحساس للقوى الذي ألفت الكويت نفسها فيه » .

وتتناول هذه الدراسة الفترة المبتدئة بعام ١٨٩٦ عندما تسلم مبارك الكبير السلطة حتى الانتهاء من الدراسة وكما يعط الكتاب الفترات السابقة إلا اهتماماً بسيطاً لتركيزه على العرض

الكويت ومثيلاتها من البلاد الصغيرة الفنية الناشئة يمد في كثير مما يتناوله من الموضوعية.

على أنه مع تميز الدراسة التي نتناولها فإن لنا عليها عدداً من الملاحظات نرجو أن يتداركها الكاتب إذا ما رأى أن يقدم للمكتبة العربية طبعة ثانية منها .

ذلك أن الكتاب ترجمة من الإنجليزية للرسالة التي تقدم بها المؤلف للحصول على درجة الدكتوراه وما يلفت نظر قارئها أنها أقرب في عمومها إلى الترجمة الحرفية والتي كثيراً ما لا تأخذ في اعتبارها مقتضيات الصيغة في اللغة العربية وقد ينتهي الأمر أحياناً إلى عدم الفصوح والالتباس .

كذلك فإنه كان يرجى التنبيه إلى عدد غير قليل من الأخطاء الطبعية والأخطاء النحوية التي كان من الممكن تجنبها .

ومن الأمور اللفتة للنظر أن المؤلف تركت باللغة الإنجليزية دون ترجمة كذلك فإن بياناتها متداخلة تختلط فيها الأشياء وكان يمكن التركيز على ما يحقق الغرض المطلوب منها كما كان يمكن أن تكون الألوان مساعداً على التعبير الأوضح في واحدة منها وهي تلك المتصلة باتفاقية سيكس - بيكو .

هذا إلى جانب أنه كان ينبغي - بالمراجعة - الاطمئنان الأكبر إلى الدقة والأساق في كتابة عدد من الهوامش والمراجع . ويسودى لو أن المؤلف حاول الرجوع إلى المصادر الأولية حيثما كان ذلك ممكناً فيما اعتمد فيه على المصادر القانونية .

وإذا كان من الجوانب الطيبة في الكتاب الذي نتناوله أنه حاول في الترجمة العربية أن يمتد إلى ما بعد الفترة التي انتهت إليها في الأصل الإنجليزي فقد كان من الأفضل أن يتم هذا الامتداد في جميع أجزاء الكتاب .

والرسالة إذ تحاول أن تدرس الموضوع الذي نتناوله بشكل شامل ومتكامل فإنها تعمل على أن تلم بأطراف الموضوع المختلفة وهي متشابكة مترابطة وقد يكون هذا - إلى جانب

الخارجي ساعد في تدعيم مركزها في الوطن العربي من طريق برنامج سمي للموعية الخارجية .

ويتناول الفصل السادس استقلال الكويت وتطورها السياسي ويتضمن فيما يتضمن دراسة للنزاع العراقي - الكويتي والتطور الدستوري للكويت .

ويختتم الكتاب دراسته بفصل سابع ختامي عنوانه « مستقبل الكويت كدولة مستقلة » ويتضمن خلاصة للدراسة والنتائج التي انتهت إليها ويحلل مستقبل الكويت كدولة مستقلة في ضوء التعديلات الداخلية والخارجية لاستقلالها .

ويشير الكتاب بأنه يتناول الدراسة السياسية في إطار توازن القوى وهذه ميزة تحسب له . وزداد أهمية الدراسة السياسية في هذا الإطار في ظروف دولة صغيرة غنية محوطة بدول كبرى نسبياً وفي مركز تنافس وصراع دولي مثل الكويت . ويذكر المؤلف أن ظهور الكويت في عام ١٩٦١ « يعود ... بالدرجة الأولى لتوازن القوى الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية . بل لعل تاريخ الكويت يمكن أن يصرى بوضوح بميزان توازن القوى . فقبل القرن التاسع عشر كان وجود الكويت كبلد صغير يعتمد على التوازن المحلي للقوى في الخليج العربي والجزيرة العربية . وفي القسم الأخير من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين لعب التوازن الحساس للقوى بين الدول الأوروبية دوراً بارزاً في صيانة كيان الكويت . وفي عام ١٩٦١ حين حققت الكويت استقلالها من المملكة المتحدة مهدت بفسها إلى العراق ، لكن توازن القوى بين الدول العربية الأخرى والمصالح الاقتصادية الغربية تصافرت لصيانة استقلال الكويت . وكان انزوال القوات البريطانية عام ١٩٦١ تمهيداً عن المصالح البريطانية المستمرة في الكويت أما اتوال القوات التابعة لجامعة الدول العربية في القسم الأخير من ذلك العام فيعكس توازن القوى بين الدول العربية » .

كذلك فإن المؤلف يستحق التهنئة على الموضوعية البارزة التي تتسم بها دراسته على وجه العموم . ذلك أن الكثير مما يكتب عن

الخليج العربي ، ذلك لان السماح لروسيا بالحصول على مرفأ في الخليج العربي ما كان له ان يمثل خطرا صادقا للبريطانيين وهم المتفوقون في القوة البحرية » (صفحة ٥٦) . فلما اختلف مع القول بأنه « يمكن ان يكون رفض بريطانيا اعطاء الروس منفذا تجاريا في الخليج العربي مستندا على سياسة بريطانيا في اخراج الخليج من اطار المنافسة الأوروبية . ذلك لانه من الممكن للدول الأوروبية الأخرى ان تطلب معاملة وامتيازات مماثلة تلك التي اعطيت للروس . الامر الذي يهدد السيطرة البريطانية » (صفحة ٥٧) . ذلك ان البريطانيين مع توقيهم البحري كان يعمهم ابعاد الروس وفيه الروس من المنطقة الواقعة على الطريق الى الشرق الأقصى وذات الأهمية الاستراتيجية لسيادة البحار والتفرد بالوجود هناك ما أمكن ذلك ... وهذا الوجود لا يفرج الخليج » من اطار المنافسة الأوروبية « بل ان هذا الوجود وهذه السيطرة من العوامل التي تضيف الى عوامل الصراع الدولي في المنطقة .

وفي تصورنا ان الكتاب في تناوله لموضوع البترول كان ينبغي ان يتناول بشيء من التفصيل نشوء الأوبك والعوامل التي ساعدت عليه وأدت اليه وذلك في اطار التطور القومي العربي واطر التطورات العالمية سواء في ذلك نمو قوى التحرر في العالم وامكانات عملها معا او تطور الصراع بين الكتلتين وبين العملاقين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وكذلك اثر انشاء الأوبك على مركز البلاد البترولية وقدرتها على المساواة .

وفي تصورنا كذلك ان الفصل السادس كان ينبغي - في تناوله لظهور الكوت كدولة مستقلة - ان يتناول الموضوع - بتفصيل أكبر - في اطار اتجاهات التحرر في العالم والاتجاهات القومية العربية وخاصة في النصف الثاني من الخمسينيات وانعكاسات كل ذلك في المنطقة وآثره وخاصة في شبه الجزيرة العربية والخليج .

وحبلا لو كان المؤلف - رغم اتساع موضوع الدراسة واعداد جرائبه - تناول للدكتور الكويتي بشيء أكثر من التفصيل والتحليل .

وكنا نود - في الجزء الأخير - من الكتاب

غيره - عملا هاما وراء الاختصار الذي تتسم به الدراسة في بعض جوانبها . ولعل المؤلف بالأسلوب العلمي الذي تناول به الدراسة - تسمح له ظروفه بتناول الجوانب المختلفة التي تناولها بشيء أكبر من التفصيل اسما وعصما بصورة تشبع ما تثيره الدراسة من الرغبة في المزيد .

وهناك بعض النقاط التي للكاتب فيها وجهة نظر قد تختلف مع وجهة نظر المؤلف . وقد تكون وجهة نظر الكاتب في بعض هذه النقاط منسقة مع الخطوط العامة التي تبناها المؤلف في دراسته وتكتفي بالإشارة الى بعضها .

فمنها ان مبارك « بعد محاولات عديدة تمكن من جر بريطانيا لماهدة حماية استطاع بوجيها ان يضمن حكما ذاتيا فليا » (صفحة ٤٦) .

وفي رأينا ان لفظ « جر » فيه تعاضد واضح . ذلك ان الدول الكبرى بني سياستها طبقا لمعايير معينة على أساس ما تراه مصلحة قومية لها وليس من السهل ان يجرها أحد فتجر بيساطة او بصرف النظر .

كذلك نسجل نفس التحفظ على قول المؤلف : « ويقدره (مبارك) السياسية تمكن من منع الانجليز من التدخل في الشؤون الداخلية للكوت » (صفحة ٤٦) رغم الاقتباسة التي تدعم هذا الرأي . ذلك ان قدرة مبارك السياسية وحدها ما كانت تمنع الانجليز من التدخل لو ان مصالحهم اقتضت ذلك وسبعت لهم الظروف الدولية به . وفي رأينا ان هذا التدخل لم يكن يشغل بال الانجليز البتة خاصة انه « لم يكن أي جزء من الخليج الفارسي على علاقات حسنة وودية مع الحكومة البريطانية ومثلها كما كان الشيخ وشبهه معها » (صفحة ٤٦) . هذا الى جانب ان ما كان يهم بريطانيا العظمى بالدرجة الأولى في شبه الجزيرة العربية في هذه المرحلة هو تطبيق سياسة السيطرة الحديثة Marginal control التي تهدف بالاساس الى ابعاد نفوذ الآخرين من المنطقة .

ومع موافقتنا له أنه « لا يمكن ان يستبعد الانسان أن يكون كايوس الخوف من روسيا ... قد يولع فيه من أجل توطيد النفوذ البريطاني في

من القرن العشرين والتي تتفاعل مع الاحداث في الوطن العربي وفي الخليج ولا بد ان يكون لها ثقلها ومن ثم اثرها في الكويت .

وفي ختام هذا العرض يسعدنا ان نهنئ الاخ الدكتور الابراهيم علي باكورة انتاجه بما استحدثت وما افادت . واذا كان جهده هذا قد توج بمنيل جائزة اللؤلؤة لأحسن كتاب عن الكويت نشر عام ١٩٧٢ فافتنا نرجو له المزيد من التوفيق على طريق البحث والانتاج العلمي سواء فيما يتصل ببعض ما تناوله في دراسته او بالمنطقة ذات الأهمية الكبيرة والمتزايدة او بما يشجع حاجات المهتمين بالمسائل السياسية على وجه العموم .

د. ابراهيم صقر

لو ان الكاتب تناول بشيء من التفصيل الظروف التي ادت الى انسحاب الاستعمار السافر من المنطقة والى الوجود غير المباشر فيها وداسة ماهية هذا الوجود والبلاد التي تلعب دورا فيه وذلك كله في اطار ما حدث من تغير في مراكز الدول الكبرى على المستوى العالمي وفي المنطقة . ذلك ان الكويت الصغيرة الفتية والبنوولية الهامة في المنطقة البنوولية الفخمة والحيوية لا بد ان تكون واعية بلعبة التوازن قادرة على الافادة منها لضمان البقاء والاستقرار والنمو والازدهار .

هذا الى جانب ان دراسة التحديات الخارجية والداخلية كانت تقضي ان يكون ذلك في اطار الاتجاهات التي تسود في النصف الثاني

حدود النمو

THE LIMITS TO GROWTH

Donella H. Meadows & others.
New American Library.
October 1972, 207 pages.

٢ - أن تغيير اتجاهات النمو الحالية وإقامة حالة من التوازن البيئي والاقتصادي يتطلب إعادة النظر في النظم الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تسيطر دورة الحياة على هذه الأرض .

٣ - أن خلق حالة التوازن البيئي والاقتصادي مع توفير مستويات معيشية مقبولة يتطلب الإسراع في العمل على التحضير للفترة انتقالية يتم من خلالها الانتقال من حالة النمو الطردي إلى حالة التوازن والاستقرار .

ويمكن لنا الآن أن نلقي نظرة سريعة على النتائج التي توصلت إليها دراسة « حدود النمو » من خلال قيامها بمحاولة التنبؤ بأثر تلك المتغيرات على الحياة الإنسانية .

النمو السكاني :

١ - كانت اتجاهات النمو السكانية تعتمد على اتجاهات كل من معدل المواليد ومعدل الوفيات ، وأن معدل الوفيات لا زال يتناقض نتيجة لتحسن حالة الصحة العامة ، فإن خلق حالة التوازن السكاني تحتاج إلى العمل على خفض معدل المواليد . ولما كان أبناء الأقال سنة ٢٠٠٠ هم أطفال هذه الأيام ، فإن إيقاف نمو السكان في العالم من خلال خفض معدل المواليد لا يمكن تصوره أمكانية تحقيقه قبل سنة ٢٠٠٠ ، حيث يكون عدد سكان العالم قد وصل إلى

يعدم كتاب « حدود النمو » صورة جديدة لمستقبل حياة الإنسان على هذه الأرض وذلك من خلال قيامه باستقصاء أثر بعض المتغيرات الهامة التي تعمل في البيئة الإنسانية . وتستخدم هذه الدراسة نموذجاً تحليلياً يقوم على تجميع المعلومات المتوفرة لدى الإنسان وتحليلها باستخدام أحدث الأساليب العلمية والألات الحاسبة الالكترونية . ولقد تم اعتماد هذه الدراسة بالاعتماد على مجهولات العديد من العلماء الذين يعملون في مختلف مجالات التخصص حيث حاولوا منفردين ومجتمعين دراسة الأثر المتبادل لأهم المتغيرات التي تساهم في تشكيل مستقبل الحياة الإنسانية على هذه الأرض ، وهي :

النمو السكاني ، نمو الانتاج الصناعي ، انتاج الغذاء ، استهلاك العناصر الطبيعية غير القابلة للتجديد وازدياد درجة التلوث البيئي .

ومن خلال الاستقصاء لأثر كل من المتغيرات السابقة على مستقبل الحياة الإنسانية أمكن التوصل إلى النتائج التالية :

١ - إن استمرار الاتجاهات الحالية بالنسبة لتلك المتغيرات سوف يجعل النمو على هذا الكوكب يصل إلى حدوده النهائية في غضون المئة سنة القادمة . ولما كانت تلك المتغيرات تعيش حالة من التغير الطردي Exponential فإن نهاية الحياة الإنسانية على الشكل الذي الفناه قد تأتي بصورة مفاجئة وغير محسوبة .

الاراضي المزروعة (٤٠ هكتار) هو الحد الأدنى المطلوب توفيره المحافظة على مستوى لائق لحياة الانسان فان استغلال كافة الاراضي القابلة للزراعة على الرغم من ارتفاع تكلفة اصلاحها سوف يقصر قبل سنة ٢٠٠٠ عن توفير المستوى المعيشي المطلوب لسكان العالم .

والى جانب محدودية الاراضي القابلة للزراعة تمتاز المياه الصالحة للري بكونها محدودة ايضا .

وعلى الرغم من امكانية تحقيق تقدم تكنولوجي كبير من عمليات استغلال الاراضي الزراعية فان مضاعفة الانتاجية الزراعية سوف تزيد قدرة تلك الاراضي على اعادة سكان العالم لمدة ٣٠ سنة اخرى ، وذلك بالإضافة الى ان ارتفاع الانتاجية سوف يعتمد على توافر المياه والمبيدات الحشرية والآلات المختلفة ، والتي تعتمد بدورها على الكثير من العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض .

العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض :

تعتبر العناصر الطبيعية غير القابلة للتعويض محدودة في كميتها وذلك على الرغم من توفر امكانية اكتشاف المزيد منها ، الا ان استمرار ارتفاع معدل الاستهلاك السنوي من تلك العناصر كان قد أدى الى ارتفاع اسعارها مما يقود الى الاعتقاد بأن اسعار معظمها ستكون مكلفة للغاية بعد مرور حوالي ١٠٠ عام .

وبالإضافة الى محدودية هذه العناصر وارتفاع تكلفتها فان استمرار وصولها الى الدول الصناعية حيث ترتفع الحاجة اليها ، يتطلب استمرار وتطور العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة بين المنتجين في الدول غير الصناعية والمستهلكين في الدول الصناعية .

ومع استمرار اتجاه الدول المنتجة لتلك العناصر الى التحكم في مواردها وزيادة درجة سيطرتها عليها ، كمطيات تميم الناجم في بعض دول أمريكا الجنوبية ومصادف ضغط الدول المنتجة للبترول لرفع اسعار بترونها ، فان القضية السياسية التي تطرح تنظيم ملاقاة الدول الصناعية بالدول غير الصناعية ، سوف تصبح

حوالي ٧٠٠ مليون نسمة . اما اذا استمرت اتجاهات معدلات النمو السكانية على حالها فان عدد سكان العالم سيصل في حوالي سنة ٢٠٠٠ الى حوالي ١٤٠٠٠ مليون نسمة .

نمو الإنتاج الصناعي :

ان معدل نمو الإنتاج الصناعي كان يسير بمعدل اسرع من معدل النمو السكاني ، حيث وصل فيما بين سنتي ١٩٦٢ - ١٩٦٨ الى ٧ ٪ في السنة ، مما جعل معدل نصيب الفرد من ذلك الناتج يصل الى حوالي ٥ ٪ في السنة .

وبناء على المعدلات السابقة يتضاعف الإنتاج الصناعي مرة كل عشر سنوات بينما يتضاعف نصيب الفرد من ذلك الناتج مرة كل ١٤ سنة . الا ان هذا لا يعني مضاعفة مستوى معيشة الفرد ، وذلك بسبب سوء توزيع الناتج الصناعي بين مختلف الافراد والشعوب . ولما كان معظم الإنتاج الصناعي يتم في الدول الصناعية المتقدمة حيث تنخفض معدلات النمو السكانية ، وان القليل من الإنتاج الصناعي يتم في الدول المتخلفة حيث ترتفع معدلات النمو السكانية - فان استمرار الاتجاهات الحالية يؤدي الى تكريس الوضع الذي يزداد معه «الفني غنى والفقر اطلاقا» . وهكذا تساهم الاتجاهات الحالية في توسيع الفجوة التي تفصل الأغنياء من الفقراء ، وبالتالي تقود الى احتمال خلق المزيد من أسباب القلق النفسي والاضطراب السياسي والاجتماعي .

إنتاج الغذاء :

بينما يعاني حوالى ٥٠ - ٦٠ ٪ من سكان البلاد المتخلفة من سوء التغذية فان معدل الزيادة في إنتاج الغذاء في تلك البلاد لا يكاد يساوي الزيادة السكانية ، وبالتالي فانه لا يكاد يحافظ على المعدل الحالي لنصيب الفرد من الغذاء .

ولما كانت الأرض هي المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء ، وان مساحة الاراضي الممكنة زراعتها محدودة ، فان قدرة الأرض على اعادة المزيد من سكان العالم تبدو محدودة وشميعة . واذا افترض ان المعدل الحالي لنصيب الفرد من

أكثر الحاحا من القضية الاقتصادية التي تنجبه إلى تنظيم علاقة المنتجين بالمستهلكين .

التلوث :

إن استهلاك العناصر الطبيعية المختلفة يؤدي إلى تلوث الهواء والأرض والماء . وعلى الرغم من أن النظم البيئية الطبيعية تمتص جزءا كبيرا من هذا التلوث وتحوله إلى موارد أخرى نافعة أو غير ضارة بالحياة فإن درجة التلوث البيئي لا زالت في ارتفاع مستمر وذلك لأنها تتأثر طرديا بزيادة السكان وانتشار التصنيع .

والخلاصة أنه إذا استمرت أهداف الإنسان على حالها : زيادة السكان وزيادة درجة الرفاهية ، فإن الحياة الإنسانية سوف تصل حدودها النهائية في غضون المائة سنة القادمة . وعلى الرغم من أن استمرار نشاطات الإنسان الحالية سوف تصل بكل من المتغيرات المذكورة إلى حدودها النهائية ، فإنه من غير المعروف أي الغايات أو الحدود سيأتي أولا .

إن تقرير القضايا الأساسية التي طرحها دراسة « حدود النمو » من خلال تحليل التغيرات الهامة التي تساهم في تشكيل الحياة الإنسانية لا يمكن أن نهمس دون أن تأخذ في الاعتبار حقائق الحياة الاجتماعية وما تشمل عليه تلك الحقائق من إحصاءات متغيرة ومواقف اجتماعية متبدلة وتطلعات إنسانية متطورة . إذ يمتاز عالمنا الذي نعيش فيه بمميزات كثيرة تجعل من الصعب علينا أن نلم بها جميعا ... وقد يكون أهم تلك الخصائص :

١ - ديناميكية التطور الاجتماعي .

٢ - اتساع مجالات التخطيط المنظم وزيادة الاعتماد عليه ، كدليل للعمل من خلال حسابات عدم التأكد .

٣ - زيادة درجة تعقد الحياة الإنسانية مع زيادة صعوبة تحديد أثر المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية عليها .

٤ - ازدياد أهمية القرارات الإنسانية في تحديد معالم المستقبل من خلال الاعتماد المتزايد على المنطق والعقولة .

إن أعمال أثر العوامل الاجتماعية على مستقبل الحياة الإنسانية قد يكون أهم نقاط الضعف في هذه الدراسة ، وذلك بالإضافة إلى عدم إبراز أهمية ودور بعض الاتجاهات المثانية في المجتمعات المختلفة والتي قد يكون أهمها :

العمل على وقف التلوث ، الحد من استهلاك الطاقة ، إمكانية إنتاج الغذاء من موارد غير زراعية .

وعلى العموم فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في أنها تعمل على خلق وعي عام تجاه قضايا الحياة التي تشغل بال الإنسانية والتي مستحتمل المكانة الأولى بالنسبة لقضايا المستقبل . ومع ازدياد درجة وعي الإنسان لمشاكل حاضره ومستقبله فإنه يؤمل أن تكون هذه الدراسة حافزا لتوجيه العلماء إلى بحث قضايا المستقبل بأسلوب أكثر واقعية وبمقايير لا تعتمد النتائج الرياضية المحكومة بافتراضات محدودة بقدر اعتمادها على النتائج الاجتماعية المحكومة بافتراضات الواقع الحيائي للإنسان .

د. محمد وبيع

فِي سُوْسِيُولُوجِيَةِ الصَّرَاعِ العَرَبِي - الإِسْرَائِيلِي

تأليف : دكتور سعد الدين إبراهيم
الناشر : دار الطليعة - بيروت
الطبعة الاولى : فبراير ١٩٧٣
٢٧٦ صفحة - الثمن ٥٥٠ ق. ل.

اجتماعية واقتصادية . كما يعمل على تنظيم
عملية التعبير عن الطاقات العدوانية في النفس
البشرية . وقد يكون الصراع احيانا مخرجاً
للتعبير عن الشعور بالإحباط Frustration
الذي يتولد لدى الانسان .

بعض ملامح المجتمع الاسرائيلي

اعتمد رسم الايديولوجية الاسرائيلية على
مقومات عدة ، كان اهمها الدين اليهودي الذي
مد الصهيونية برباط تجميعي ، والدارونية
الاجتماعية Social Darwinism التي رأت
الصهيونية ان قانون البقاء لاصح ينطبق عليها .
كذلك تجد الايديولوجية الاسرائيلية اساساً
لها في الجدلية المادية والثالوثية للماديات والنظريات
القومية وروح البرولستانتية المسيحية .

ويعرض المؤلف هنا الى النمو السكاني
اليهودي في فلسطين ، الذي لم يكن يتجاوز سنة
١٩٠٠ ، ٢٥ ألف يهودي وصل عام ١٩٧٠ الى
٢ مليون و ٩٢٠ ألفا .

على ان هناك تناقضات اساسية في
المجتمع الاسرائيلي بين اليهود وسواهم وبين
اليهودية كدين والقومية الاسرائيلية ، ثم بين
اليهود الشرقيين والغربيين .

في قوانين الصراع

في الفصل الاول من هذا الكتاب يركز
المؤلف على دراسة نظرية لنظريات الصراع
المختلفة ، فيعرض لمفهوم الصراع اولاً ، من حيث
انه تصادم الارادات من جميع الوجوه ، حيث
تعتبر المظاهر الاقتصادية والتكنولوجية اهم
مظاهر ذلك الصراع الجديدة . اما الصراع
العربي - الاسرائيلي فهو شمولي حضاري لا
يقتصر فقط على الناحية القتالية .

وبخصوص النظريات ساق المؤلف مجموعتين :
احدهما تنظر له من وجهة نظر فلسفية تاريخية ،
وكمثال لها فلسفات ابن خلدون ، وارنولد
توينبي . وهي التي تركز على مراحل تطور
المجتمع ، او النظريات الدائرية Cyclical
التي تبدأ او تنتهي بالصراع . ومجموعة اخرى
تعنى بالدراسة التحليلية الميكروسكوبية للصراع .
اما الصراع العربي - الاسرائيلي فنجد له جذورا
في شتى النظريات ، حيث استفادت العقلية
الاسرائيلية من شتى النظريات وادارت الصراع
بكفاءة فائقة .

واذا كان الصراع امراً سلبياً في المجتمعات
الا انه يؤدي وظائف اجتماعية مثل الحفاظ على
كيان الجماعة ورأب خلافاتها ، ويخدم كوسيلة
للتنفيس عما يتراكم في النفس من مشاكل

الصراع الاعلامي

بين التثنية والبرجماتية

يبين الكاتب هنا التناقض الحاد بين العرب واسرائيل في المجال الاعلامي وبين اتجاهين عربيين :

١ - تقليدي : ينادي بمصادرة كل اصدقاء اسرائيل ومصادرة اعدائها ، والطريق هو مصيبة عربية اسلامية . ونحن نوافق الكاتب الدكتور ، بأن هذا الاتجاه ناقص وان لم يكن خاطئاً ، اذ ان هناك خلفيات اقتصادية ومادية وراء الصراع ، كما ان الصهيونية مذهب للسيطرة والاستغلال تدور في فلك الامبريالية العالمية .

٢ - تقدمي : ينادي بضرب المصالح الاستعمارية والقريبة كخطوة لتحرير فلسطين .

وهذا التصور اكثر تقدمًا وصوابًا وانفتاحًا على العالم .

ثم يعرض المؤلف لبعض القوى السياسية في المجتمعات القريبة وموقف اسرائيل والعرب من معادولها وكسب تأييدها من علمه ، وهم : الرعييون ، والمحافظون والاحرار ، والثوريون ، وقد افلحت الجهود الصهيونية مع اغلب هذه الفئات والقوى بينما لم يفتح العرب جسور الحوار مع اغلبها .

ومن اجل هذا فلا بد من نمو استراتيجية اعلام عربية جديدة ، تعتمد على « البرجماتية » وهي الحكم بنتيجة عمل ما على صلاحيته . فلا بد من كسب كل القوى في القرب ، فيخاطب الاشتراكيون العرب زملائهم الاشتراكيون في العالم ويحاول الوسط العربي « الاحرار » ، كما يتولى اليمين العربي محاوره الاغزاب المحافظة في القرب .

يؤكد المؤلف في الفصل الخامس ان حرب التحرير الشعبية الطويلة المدى هي الطريق ، ولا بد من حشد الجماهير لها وتمبئتها واختيار التكتيكات المناسبة .

الحرب الشعبية والتعبئة العامة

الجهل المطبق بالعدو هو سبب النكسة في عام ١٩٦٧ وذلك بالإضافة الى اتساع الفجوة

الأسسة الحاكمة في اسرائيل

كثير من المتغيرات ادت الى تحديد شكلها ، وذلك طبقاً لوجات الهجرة السبعة ومميزات افراد كل منها ، فغاش افراد الموجة الاولى عيشة عزلة لاستعلاء نظرتهم . كما تأثر افراد الموجة الثانية بالانكار الاشتراكية والصهيونية ، وحتى اليوم نرى القادة الاسرائيليين من سلالة هؤلاء .

واذا نظرنا الى ابعاد المؤسسة الحاكمة وجدنا ان هناك نموذجاً تعطيها لعضائها لا بد ان تنطبق عليه كل او معظم الخصائص التالية :

١ - ان يكون ضمن موجتي الهجرة ٢ ، ٣ ، او من اسرة منها .

٢ - مولود في أوروبا الشرقية او من ايون منها .

٣ - عاشت عائلته في قرى يهودية مغلقة وفي الاحياء الفقيرة في المدن قبل هجرتها لفلسطين .

٤ - متوسط التعليم ، وينحدر من اسرة طبقة عاملة او برجوازية مضغوطة ، والتحق بالهاجانات او بالبلانك او خدم في الجيش الاتكليزي قبل او اثناء الحرب العالمية .

٥ - عاش لفترة في الكيبولازيم .

ويتلخص اسلوب المؤسسة في القيادة والحكم في العمل على تأكيد سيطرتها من خلال « الهستادروت » وامتصاص او شراء من لم ينضروا تحت لوائها او عزلهم **Isolating** .

وبالنسبة للمستقبل يورد المؤلف بعض التنبؤات لا ستكون عليه صورة القيادة الاسرائيلية . « فالصبرا » (الولودون في فلسطين) سيؤلفونها وستكون اقل حماسة من سابقاتها كما سيشهد المستقبل زيادة تصنيع اسرائيل وزيادة نسبة اليهود الشرقيين مما سيجهد الطريق أمام نمو المركب العسكري الصناعي **Military Industrial Complex** .

وهو تحالف العسكريين والراساليين ، والذي من مصلحته استمرار حالة الحرب .

دولة صهيونية بالتوسع الدائم ، كما هدف بعد ١٩٦٧ الى تجميد الموقف على الخطوط اتجديده، وتفرغ الارض المحتلة من سكانها ، وتصفية المقاومة في سبيل تصفية القضية . وقد نجح العدو في خطته لوشوح الرؤيا لديه ولدمج الاستعمار له .

في مقابل ذلك لم توجد استراتيجية عربية محددة بل اعتمدت الحرب النظامية التي يتفوق فيها العدو . جاءت المقاومة الفلسطينية ولكنها بدأت في الانحدار حيث عملت عدة عوامل داخلية وخارجية على ذلك . وكان اهم العوامل الخارجية خلاف المقاومة مع مصر على مشروع روجرز . ومع انه كان من حقها رفضه ، الا ان الهجوم الاعلامي على القيادة الناصرية كان خطأ كبيراً وقمت فيه المقاومة مما اعطى للاردن فرصة الاستفراد بها .

ويؤكد المؤلف بعد ذلك وكتيجة اخيرة ان الكفاح المسلح هو الطريق الاوحد للخلاص ، فيجب ان يبدأ اطلاق النار على العدو ، ويجب ان تستمر مصر في حسب الاستنزاف رغم الخسائر الكبيرة التي قد تلحقها ، ورغم انه لا يتوقع ايضاً احراز النصر في مدة قريبة .

وسوف تتحمل مصر والمقاومة العبء كله، ومن اجل ذلك لا بد من :

١ - توحيد فصائل المقاومة والتغلب على مرض الطفولة اليساري داخل بعض منظمات المقاومة الفلسطينية .

٢ - ان تأخذ مصر حرب الاستنزاف عقيدة ووسيلة ، وان تحاول امتصاص كل الخسائر والاثار السبئية لضربة اسرائيلية شاملة .

عبد الرحمن فايز

الحضارية بيننا وبينهم . ولذا فان العمل من اجل التحرير يستلزم التعبئة العربية ، والتزام كل مرد عربي بتأدية دور مباشر او غير مباشر في المجهود العربي . وكان هناك عامل اخر التعبئة العامة العربية ، منها : عدم وجود الاحساس بالوطنية والقومية Citizenship and Nationhood ، وعدم وجود الوعي السياسي ، وعدم قدرة القيادة على استخلاص الدروس من الهزائم .

ان قيام جبهة وطنية موحدة يمنع او يحد من تدخل ذوى المصلحة الخاصة في شؤون المقاومة الفلسطينية . ومع انه كان من المفروض ان يتم ذلك فيما بين سنتي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، فان فشل المقاومة في تشكيل تلك الجبهة قاد الى مؤامرة التصفية عام ١٩٧٠ . واهم الاسباب الذاتية لعدم قيام الوحدة بين المنظمات الفلسطينية تعود الى الطامع الشخصية والبطولة السياسية . . واما الاسباب الموضوعية فاهمها تدخل الانظمة العربية واغراقها للساحة الفلسطينية بالمنظمات الدائرة في فلكها .

لذا لا بد من تحالف وطني يغوث طسى الجميع فرص التدخل والتصفية . وتعتبر منظمة « فتح » - حسب رأي الكاتب - هي رائدة التحالف الوطني المنتظر ، حيث هي صويرة مصفرة لذلك التحالف .

خاتمة

قسم المؤلف اطراف الصراع الى معسكر العدو ، معسكر المواجهة، معسكر الدم العربي، معسكر الدم الدولي ، ومعسكر المتفرجين العرب .

هدف العدو دائما لبناء مجتمع يهودي في

الكتب التي اصدرتها الجامعة تحت سلسلة مطبوعات الجامعة

المؤلف	العنوان	تاريخ النشر
١ - د. عبد المحي حجازي	المدخل للدراسة العلوم القانونية « الحق »	١٩٧٠
٢ - د. حسن صادق المصفاوي	شرح قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية الكويتي	١٩٧١
٣ - د. يحيى عبد العزيز الجمل	النظام الدستوري في الكويت مع مقدمة في المبادئ الدستورية العامة	١٩٧١
٤ - د. اسماعيل صبري مقلد	الملفات السياسية الدولية	١٩٧١
٥ - د. حازم البيلوي	النظرية النقدية	١٩٧١
٦ - د. سامي خليل	النظرية الاقتصادية	١٩٧١
٧ - د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لحدود مفردات اللغة العربية « الجدور الثلاثية »	١٩٧١
٨ - د. جمال زكريا قاسم	مختبرات من وثائق الكويت والخليج العربي « عرض وتطبيق »	١٩٧٢
٩ - د. محمود جمال الدين زكي	قانون العمل الكويتي	١٩٧٢
١٠ - د. عبد المحي حجازي	المدخل للدراسة العلوم القانونية « القانون »	١٩٧٢
١١ - د. عبد العظيم نصر	الطحايل	١٩٧٢
١٢ - د. علي حلمي موسى	دراسة احصائية لحدود مفردات اللغة العربية « الجدور غير الثلاثية »	١٩٧٢
١٣ - د. محمود جواد رضا	فلسفة التربية وتأثيرها في طريقة تفكير معلمي المستقبل « دراسة اجريت بجامعة بغداد »	١٩٧٢
١٤ - د. عزمي اسلام	الاستدلال الصوري « الجزء الاول »	١٩٧٢
١٥ - د. محمد رمزي طه الشاهر	النظرية العامة للقانون الدستوري	١٩٧٢
١٦ - د. محمد عبد الوهاب حويد	شرح قانون الجزاء الكويتي (القسم العام)	١٩٧٢
١٧ - د. محمود جمال الدين زكي	مقد الايجار في القانون المدني الكويتي	١٩٧٢
١٨ - د. محمد شفيق	القانون التجاري الكويتي	١٩٧٢
١٩ - د. علي حلمي موسى	احصائيات سمج لسان العرب « باستخدام الكمبيوتر »	١٩٧٢
٢٠ - د. محمد عبد العزيز ربيع	هجرة الكفايات العلمية	١٩٧٢
٢١ - د. رياض الشيخ	النمو الاقتصادي في الكويت « المشكلات والسياسات »	١٩٧٢
٢٢ - د. احمد الفندور	الاحوال الشخصية في التشريع الاسلامي مع بيان ما عليه العمل في محاكم الكويت	١٩٧٢

موجز الأبحاث المنشورة بالإنكليزية

أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر

د . إيليا حريق

الأوليين من القرن ١٩ أدى إلى إبعاد النظام المركزي في الإدارة .

ومع دخول الإنجليز الحديثة للشرق الأوسط تغير الأسلوب الاجتماعي وتقدمت أساليب التجارة وطرقها، حيث ازداد ارتباط الريف بالمدن. ومع أنه كانت هناك مدن تشكل حلقة اتصال بين الريف والمراكز التجارية في العالم، فإن الاتجاهات الصناعية وإحلال النقود محل نظام المعايضة أدت إلى بروز طبقة رجال الأعمال والتجارة التي سيطرت وكان لها نفوذ كبير في المجتمع. ومع ازدياد اعتماد اقتصاد الشرق الأوسط على الخارج في النصف الثاني من القرن ١٩ كثرت الديون التي أثقلت كاهل بعض دوله .

أما أساليب التحديث المختلفة فقد عملت إلى إزالة النظام الإقطاعي من الشرق الأوسط بكل مكان ينطه من مساوئ، وذلك على الرغم من بقاء بعض آثاره .

ويخلص الكاتب من ذلك إلى، إن اتساع نطاق السوق المحلية في الشرق الأوسط أدى إلى تعميق الشعور بالقوقية والانداء ، وعمل على تنظيم العلاقات بين الريف والمدن وبين الدولة والقوى الأخرى ، حيث أصبح الاكتفاء الذاتي أحد العناصر المميزة للسوق المحلية ، وتصنفت الظروف، الاجتماعية والاقتصادية للسكان .

يعرض هذا البحث ، لأثر السوق المحلية في الشرق الأوسط على العلاقات بين الريف والمدن . في البداية يوجد في البحث استعراض تاريخي للتطور الاقتصادي ونظيره في المنطقة . موضوع البحث حيث يذكر الكاتب بأن الملكية الزراعية الخاصة في الشرق الأوسط لم توجد قبل ق ١٩ ، إلا في نطاق محدود في الدولة العثمانية . ولأجل ذلك ندر التبادل التجاري بين الريف والمدن في الدولة الواحدة . لها انتعاش القلال من الريف إلى المدن مكان يتم ضمن نظام الضرائب والأتوات وليس في نطاق تبادل تجاري كال معروف لدينا . فالضرائب في إيران مثلا كانت تدفع على شكل محاصيلات . ويتضح من هذا أن اقتصاد المدن قد شككت فيه الزراعة جزاء هاما .

كما وعملت تشريعات الحكومة والسلطنة المركزية على الحد من العلاقات الاقتصادية بين الريف والحضر ، كذلك عدم كفاية المواصلات ، مما عمل أيضا على تضيق نطاق السوق المحلية.

ثم يذكر الكاتب أن أول بوادر التحديث كانت اتساع نطاق السوق المحلية ، كما أن احتكاك منطقة الشرق الأوسط بأوروبا الغربية في العقدين

مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية

لابن خلدون وأدم سميث

د. أسكنر النجدي

وتلك التي أوردها آدم سميث في مؤلفه « ثروة الأمم » ، كتقسيم العمل ، ومقررات الفقيه الحرية والاقتصادية . .

وقد خُص البحث إلى أنه لا يوجد ترقى إسمي في الأفكار الاقتصادية لكل منهما، وأن عدم إخراج هذه الأفكار لابن خلدون يعود إلى طبيعة الظروف التي ظهرت فيها الفكرة ، إذاً بينما ظهرت باللغة العربية منذ العالم الإسلامي والعربي في تلك الظروف تظف الإنتاج الفكري وأشهره .

يبين المؤلف أنه على الرغم من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت العصر الذي عاشه ابن خلدون ، وعلى الرغم أيضاً من أن موضوع مؤلفه « مقدمة علم الاجتماع » لم يكن اقتصادياً فإن الأفكار الاقتصادية التي أوردها فيه تميزت لفكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كالطبيبين وأدم سميث وغيرهم من الاقتصاديين .

ولابيات ذلك فإن المؤلف يفسر الأفكار الاقتصادية التي أوردها ابن خلدون في مؤلفه

انشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة

تذكور علي محمود عبد الرحيم

استاذ مساعد بقسم المحاسبة والمراجعة

— جامعة الكويت —

البيانات المعيارية المتاحة في المشروع .

— دراسة مقارنة لمشكل انشاء وتطوير المعايير في الشركات الصناعية تحت الدراسة .

الغلاظة والتوصيات

ويؤكد البحث على ضرورة استخدام الوسائط العلمية المتاحة ، لاعداد المعايير في الشركات الصناعية حيث ان هذه المعايير تمثل الأساس العلمي لعملية التخطيط والرتبة الإدارية إذ تستخدم هذه المعايير كأساس لاعداد الخطط وتنظيم الاداء وتبسيط الاتراكت وانفسها القرارات العلاجية المصححة .

يهدف هذا البحث إلى تقديم نتائج الدراسات الميدانية الخاصة بانشاء المعايير في الصناعة اد يقدم البحث دراسة انتقادية للمباني والطرق المستخدمة في انشاء المعايير في عدة شركات صناعية ، كما يعرض المشاكل المخطلة التي تقابل الإدارة عند انشاء وتطوير هذه المعايير . وينقسم البحث إلى عدة أجزاء تعلقها

— قياس الوقت المعياري .

— انشاء معايير للعمل المباشر عن طريق دراسة الوقت والحركة .

— اعداد معيار للعمل المباشر عن طريق

الميكمل العام

نظام المقررات

دراسة المواد العلمية التي يرغبها والتي قد يريد عددها عن المعدل أو يقل ، وبالتالي اعطاه فرصة تحمل مسؤولية الاختيار ومسؤولية الأعباء الدراسية التي يشعل بها .

٤ - يعطى الطالب المجد أو الأكثر ذكاء فرصة اتمام الدراسة الجامعية في فترة زمنية تقل عن ٤ سنوات ، بينما يعطى الطالب غير المجد أو الأقل ذكاء فرصة اتمام الدراسة الجامعية في فترة تزيد عن ٤ سنوات .

ولا كان للطالب الجامعي الحق في تحمل الأعباء الدراسية التي تتناسب مع قدراته ، فان اتممه للدراسة في فترة زمنية تزيد عن ٤ سنوات لا يعني بالضرورة رسوبه في أي مادة دراسية وبالتالي لا يترتب على اطالة فترة الدراسة الجامعية أية مشاكل نفسية أو تربوية . ويرتبط بالاطار العام لنظام المقررات اتباع القواعد التالية :

١ - نظام الفصول الدراسية ، حيث تقسم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين مدة كل منهما ١٥ أسبوعاً تقريباً ، وتقوم إدارة الكلية بتحديد موعد بدء ونهاية كل فصل دراسي .

٢ - استبدال نظام الامتحانات الحالي بما يكفل تقييم عمل الطالب لمدة مرات خلال كل فصل دراسي ، بحيث تشمل عملية التقييم على امتحان في منتصف الفصل الدراسي وآخر في نهايته على الأقل .

الاطار العام للنظام

١ - يقوم التخصص في هذا النظام على :

أ - تخصص رئيسي

ب - تخصص فرعي

ويمنح الطالب الجامعي الحرية الكاملة

تبدأ كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت مع مطلع العام الدراسي ١٩٧٢ / ١٩٧٤ م بتطبيق نظام المقررات كخطوة أولى قبل تميمه على كافة الكليات في الجامعة .

ولما كانت نظم التعليم الجامعي في البلاد العربية بحاجة الى عملية تقييم شاملة تأتي بنظم تعليمية متطورة تسير العصر ، فان نشر الاطار العام لنظام المقررات الذي يمتته كلية التجارة بعد دراسة مستفيضة لمزاياه وعيوبه ومدى ملائحته لطبيعة المجتمع العربي في الكويت سوف يخدم - في تقديرنا - كأحد المعايير المهمة أثناء القيام بعملية التقييم والإصلاح المطلوبة لنظمتنا التعليمية .

يمتاز نظام المقررات بمرونة عالية من المرونة والديناميكية مما يجعله من أكثر النظم التعليمية استعداداً لمواكبة التطور العلمي والتربوي واقرارها على الإستجابة لاحتياجات المجتمع المتطورة . ويهدف هذا النظام إلى اعداد الطالب الجامعي اعداداً علمياً يتناسب مع ميوله ومؤهلته وذلك من خلال مساعدته على اكتشاف مواهب وتنمية قدراته وتوجيهه الوجهة التي تخدم المجتمع وفي باحتياجاته .

ويعمل النظام على تحقيق أهدافه من خلال عمله على :

١ - منح الطالب الجامعي حرية الاختيار بين عدد كبير من المواد الدراسية التي مستقوم الكلية بتقديمها في التخصصات العلمية المختلفة .

٢ - منح الطالب الجامعي فرصة تغيير تخصصه العلمي في الوقت المناسب دون ان يترتب على ذلك ضياع كل الوقت الذي قضاه في الكلية .

٣ - يعطى الطالب فرصة الانتظام في

رابعاً : مواد التخصص الفرعي

وتقسم ايضا الى مجموعتين فرعيتين ،
احدها اجبارية ، والثانية تشمل المواد
الاختيارية .

توزيع الوحدات الدراسية المطلوبة للتخرج :

١ - ٢٢ وحدة دراسية « المواد العلمية
العامة » .

٢ - ٢٢ وحدة دراسية « على الاقل » مواد
التخصص الرئيسي .

٣ - ٢١ وحدة دراسية « مواد التخصص
الفرعي » .

٤ - استكمال الوحدات السابقة الى ١٢٠
وحدة دراسية على الاقل .

البرامج الخاصة :

تصمم كلية التجارة والاقتصاد والعلوم
السياسية كل عام عدد محدود من البرامج
الخاصة الهدف منها :

١ - محاولة ملافاة النقص الذي يعانيه
بعض الطلبة في بعض المجالات ، خاصة في
الرياضة واللغات .

٢ - تعميق معارف وتجارب الطالب في حقل
التخصص وذلك من خلال تكليفه بالقيام بمشروع
بحث ميداني معين تحت اشراف الكلية .

ويراهى في تصميم هذه البرامج وتنظيم
عملية اشتراك الطلبة بها القواعد التالية :

١ - تكون فترة تقديم هذه البرامج في اوقات
لا تتعارض مع اوقات الدراسة العادية، ويفضل
ان تتم في الفترة الممتدة بين نهاية فصل الخريف
وبداية فصل الربيع ومدتها حوالي ثلاثة
اسبوع .

ب - تمنح الكلية الطالب الذي يلتحق باحد
تلك البرامج ويكمل متطلباتها ٣ وحدات دراسية
على الاكثر .

ج - لا يحق لاي طالب ان يلتحق في اكثر
من برنامج واحد في فترة واحدة .

د - تفرض الكلية على تلك البرامج رسوما
اغلاقية تتناسب ومدى تكلفة البرامج بالنسبة
للجامعة .

لتحديد كل من تخصصه الرئيسي وتخصصه
الفرعي .

٢ - تشكل مجالات العلم التالية تخصصات
رئيسية وتخصصات فرعية في الكلية وهي :

١ - الاقتصاد .

ب - العلوم السياسية .

ج - ادارة الاعمال .

د - المحاسبة والمراجعة .

هـ - الاحصاء .

٣ - اما مجالات العلم التالية تشكل
تخصصات فرعية فقط وهي :

١ - التأمين

ب - الاجتماع

برنامج الدراسة**اولاً : المواد العلمية العامة :**

تشمل **الواد العلمية** التي تسرى **الكلية**
وجوب دراستها واجتياز علامة النجاح فيها
بالنسبة **لكافة الطلبة في الكلية** وهي :

١٢ وحدة دراسية لغة انجليزية .

٣ وحدات دراسية تاريخ العرب الحديث .

٣ وحدات دراسية فلسفة العلوم .

٣ وحدات دراسية النظام السياسي في
الكويت .

٣ وحدات دراسية حضارة اسلامية .

٦ وحدات دراسية ادوات تحليل موزعة
على الادوات التالية :

١ - الرياضة .

ب - الاحصاء .

ج - طرق البحث العلمي .

ثانياً : المواد الاختيارية :

تقدم الكلية عدداً من المواد العلمية التي
تقع ضمن مجموعة المواد الاختيارية وذلك
بالتعاون مع الكليات الاخرى في الجامعة .

ثالثاً : مواد التخصص الرئيسي

يقدم كل قسم علمي في الكلية مجموعة كبيرة
من المواد العلمية تقسم الى مجموعتين فرعيتين،
احدها اجبارية تستلزم متطلبات التخصص
بالنسبة للطالب دراستها ، والثانية اختيارية
يكون على الطالب ان يختار عددا منها .

الى وحدات دراسية مع توضيح المقررات البديلة التي يعفى الطالب من دراستها .

٣ - طلبات التحويل التي يتاخر تقديمها عن ١ سبتمبر بالنسبة للفصل الدراسي الأول وعن ١ يناير بالنسبة للفصل الدراسي الثاني يمكن النظر فيها لقبول الطالب للفصل الدراسي التالي .

الاستماع :

يمكن تسجيل الطلبة الذين لا تتوافر فيهم شروط القبول أو الطلبة الذين لا يسعون الى الحصول على شهادة جامعية من الكلية كمتسجلين في المواد التي يختارونها . ويتم عملية التسجيل بالنسبة لهؤلاء الطلبة في فترة التسجيل المتأخر . ويخضع هؤلاء الطلبة لما تقره الجامعة من قواعد بشأنهم . ولا تتم عملية التسجيل الا بعد الحصول على موافقة استاذ المادة المختص .

التسجيل :

تخضع عملية التسجيل للشروط الآتية :

١ - الطلبة الذين لا يسجلون في الموعد المحدد ويسجلون في موعد اقضاء اسبوعين من تاريخ انتهاء موعد التسجيل يدفعون رسوم « التسجيل المتأخر » وذلك بالإضافة الى رسوم التسجيل العادية .

٢ - حالات التسجيل التي تتخلف اكثر من اسبوعين واقل من ثلاثة اسابيع من بدء الدراسة بيت فيها عميد الكلية بناء على توصية لجنة شئون الطلبة على ان تتوفر فيها الشروط التالية :

١ - ان يكون لدى الطالب علم مقبول .
ب - ان يدفع كافة الرسوم الدراسية بما في ذلك رسوم « التسجيل المتأخر » .
٣ - يمكن لمساعد العميد لشئون الطلبة ان يعفى طلبة المنح غير الكويتيين من رسوم التسجيل المتأخر ويعتمد اجراءات التسجيل بالنسبة لهم .

٤ - طلاب البعثات والمنح الدراسية الذين يدرسون على نفقة جامعة الكويت او حكومة الكويت يعفون من رسوم الدراسة ولكن لا يعفون من رسوم اعادة الدراسة .

٤ - بعض المواد وقاعات الدرس المتخصصة تحتاج عملية التسجيل فيها الى اذن خاص من عميد الكلية .

تنظيمات أكاديمية

القبول :

يشترط في الطلبة الذين يتقدمون بطلبات القبول الى كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ان يتعرفوا الشروط التالية :

١ - ان تكون طلباتهم مستوفية لشروط القبول في جامعة الكويت والتي يمكن الحصول عليها من ادارة التسجيل في الكلية .

٢ - ان يتقدموا بطلباتهم الى ادارة التسجيل بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في موعد اقضاء ١ اغسطس بالنسبة للفصل الدراسي الاول (فصل الخريف) و ١٥ نوفمبر بالنسبة للفصل الدراسي الثاني (فصل الربيع) من كل عام .

٣ - وتضع أعداد المقبولين لسياسة القبول التي يقرها مجلس كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية .

التحويل من جامعات او كليات اخرى :

تخضع عملية قبول طلبات التحويل لامكانيات الكلية وسياساتها التي يقوم مجلس الكلية باقرارها . وعلى الموم فان سياسة قبول طلبات التحويل تخضع للقواعد التالية :

١ - الطلبة المحولون من جامعات تتبع نظام المقررات ومعترف بها من قبل جامعة الكويت تعتمد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية كافة المواد التي تتدخل في نطاق اعتبارات الكلية والتي يمكن اعتبارها نظائراً بديلة لقررات تدرس بالكلية وكان النجاح فيها بتقدير جيد او اكثر . اما المواد التي كان النجاح فيها بتقدير مقبول فلا تعتمد .

٢ - الطلبة المحولون من جامعات لا تتبع نظام المقررات ولكن معترف بها جامعة الكويت تقوم ادارة التسجيل بالتشاور مع الاقسام العلمية المختصة باعتماد المواد التي درست وكان النجاح فيها بتقدير جيد على الأقل وترجمتها

٢ - الطالب الذي ينهي ٢٤ وحدة دراسية او اكثر ولكن اقل من ٥٧ وحدة دراسية يعتبر في الفرقة الدراسية الثانية .

٣ - الطالب الذي ينهي ٥٧ وحدة دراسية او اكثر ولكن اقل من ٩٠ وحدة دراسية يعتبر في الفرقة الدراسية الثالثة .

٤ - الطالب الذي ينهي ٩٠ وحدة دراسية او اكثر يعتبر في الفرقة الدراسية الرابعة .

المعيد الدراسي للطلاب :

١ - لا يسمح لاي طالب ان يحمل في اي فصل دراسي اقل من (٤) مواد الا بوافقة مساعد العميد لشئون الطلبة .

٢ - لا يسمح لاي طالب ان يسجل في اي فصل دراسي اكثر من (٥) مواد دراسية الا بوافقة مساعد العميد لشئون الطلبة .

التفسيرات والنقاط :

اولا : ممتاز وتبدأ من ٩٠ - ١٠٠ وتقابلها : (A) ، وتقسّم الى شريحتين .

١ - (١) وتقابلها (A) وتعطى (٩) نقط
٢ - (٢) وتقابلها (A-) وتعطى (٨) نقط .

ثانيا : جيد جدا وتبدأ من ٨٠ - الى اقل من ٩٠ وتقابلها (B) وتقسّم الى ثلاثة شرائح مختلفة :

١ - (ب +) وتقابلها (B +) وتعطى (٧) نقط .

٢ - (ب) وتقابلها (B) وتعطى (٦) نقط .

٣ - (ب -) وتقابلها (B -) وتعطى (٥) نقط .

ثالثا : جيد وتبدأ من ٧٠ - اقل من ٨٠ وتقابلها (C) وتقسّم الى ثلاث شرائح مختلفة :

١ - (ج +) وتقابلها (C +) وتعطى (٤) نقط .

٢ - (ج) وتقابلها (C) وتعطى (٣) نقط .

٥ - موظفو جامعة الكويت الذين يدرسون في الكلية يعفون من رسوم الدراسة ولكن لا يعفون من رسوم اعادة الدراسة .

الارشاد :

يعين لكل طالب جديد مرشداً من بين اعضاء هيئة التدريس من القسم العلمي التابع له الطالب بالكلية ويكون المرشد مستعداً للالتقاء بالطالب في اي وقت اثناء السنة الدراسية . ويكون من واجبات المرشد ان يساعد الطالب في تحديد اهداف الدراسة واختيار المواد المختلفة التي يسجل فيها ، كما يحاول امداده بالمعلومات التي يحتاجها عن مختلف نشاطات القسم العلمية خاصة فيما يتعلق بالمواد التي يقوم القسم بتدريسها . وبالإضافة الى هذا يمكن للطلاب ان يستعين بالمرشد في محاولة ايجاد الحلول المناسبة لما قد يواجهه من مشاكل . اما الطلبة الجدد فيعين لهم جيمعا مرشداً او اكثر (Freshman Advisor) ليقيم بالمهام سالفه الذكر .

الوحدات الدراسية :

١ - تحدد عدد الساعات الاسبوعية لكل مادة بثلاثة (٣) ساعات تقدم اسبوعيا على فترتين على الاقل . ويضاف الى بعض المواد ساعة او ساعتين اسبوعيا كمساعات عملية او تطبيقية .

عدد الوحدات الدراسية بالنسبة لكل مادة تساوي عدد ساعات المحاضرات الاسبوعية . اما الساعات العملية فيشارك للقسم العلمي المختص اقتراح عدد ما تساويه من وحدات دراسية .

٢ - تحدد عدد الوحدات الدراسية المطلوبة للتخرج من الكلية بمائة وعشرين (١٢٠) وحدة دراسية على الاقل Credit Hour . ولا يسمح للطلاب ان يجتاز بنجاح اكثر من (١٥٠) وحدة دراسية اثناء دراسته . ولا يجوز استمرار تسجيل الطالب لفترة تتجاوز (١٤) فصل دراسي .

تعديد السنة الاكاديمية للطلاب :

١ - الطالب الذي ينهي ٢٤ وحدة دراسية يعتبر في الفرقة الدراسية الاولى .

٢ - بالنسبة الطلبة الذين يجتازون ٥ وحدة دراسية على الأقل بنجاح ، يجب ألا يقل المعدل العام لتقدير الطالب في مواد التخصص الرئيسي في نهاية كل فصل دراسي من ٣ نقاط والا يوضع الطالب على قائمة الإنذار الخاصة بالتخصص الرئيسي وعليه أن يرفع معدله العام إلى المعدل المطلوب في التخصص الرئيسي خلال الفصلين الدراسيين التاليين لوضعه على قائمة الإنذار . وإذا فشل الطالب في رفع اسمه من قائمة الإنذار وجب عليه أن يغير تخصصه .

مربة الشرف وتقديرات التخرج :

١ - الطالب الذي ينهي في أي فصل دراسي ١٥ وحدة دراسية أو أكثر ويحصل على معدل عام يساوي (٧) نقاط أو أكثر يوضع اسمه على قائمة الشرف . وتصدر الكلية في نهاية كل فصل دراسي قائمة باسماء طلبة الشرف ولكرمهم بالطريقة التي تراها مناسبة .

٢ - الطالب الذي ينهي دراسته في الكلية ويحصل على معدل عام يساوي (٨) نقاط أو أكثر يمنح درجة البكالوريوس « بامتياز مع مرتبة الشرف » بشرط أن ينهي دراسته في غضون (٨) فصول دراسية على الأكثر ولا يكون قد حصل على تقدير أقل من جيد في أي مادة .

٣ - الطالب الذي ينهي دراسته في الكلية ويحصل على معدل عام يساوي (٧) نقاط أو أكثر ولكن يقل عن (٨) نقاط يمنح درجة البكالوريوس « بامتياز » .

٤ - الطالب الذي ينهي دراسته في الكلية ويحصل على معدل عام يساوي (٦) نقاط أو أكثر ولكن يقل عن (٧) نقاط يمنح درجة البكالوريوس بتقدير « جيد جدا » .

٥ - الطالب الذي ينهي دراسته في الكلية ويحصل على معدل عام يساوي (٣) نقاط أو أكثر ولكن يقل عن (٦) نقاط يمنح درجة البكالوريوس بتقدير « جيد » .

٦ - لا تمنح كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية درجة البكالوريوس لأي طالب يقل تقديره العام عن (٣) نقاط .

قواعد الامتحانات :

١ - يجري تقييم الطالب أثناء سير الدراسة عدة مرات في كل فصل دراسي .

٢ - (ج -) وتقابلها (- C) وتعطى (٢) نقط .

رابعا : مقبول وتبدأ من ٦٠ - أقل من ٧٠ ويرمز اليها (د) وتقابلها (D) وتعطى (١) نقطة .

خامسا : ضعيف وتقل عن ٦٠ ويرمز اليها (هـ) وتقابلها (F) وتعطى (صفر) من النقاط .

الملاحظة النهائية في أية مادة تساوي (١٠٠) .

ويحسب التقدير العام بالنسبة لأي طالب خلال فترة التحاقه بالكلية أو بعد انتمام الدراسة فيها تبعا للخطوات التالية :

١ - ي ضرب عدد الوحدات الدراسية لكل مادة سجل فيها الطالب في عدد النقاط التي حصل عليها وتجرى هذه العملية بالنسبة لكل مادة على حدة .

٢ - يجمع حاصل عمليات الضرب المختلفة الناتجة من أمام الخطوة رقم (١) .

٣ - ينقسم الناتج من عملية الجمع في الخطوة رقم (٢) على عدد وحدات المواد الدراسية التي سجل فيها الطالب .

قواعد تغيير تخصص الطالب :

يمكن الطالب أن يغير تخصصه الرئيسي بشرط ألا يزيد الوحدات الدراسية التي اجتازها عن ٨٠ وحدة .

العقوبات الأكاديمية :

١ - يوضع الطالب على قائمة الإنذار إذا قل متوسط تقديره العام في نهاية كل فصل دراسي عن :

١ - ٢/٣ نقطة إذا كان الطالب لم يجتز بنجاح ٥٨ وحدة دراسية .

ب - ٣ نقاط إذا كان الطالب قد اجتاز ٥٨ وحدة دراسية أو أكثر .

وعلى الطالب أن يرفع معدله العام إلى المعدل المطلوب خلال الفصلين الدراسيين التاليين لوضعه على قائمة الإنذار والا يعتبر الطالب مفسولا .

لا تمنى حالات الانسحاب الكلي صاحبها من دفع رسوم إعادة الدراسة بالنسبة للمواد التي تم الانسحاب منها .

الحضور والغياب :

١ - يجب ان يواظب الطلبة على حضور كافة المحاضرات والدروس العملية والتطبيقية .

٢ - الطالب الذي يتغيب ثلاث ساعات من الحضور في أي مقرر يتولى استاذ المادة تبليغ مساعد عميد الكلية لشئون الطلبة لانتداه لاندازه اوليا .

٣ - الطالب الذي يتغيب ثلاث ساعات أخرى (مجموع ٦ ساعات) في أي مقرر يتولى استاذ المادة تبليغ مساعد عميد الكلية لشئون الطلبة لانتداه لاندازه ثانيا .

٤ - الطالب الذي يتغيب ثلاث ساعات أخرى (مجموع ٩ ساعات) في أي مقرر يتولى استاذ المادة تبليغ مساعد عميد الكلية لشئون الطلبة لانتداه لاندازه اخيرا .

٥ - اذا تغيب الطالب اكثر من ٩ ساعات في أي مقرر يعتبر رسابا في هذا المقرر .

الانقطاع عن الدراسة :

١ - اذا انقطع أي طالب من الدراسة لمدة فصل دراسي واحد أو فصلين دراسيين فإنه يسمح له بمواصلة الدراسة في الكلية على شريطة ألا يكون قد فصل من جامعة أخرى وذلك بعد تقديم طلب إعادة قيد .

٢ - أي طالب ينقطع من الدراسة لمدة تزيد عن فصلين دراسيين ولا تزيد عن أربعة فصول دراسية - يسمح له بالعودة إلى مواصلة الدراسة على أن يعيد دراسة كافة المواد التي كان تقديره فيها يقل عن جيد ويلتزم بالقرارات المطبوعة في السنة التي يعاد فيها قيده .

٣ - أي طالب ينقطع عن الدراسة لمدة خمسة أو ستة فصول دراسية يسمح له بالعودة إلى الدراسة على أن يعامل كأي طالب مستجد في الكلية ، طبقاً للشروط التي تحددها لهم لجنة شؤون الطلبة بالكلية .

٢ - يجري امتحان عام في حوالي منتصف الفصل الدراسي تحدد إدارة الكلية مواعيده .

٣ - بعد اسبوع من انتهاء امتحانات نصف الفصل الدراسي يقوم استاذ المادة بتبليغ مكتب مساعد العميد لشئون الطلبة نتائج الامتحانات بالنسبة لطلبعه ، أما التقدير النهائي في كل مادة فيسلم لإدارة التسجيل وذلك خلال اسبوع من انتهاء موعد الامتحان .

٤ - تكون العلامة التي تعطى للامتحان النهائي الذي يعقد في نهاية كل فصل دراسي ٥٠ ٪ من العلامة الكلية .

٥ - يبلغ الطلبة أو الجهات المعنية - في حالة طلبة المنح الدراسية - كتابياً بنتائج الامتحانات بعد ظهورها مباشرة عند نهاية كل فصل دراسي .

نظام الانسحاب :

١ - يمكن لأي طالب ان ينسحب من مادة أو اكثر من المواد التي سجل فيها خلال فترة الانسحاب والتي لا تتعدى نهاية الاسبوع الخامس من بدء الدراسة .

وإذا كان عدد الوحدات الدراسية التي ستبقى مع الطالب بعد الانسحاب يقل عن (١٢) وحدة دراسية فإن عملية الانسحاب تحتاج إلى موافقة مساعد العميد لشئون الطلبة . وفي مثل هذه الحالة لا تسجل المادة أو المواد التي تم الانسحاب منها في سجل الطالب .

٢ - يمكن لأي طالب - في الحالات الاستثنائية - أن ينسحب من الدراسة في أحد الفصول الدراسية ، والقصد بالحالات الاستثنائية المرض الذي يلزم صاحبه الفراش بإحدى المستشفيات والعوارض النفسية التي تمنع صاحبها من مواصلة الدراسة ، وحالات السفر الاضطرارية ، وتخضع عملية الانسحاب الكلي لوافقة لجنة مكونة من رئيس القسم العلمي المختص، ومساعد العميد لشئون الطلبة ومدير إدارة التسجيل .

وفي مثل هذه الحالة تظهر حالة الانسحاب في سجل الطالب الدراسي .

مدة الإقامة الإجبارية بالجامعة للمحولين من جامعات أخرى :

لا يمنح أي طالب درجة البكالوريوس من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية إلا إذا درس في هذه الكلية ٣٠ وحدة دراسية على الأقل ، وكانت ١٢ وحدة دراسية منها من مواد التخصص الرئيسي . تقديره العام فيها لا يقل عن جيد : وذلك بالإضافة إلى استيفاء كل متطلبات التخرج من الكلية .

متطلبات التخرج :

لكي يحصل الطالب على درجة البكالوريوس عليه أن يكمل المتطلبات الآتية :

- ١ - أن يتم دراسة ١٢٠ (وحدة) على الأقل
- ٢ - أن لا يقل معدله العام عن ٣ (نقاط)
- ٣ - أن لا يقل معدله في مواد التخصص من ٣ (نقاط) .

الرسوم الدراسية :

تقوم الكلية بتحصيل بعض الرسوم من الطلبة ، ولجلس الكلية أن يشير تلك الرسوم بالزيادة أو النقصان ، على أن تنشر التفسيرات التي يقرها المجلس قبل فصل دراسي كامل من بدء تطبيقها ، ويمكن تصنيف الرسوم كما يلي :

١ - رسم تسجيل مقداره (٥ د.ك.) ويشمل هذا المبلغ رسوم مختلف النشاطات الرياضية والاجتماعية والتأمينات المكتبية .

٢ - رسم تسجيل متاخر ومقداره (١٠ د.ك.) .

٣ - رسم دراسة يدفع عن كل مقرّر دراسي ومقداره (٢ د.ك.) .

٤ - رسم « إعادة دراسة » يدفعه الطالب عن كل مقرّر يعيد التسجيل فيه ومقداره (١٠ د.ك.) .

تقرير عن مداولات المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب

د. عبد الفتاح قنديل

زال اقتصاد سوق . وان الضعف الاساسي هو ندرة العنصر البشري .

اما بحث الدكتور عبد الوهاب مطر عن الزراعة . فقد اثار تساؤلات عديدة في المناقشات حول اسباب انخفاض مساحة الاراضي المزروعة في العراق . واثار قانون الإصلاح الزراعي على الاراضي التي سخطها القاتنون . وقد شككت بعض التساؤلات في امكان السماح بتخطيط اشتراكي شامل لقطاع الزراعة . وخاصة في اطار وجود قطاع خاص كبير . واثار التساؤل حول افضلية التخطيط التاشيري .

كذلك نوقش بحثان تطبيقيان آخران . احدهما عن تجربة التخطيط بجمهورية السودان الديموقراطية ، أعده الدكتور ظافر البشري ، وقدمه الدكتور جلال امين . أما البحث الآخر فتناول التخطيط في شمال افريقيا ، وأعده الدكتور سمير امين ، وقدمه الدكتور ادمون مصفور .

وقد تعرض البحث الاول لاهم الازم الخطة المشرية التي انتهت عام ١٩٧١ ، بالنسبة لزيادة الناتج الاجمالي ، وتخصيب الفرد ، والاستهلاك العالي ، ولكن البحث حذر من الثقة الكاملة في الاحصاءات المقدمة لعدم دقتها . وجاء في تعقيب الدكتور المشري على البحث ان ما يمكن استخلاصه هو ان دخل الفرد ارتفع من ٢٧ جنيه سوداني الى ٤٠ جنيه في الفترة ٦٠ - ٦٦ ثم انخفض بعد ذلك . وطالب بعمل شيء أكثر من مجرد تصديق المشاكل .

وتناول البحث الثاني التخطيط في شمال

العراق المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب بالكويت في الفترة من ١٧ - ٢٠ مارس / ١٩٧٢ . وكان موضوع « التخطيط للتنمية في البلاد العربية » وقد قدمت للمؤتمر عدة ابحاث تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة : اذ تناولت بعض ابحاث تجربة التخطيط في هذا البلد العربي او ذاك ، بينما اتصف البعض الآخر بصفة العمومية ، حيث عالج مشاكل معينة في التخطيط على الصعيد العربي بوجه عام . وبالرغم من كثرة عدد البحوث التي قدمها المؤتمر في هذه الحلقة ، الا ان البحوث التي نوقشت فعلا في جلسات المؤتمر كانت عشرة بحوث ، اما البحوث الاخرى فقد اكتفي بتوزيعها مطبوعة على اعضاء المؤتمر .

تكان ضمن البحوث العشرة التي نوقشت في المؤتمر بحثان عن التخطيط في العراق . الاول بعنوان « تخطيط الانماء الاقتصادي : التجربة العراقية » وقدمه الدكتور طاهر كتمان . والثاني بعنوان « التخطيط الزراعي في العراق » وقدمه الدكتور عبد الوهاب مطر . وقد ناقش البحث الاول تجربة التخطيط قبل يوليو ١٩٥٨ وبعدهما . وأوضح الباحث ان الخلل الرئيسي في برامج الاعمار قبل ١٩٥٨ ينحصر في ضعف الارتباط بين سياسة الانماء لرئع مستوى المعيشة ، وسياسة الانماء لتوسيع السوارد الطبيعية . ولخص الباحث تقسيمه للخطة بعد ١٩٥٨ في عرض التحسين في الخطط رغم بعدها عن الكميات ، وضعف العلاقة بين اهداف السياسة الانمائية من جهة ، وترجمة ذلك الى مشاريع فعلية . واختتم الباحث بان الإصلاح يتطلب اطلاق الحوافز والمبادرات الفردية ، لان الاقتصاد لا

« النماذج الرياضية في التخطيط » وقد تضمن مناقشة استخدام الرياضة ، مثل نموذج هارود ودومار ، وتحليل المستخدم النتج بنوعيه الاستاتيكي والديناميكي ، ثم اشارت الى بعض اوجه القصور في استخداماته . كذلك ناقش البحث استخدام البرامج الخطية ، الذي يكاد يكون عاما في الدول المتقدمة . وتعرض الجزء الثاني من البحث لتجربة الدول العربية في استخدام الرياضة ، ووضحت الباحثة انغمس ان التجربة العربية تضمنت الاخذ ببعض الاساليب الرياضية ، الا انها لم تشر الى معايير الاستثمار او تقييم المشروعات ، او المعاملات الفنية . وقد اشارت الباحثة الى الصعوبات التي تكثف استخدام الرياضة في التخطيط ، ومنها صعوبة توصيف اهداف او وضعها في صورة متغيرات . وكذلك صعوبة توفر البيانات الدقيقة على وجه الخصوص . وقد عقب على البحث الدكتور سيري زايد ، وركز على ما رآه ان الثغرة الرئيسية : ان الانتفاع بالنماذج الرياضية يجب ان يكون مشروطا بكونها داخل اطار يحل المشكلة الاجتماعية ومستوى معيشة الفرد . وقد ابدى المشتركون في النقاش مثل د. الامام ، آراء مشابهة لراي المقيب ، وطرح لذلك فكرة النموذج الرياضي الشامل ، ولو ان ينمائه يحتاج الى وقت طويل .

وقدم الدكتور محمود الشافعي بحثا بعنوان « التخطيط الاشتراكي وطوره » ، اوضح فيه ما اسماء السمات الرئيسية للتخطيط الاشتراكي ، ولخصها في مركزية التخطيط ، والشمول ، ووجود قطاع عام ، والربط العضوي بين مختلف العناصر المكونة للمجتمع الذي يتم من اجله التخطيط . وقد اتى المقيب (د. احمد مراد) على تليط البحث الضوء على وحدة اعداد الخطة وتنفيذها ، كما اتى على ايضاح البحث مفهوم المحاسبة الاقتصادية باعتباره أداة الإدارة الاقتصادية . ودارت حول البحث والتعقيب مناقشات اشترك فيها عدد غير قليل . وكانت ابرز نقاط المناقشة هي ما اثير حول جدوى تسمية البحث « التخطيط الاشتراكي » (د. صايغ) اذا كانت السمات التي ذكرها الباحث تنطبق على أي تخطيط . كذلك اثار البعض (د. حازم البلاوي) التساؤل مما اذا كان

افريقيا . وخلص الى عدة استنتاجات منها انخفاض متوسط الدخل بعد انتهاء الاستثمار . مع حدوث تحسن في التوزيع ، كما اشار الباحث الى حدوث بياض في الانتاج الزراعي ، وارتفاع في نسبة البطالة في المدن . كذلك تعرض الباحث لا اسماء بزيادة ضراوة التمييز الطبقي بعد الاستثمار . وقد علق الكثيرون على البحث ، واختلف البعض حول النتائج التي توصل اليها . كما اشار البعض الى ان البحث لم يتناول في الواقع تجربة التخطيط في شمال افريقيا وانما مشكلة تصفية الاستثمار وما بعد ذلك .

اما البحوث الستة الباقية فقد عالجت مسائل لها صفة العمومية بالنسبة للعالم العربي ، ودارت حولها كثير من المناقشات ، المثيرة احيانا ، ونستعرض فيما يلي بعض الملحاحات المتصلة بهذه البحوث .

نوقش بحث الدكتور يوسف صايغ ، وموضوعه « تجربة التخطيط في العالم العربي » . وقد تعرض الباحث لمفصّل التجربة العربية من خلال تسع زوايا نظر ، لمعرفة اوجه التشابه والاختلاف بين البلدان العربية . وقد عالج هنا : ضرورة وجود استراتيجية اتمالية ، وانتهى الى ان التجربة العربية مقصرة في هذا الشأن ، وضرورة الاستقرار السياسي القرون بالمشاركة ، وخلص الى ان معظم البلاد العربية الاخسدة بالتخطيط لا تتمتع بذلك ، وعلاقة الانجازات بالتوقعات ، ووضح ان التجربة من هذه الزاوية كانت غير طيبة ، ومنهجية التخطيط ، وبيان ان وضع الخطة في قاعات السلطة المركزية هو الطبيعة السائدة ، الى غير ذلك من الامور . ورغم ذلك فقد انتهى في بحثه على رنة تفاؤل . غير ان الدكتور جلال امين في تعقيب لم يشاركه هذا التفاؤل ، بل انه ابدى تشككا في ان يكون النفع الذي عاد على البلاد العربية من التخطيط اكثر من النفعات التي تحملتها . كما انتقد الدكتور جلال امين التركيز الشديد على فكرة التخطيط الشامل وشارك بعض اعضاء المؤتمر الدكتور امين هذه النظرة ، اذ يرى الدكتور خير الدين حسب ان التخطيط التاشري قد يكون الفضل في حالة ندرة البيانات .

وكان بحث الدكتور هناع خير الدين بعنوان

التعاون العربي . كما أخذ البعض على الباحث أنه لم يشر إلى أي جهد سابق في هذا المجال ، مثل ورقة الدكتور إبراهيم شحاته عام ١٩٦٥ ، أو الجازات مؤتمر دمشق عام ١٩٧١ .

وركو بحث الدكتور رياض التقيب ، وعنوانه « التخطيط واعداد المخطط » على ضرورة زيادة الوعي التخطيطي ، عن طريق ادخال التنقيف التخطيطي الى الجامعات والمدارس ، وزيادة نشاطات البلدان العربية في مجال تخطيط المدن والتخطيط الاقليمي . وغرب الدكتور التقيب أمثلة عديدة من نسبة همدد المدارس التخطيطية في الولايات المتحدة الى عدد السكان ، وزيادة الاهتمام بتخطيط المدن وجمعيتها . كما أوضح ضرورة تكامل المعرفة في هذا المجال بحيث لا يصلح المخطط الاقتصادي وحده ولا المهندس وحده ، ولا المخطط اجتماعي .. الخ . وقد ثارت مناقشات حامية (د. جلال أمين) حول الاهمية النسبية لموضوع تخطيط المدن بالنسبة لبلاد العربية ، وأن هذا نوع من الترف ، واستيراد لمشاكل الغرب . وقد دافع البعض (د. محمد ربيع) عن وجهة نظر الباحث ، وأوضح أن البلاد النامية ، والبلاد العربية جزء منها ، تسير على نفس الدرب الذي سارت عليه الدول المتقدمة ، ومن لم لا بد أن تواجه نفس المشاكل . وأوضح بالإحصاءات التي أصدرها الأمم المتحدة النسبة الكبيرة من عدد السكان في العالم التي ينتظر أن تقيم في المدن في الثلاثين سنة القادمة ، والعالم العربي ليس استثناء في هذا المجال .

كل هذا يؤكد ضرورة الاهتمام بتخطيط المدن حتى في العالم العربي .

د. عبد الفتاح قنديل

التخطيط يشمل تخطيط الاهداف كما يرى الباحث ، أم أن الاهداف مسألة سواسية لا يتم اختيارها بطريقة علمية .

وكان بحث الدكتور محمد محمود الامام بعنوان « تخصيص أم تنمية الموارد » مثيراً للخيال . ويتلخص في ضرورة البحث عن نموذج طويل المدى مثل نموذج Mrs Adelman بدلاً من التصالح المألوف مثل هارود - دومان ، أو كالتسكي . وقد أثار البحث ، وتعقيب الدكتور محمد الخجا عليه ، مناقشات حية بلورت فيما وافق عليه الباحث نفسه في أن وضع عنوان البحث بهذه الصورة لا يعني أن التخصيص والتنمية بديلان يتم الاختيار بينهما ، ولكن المهم في ذلك كله هو نقطة الانطلاق : هل هي العمل على اتساع الموارد ، أم أن نقطة الانطلاق هي اتخاذ افضل قرار لتخصيص الموارد في ظروف معينة ، وهي عادة ظروف قصيرة المدى . ذلك أن نقطة الانطلاق من نقطة الموارد تعطي نتائج مختلفة في التكنيك وخلاله . وقد لخص البعض هذه القابلة في العنوان بما يجري عادة في مجال التنمية ، مثل هذا التركيز على الزراعة أم الصناعة ، أو التركيز على عدالة التوزيع أم زيادة الانتاج (د. مصطفى السيد) .

وتناول الدكتور سلطان أبو علي في بحثه « تنسيق المخطط والتكامل الاقتصادي » ، وعقب على البحث الدكتور محمد دياب . وقد سلم الباحث ابتداء بأهمية التعاون الاقتصادي العربي ، ثم انطلق إلى مناقشة أسباب عدم نجاحه حتى الآن . وركز الباحث على الأسباب السياسية في هذا المجال . وقد خالف البعض (د. علي حتيه) الباحث هذه النظرة ، وأشاروا إلى أسباب اقتصادية واجتماعية ، ونادوا (د. القنود) بضرورة ائتناع التوامد بأهمية هذا

language instruction in the Faculty can now be adopted and implemented beginning September, 1973. The details of this plan constitute the Part II of this report.

II. Recommendations

1. That an English language unit be established in the Faculty of Commerce, Economics and Political Science, with the co-operation of the English Department.

Such a unit would consist of a coordinator and a staff of English language instructors (see // 4 below) whose full time job is teaching English to the students of the above Faculty.

The advantages of establishing such a unit include: better coordination with other faculty members in the «major» specializations; developing awareness of the special English language needs of the students and expertise in meeting these needs, providing for continuity and an «esprit de corps» among the English language staff; and pulling together the resources of a number of qualified teachers in a sustained effort to continually revise and improve the English language course offerings in the Faculty.

2. That an English language curriculum be established specifying objective, number, content and sequence of courses, teaching methods, instructional materials, etc. The number of required English language courses should be at least six 3-credit-hour courses, four (i.e. 12 credit hours) in the first year and two (i.e. 6 credit hours) in the second year. (See Appendix)
3. That the class size for English language courses not exceed twenty students.
4. That a sufficient number of qualified instructors (preferably with an M.A. degree in Teaching English as a Foreign Language) be hired immediately.
5. That students be required to take at least one course in their field of specialization in English in each of the third and fourth years.
6. That plans for building a large language

laboratory to serve this program be made as soon as possible.

7. That the American University in Cairo (AUC) be contracted to provide through its English Language Institute (ELI), any or all of the services listed below as needed :
 - a. Training of language laboratory technicians at AUC. (If plans for installing several mobile lab units for operation next February are approved, three technicians should be hired and sent to AUC for 6-8 weeks of training in the operation and maintenance of language laboratories. They should have a technical school certificate with specialization in electronics and transistors. The proposed time for this training period at AUC would be October-November, 1973. When they finish their training, they would go back to Kuwait University accompanied by AUC's Head Technicians who would supervise installing the lab units and getting them ready for operation by January.)
 - b. Providing language laboratory materials and training courses in developing such materials.
 - c. Providing short-term consultants to help with the implementation and evaluation of the different aspects of the program, such as testing, instructional materials, language laboratory and audio-visual aids, teaching methods, etc.
 - d. Training to the M.A. level in Teaching English as a Foreign Language prospective instructors for the program.

Respectfully submitted
by
Dr. Yehia A. El-Ezabi
Assoc. Prof. and Director
English Language Institute
American University in Cairo

June, 1973

**REPORT ON
DISCUSSIONS HELD AT KUWAIT
UNIVERSITY BETWEEN THE
FOURTH AND THE SEVENTH
OF JUNE, 1973**

**ON
THE SUBJECT OF ESTABLISHING
AN ENGLISH LANGUAGE PRO-
GRAM IN THE FACULTY OF COM-
MERCE, ECONOMICS AND POLITI-
CAL SCIENCE**

At the invitation of Dr. Hassan al-Ibrahim, Dean of the Faculty of Commerce, Economics and Political Science, the writer visited Kuwait University between June 4th and 7th, 1973, to consult with members of the administration and staff of the Faculty and of the English Department of Kuwait University on the establishment of appropriate English language requirements for the students of that Faculty.

In a series of meetings, the discussion dealt with the following topics :

1. The objectives of English language instruction in the Faculty.
2. The general standard of English language proficiency among entering students.
3. The present English language requirements.
4. Textbooks and other instructional materials.
5. Teaching aids.
6. ~~Small~~
7. Possible assistance from the American University in Cairo.

The outcome of these discussions is summarized in the following report which consists of two parts :

- I. Summary of Discussions
- II. Recommendations

I. Summary of Discussions

1. The objectives of English language instruction in the Faculty were identified as equipping the student with a level of competence in speaking, aural comprehension, reading and writing of the English language basic to developing a capability in the use of the language, both receptively and productively, in his field of specialization. It was clear that the importance of developing such a capability could not be overemphasized in view of the amount and scope of subject matter literature available in English in the different fields of specialization. It was further noted that, while the importance of developing the various language skills could

not be undermined, the reading skill in particular should receive special emphasis since it is the one skill which guarantees an access to the printed literature of the field not only during the four years of university study but also afterwards.

2. Inevitably, the present level of English proficiency among entering university students provides the starting point in any realistic strategy for achieving the above-mentioned objectives. It is a fact that, for various reasons which lie beyond the scope of this report, the secondary school is not doing its job in this respect. The typical secondary school graduate today can hardly and productively, in his field of specific academic purposes, or indeed for any functional purpose. This situation immediately places a tremendous burden on the university if it is to provide quality education. (Further confirmation of this came to the writer during his visit to the University in the form of sample examination papers written by second-year English majors.)
3. With this handicap as a «given», there is also the widespread feeling of dissatisfaction with the results of English language instruction of Kuwait University which, it should be added, is not alone among Arab universities in this predicament. The reasons include insufficient instructional time, lack of motivation on the part of students, difficulty of securing appropriate instructional materials, shortage of qualified teachers, and lack of supporting facilities.
4. The Faculty of Commerce, Economics and Political Science is now in a good position for initiating basic changes in this situation. With plans underway for converting to the course-credit system beginning this coming academic year with first- and second-year students, and in the process of establishing new standards and requirements, including those for English language, a new plan for English

أبحاث بغير العربية

out of business, the revenue from taxes vanishes altogether or becomes dangerously low. Were the ruler to compare the revenue from taxes with the small profits he reaps from trading himself, he would find the latter negligible in comparison with the former. Even if his trading is profitable, it would still deprive him from a good deal of his revenue from taxes, so far as commerce is concerned. It is unlikely that customs duties might be levied on the ruler's commercial activities ». (19)

Ibn-Khaldun concludes his argument against government's intervention by stressing that it will ruin economic life and in turn the government itself :

« Furthermore, the trading of the ruler may cause the destruction of the civilization, and through the destruction and decrease of civilization, the disintegration of the dynasty. » (20)

CONCLUSION

The economic ideas introduced in this paper represent abstract portions of Ibn-Khaldun's general frame-work. In order to judge their soundness and validity, they should be viewed within that frame-work, which was the outcome of certain social, cultural and economical environments. Nevertheless, these ideas being associated with Adam Smith and the Physiocrats, have been evaluated by many economists. However, the main purpose of the paper was to compare both men's economic ideas. The out-

come of the comparison, as witnessed, produced more similarities than differences.

This being the case, one may wonder why Ibn-Khaldun did not gain some of the recognition or credit as Adam Smith did. The following facts could be considered responsible for this lack of recognition. Of utmost importance, is the nature of the era in which the « Muqaddimah » appeared. It was a period of general decline throughout the Islamic World. Thus, despite the fact, that Ibn-Khaldun's work represented the beginning of a new science, the « Science of Culture », we do not find any of his contemporaries or successors contributing to this new science, which in a way limited its growth, development and publicity. On the other hand, Adam Smith's « Wealth of Nations », appeared in the early stages of the Industrial revolution. His work was closely associated with the problems and questions of that era. The « Wealth of Nations », plus the development of events induced Smith's contemporaries and successors to follow suite contributing to the science, he was considered its founder. A second important factor, in our judgement, is the language barrier. For instance, the first french version of the « Muqaddimah », which appeared around the end of the nineteenth century was poorly translated. A matter that hindered the grasping of the economic concepts contained in the work. Another factor, of equivalent importance, is that Ibn-Khaldun was not essentially writing a book on economics. Thus, attention, when paid, has been mainly to the « Science of Culture », as a whole. A result. Ibn-Khaldun is considered the father of Modern Social Science.

(19) «Ibid.», p. 673.

(20) «Idem.»

BIBLIOGRAPHY

- | | | |
|-----------------|---|--|
| Aristoteles. | Politics and Economics, trans. Edward Wilford, Bell and Dady, London, 1866. | (Science of Culture), The Muqaddimah, trans. Franz Rosenthal, Pantheon Books Inc., New Inc., New York, 1958. |
| Blaug, Mark. | Economic Theory in Retrospect, Richard D. Irwin Inc., Homewood, Illinois, 1962. | (Science of Culture) Muqaddimah Ibn-Khaldun, ed. A. A. Wafi, Cairo, Egypt, 1957. (Arabic) |
| | Encyclopedia, of Islam, eds. M. Th. Houtman et al., E. J. Brill, Leiden and London, 1913-1913-1934. | Mahdi, Muhsin. Ibn-Khaldun's Philosophy of History. The University of Chicago Press, Chicago, 1964. |
| Ibn-Khaldun, A. | (History) Kitab Al-Iber Wa-Diwan Al-Mupattala Wai-Khabar, ed. Nasr. Al-Hurini, Bulag - Cairo, Egypt, 1867. (Arabic) | Shumpeter, Joseph A. History of Economic Analysis, Oxford University Press. New York, 1955. |
| | (Autobiography) At-Tarif bi-Ibn-Khaldun Wa-Rihlatuhu Gharibu Wa-Sharhu, ed. Muhammad At-Tunji, Cairo | Smith, Adam. An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, ed. Edwin Cannan, Methuen & Co. Ltd., London, 1925. |

professional people become relatively scarce, and the expenditure of the city for these things increase » (16)

Laissez-Faire

Laissez-faire has been long associated with the Physiocrats, who were the first exponents of a comprehensive, systematic, thorough, and consistent philosophy of « economic liberalism » — universal liberty or freedom of individual enterprise, competition and trade — and the writers who first gave wide currency to the maxim or slogan Laissez-faire, laissez-passer. These policies are based on their theory of physiocracy, i.e., « government » of all human societies entirely by or through the system of « natural law » — meaning both (1) the principles of « natural justice » and (2) the « natural laws » of economics, as expounded by them.

They were slightly earlier or older contemporaries of Adam Smith, who knew them, their works and views, but did not fully agree with them, although he adopted Laissez-faire as a policy, which is most conducive to the increase of wealth of nations. This also can be interpreted as a reaction to the Mercantilist System which prevailed in England at his time, and manifested itself in government's intervention, in almost all aspects of economic life.

He, therefore, rejected government's intervention, as limiting to the individual initiative, and confined its functions to public defense, administration of justice and the maintenance of public works.

Ibn-Khaldun's attitude toward government's intervention was not different, in fact, he rejected it, because he considered it ruinous to the economic life, and consequently to the government itself. The main purpose of government's intervention, as he saw it in his time, was to increase its revenue, in order to match its expenditure. To realize its objective, the government might intervene indirectly or directly in the economic life.

First, indirectly through imposing higher tax rates, new taxes or custom duties on the commercial activities of its subjects. How would this action affect economic activities? Ibn-Khaldun provides us with the following analysis:

«... The assessment increases beyond the limits of equity. The result is that the interest of the subjects in cultural enterprise disappears, since when they compare expenditures and taxes with their income and gain and see the little profit they make, they lose all hope. Therefore many of them refrain all cultural activity. The result is that the total tax revenue

goes down, as the number of the individual assessments goes down. Civilization is destroyed, because the incentive for cultural activity is gone. It is the dynasty that suffers from the situation, because it profits from cultural activity » (17)

Then he concludes this analysis, by providing us, with one of the modern fiscal measures:

« If the ruler understands this, he will realize that the strongest incentive for cultural activity is to lower as much as possible the amounts of individual imposts levied upon persons capable of undertaking cultural enterprise. In this manner such persons will be psychologically disposed to undertake them, because they can be confident of making profit from them » (18)

Second, directly through engaging in agricultural and commercial activities. Ibn-Khaldun sees that the entrance of the ruler as a buyer or seller in the market will harm his subjects in various ways. As a buyer, with greater wealth and influence, the ruler represents a strong competitor, thus, making it difficult for his subject to get the merchandise they need. Also because of this power he can appropriate much of the agricultural products and the available merchandise if it occurs to him, either by force or paying the cheapest possible prices. Furthermore, there may be no one who would dare to bid against him. Thus he will be able to force the seller to lower his price.

As a seller, the ruler does not perform a better job. As soon as any of his products become available, he forces the merchants and farmers who deal in these particular products to buy from him for unjustified prices.

Ibn-Khaldun sees that such transactions will exhaust the merchants' and farmers' liquid capital, because the merchandise, they thus acquire, will remain useless on their hands. However, their need for money, will force them to sell the goods at lower prices during a slump in the market. Such transactions will exhaust their capital and force them out of business.

The question now is: How do these policies affect the ruler's revenue? Do they increase it or reduce it? Ibn-Khaldun provides us with the following answer:

« Most of the revenue from taxes comes from farmers and merchants, especially once customs duties have been introduced, and the tax revenue has been augmented by means of them. Thus, when the farmer gives up agriculture and the merchant goes

(16) Ibn-Khaldun, A. «Muqaddimat Ibn-Khaldun», p. 864.

(17) «Ibid.», p. 668.

(18) «Ibid.», p. 669.

they are concealed in regions where farming requires little care and few implements. Thus only a few farmers are conscious of such costs». (12)

Ibn-Khaldun did not specify what he meant by expenditure, but in his general discussion of agricultural activities, he implicitly pointed out for the factors that bring about the emergence of rent. He did not mention interest, because it was not a familiar term, and it would not have been accepted; interest would probably be considered usury, which was forbidden according to the Muslim religious law. Profit was a familiar term but he did not consider it as a determinant of value. Also, he differentiated between two kinds of profit. First, the profit which occurs as a result of commerce, and he defined it as the difference between the purchasing price and the selling one. Second, the profit which occurs as a result of selling human labor, i.e., in the process of goods production. Here he presents us with a peculiar way of illustration, which we do not find in Adam's Smith analysis. Human labor, as he stated is the source of income. can be divided into two parts, according to Ibn-Khaldun. The first part is directed to meet the individual's needs, and if any income is left, it will constitute profit which is the second part. Therefore profit is a residual that may or may not occur depending on the size of income and the individual's needs. This profit in turn is used in capital accumulation:

« A man's earnings will constitute his livelihood, if they correspond to his necessities and needs. They will be capital accumulation, if they are greater than his needs ». (13)

Adam's Smith discussion of the component parts of a commodity's value, represents here, a point of departure from his early statement:

« In the early and rude state of society which precedes both the accumulation of capital and the appropriation of land, the proportion between the quantities of labor necessary for acquiring different objects seems to be the only circumstance which can afford any rule for exchanging them for one another». (14)

Since capital and land are introduced as new factors of production, then profit for the use of capital and rent for the use of land have to be paid in addition to wages. Thus, we have three component parts of value: wages, profit and rent, the real value of each is measured by the quantity of labor which it can purchase or command. These components are not necessarily present in all commodities, but all must have at least one. Adam Smith

carries on to give us an interesting distinction which arises from the ownership of the various components :

« When these three different sorts of revenue belong to different persons, they are readily distinguished ; but when they belong to the same, they are sometimes confounded with one another, at least in common language ». (15)

We would say that this distinction enables us to get closer to the state of affairs, which prevailed at Ibn-Khaldun's time, if we assume that he was mainly concerned with those who owned the means of production. But, still this is an assumption.

The question that comes to the fore now is, whether human labor still occupies the same importance, as a major determinant of value. In Adam Smith's theory, or it shares this importance with other components that enter in the cost of production, i.e., rent and profit ? The answer is : it does not. Does this change the nature of Adam's Smith value theory ? The answer, we believe, is yes, since labor is no longer the only productive factor.

As it can be realized, we dealt mainly with the cost of production or in other words the supply side. This should not mean that Adam Smith or Ibn-Khaldun were not aware of the effect of the supply and demand in deciding the prices of commodities. Actually, we find Adam Smith distinguishing between the natural price which occurs when the commodity is sold precisely for its cost of production, and the market price, which may be either above, below, or exactly the same as its natural price, according to the demand and supply conditions.

Ibn-Khaldun also, realized that because of the supply and demand conditions, labor might be paid more or less than it is really worth :

« Crafts and labor are expensive in cities with abundant civilization for three reasons : First, because of the increased demand for luxury as a result of the large civilization. Second, industrial workers, place a high value on their services and employment because the cost of living is low therefore they do not need to work much to earn their living. Third, the increasing number of wealthy people who need others in their domestic service and to employ as workers in their workshops. Therefore they pay the laborers more than their labor is worth because of other's competition to have the exclusive use of them. Thus workers, craftsmen and

(12) Ibn-Khaldun, A. Muqaddimat Ibn-Khaldun, pp. 896-7.

(13) Ibid., p. 894.

(14) Smith, Adam. «The wealth of Nations». P. 49.

(15) «Ibid.», P. 55.

(3)

ther, as manufactures ».(6)

Adam Smith, as can be understood from this quotation, was somewhat aware of the kind of analysis introduced by Ibn-Khaldun, although he gave different reasons than those of Ibn-Khaldun for the division of labor. It is in his opinion, the propensity in human nature to exchange that gives rise to the division of labor. But if we ask ourselves what gives rise to this propensity? The answer is simply: our inability to produce all that we need. Then it is our need, which comes first, and originates such propensity.

Is the division of labor limited?

Adam Smith's answer to this question is:

« As it is the power of exchanging that gives occasion to the division of labor, so the extent of this division must always be limited by the extent of that power, or, in other words, by the extent of the market ».(7).

Ibn-Khaldun differentiates between markets in cities and in towns. Large cities have population, and since population represents labor supply and demand, then the needs of cities with large population is greater than that of towns, and therefore the crafts that are found in large cities are lacking in small cities or towns. Since Ibn-Khaldun takes crafts to represent division of labor, then the larger a city's demand is, the more is the division of labor; in other words it is the extent of the market that limits the division of labor. He introduced the following example:

« Public baths fall into category, they exist only in densely settled cities of a highly developed civilization as a kind of indulgence resulting from luxury and wealth. Therefore, public baths do not exist in medium-sized towns... » « ... Since there is no demand for them from the mass of the people ».(8)

This example brings us to that of Adam Smith where he states:

« There are some sorts of industry, even of the lowest kind, which can be carried on no where but in a great town. A porter, for example, can find employment and subsistence in no other place. A village is by much too narrow to afford him constant occupation ».(9)

This brings us to the end of the comparison, which does not provide us with any essential difference in both men's ideas, if any, at all.

Determinants of Value

Ibn-Khaldun's study of the source of income led him to emphasize the importance of human labor as a source of income and as a major determinant of value.

Since human labor can be presented in the form of a service, as in the case of a judge, or as an input consumed in the making of a commodity, then the value of that service or commodity is mainly determined by the value of human labor if he was self-employed, or by the wages, if the human labor was hired:

« Human labor is necessary for every income and capital accumulation. When the source of income is work as such, as for instance the exercise of crafts, this is obvious. When the source of income is animals, plants or minerals, this (labor) is not quite obvious, but human labor is still necessary, as one can see, without human labor, no gain will be obtained and there will be no useful result ».(10)

Adam Smith, in his early labor theory of value, went a step further and considered human labor as the only determinant of value:

« The value of any commodity, therefore, to the person who possesses it, and who means not to use it or consume it himself, but exchange it for other commodities, is equal to the quantity of labor which enables him to purchase or command. Labor, therefore, is the real measure of the exchangeable value of all commodities ».(11)

But, what about the other components of value, as interest, profit and rent?

Ibn-Khaldun realized that there were other components that enter in the cost of production, as raw materials and rents. Also he pointed out that labor might not be quite obvious especially in grains and other food stuff:

« Some crafts are partly associated with other crafts. « Carpentry » and « weaving », for instance, are associated with wood and yarn, and respective crafts needed for their production. However, in the two crafts first mentioned, the labor that goes into them is more important, and its value is greater... » « ... The share of the labor may be concealed. This is the case for instance, with the prices of food stuffs. The « labor » and « expenditure » that goes into them show themselves in the price of grain. But

(6) Ibid., p. 7.

(7) Ibid., p. 19.

(8) Ibn-Khaldun, A. « Muqaddimat Ibn-Khaldun », p. 385.

(9) Smith, Adam. « The Wealth of Nations », p. 19.

(10) Ibn-Khaldun, A. « Muqaddimat Ibn-Khaldun », p. 386.

(11) Smith, Adam. « The Wealth of Nations », p. 32.

the issues and ideas he raised and discussed.

In what follows, we shall see, what comparison could be made between some of the economic ideas of these two thinkers.

The Division Of Labor

It is somewhat surprising to find that both, Ibn-Khaldun and Adam Smith, started their books, on the division of labor. Similarly, they carried their analysis, almost through the same steps, i.e., causes effects and the limitation of the division of labor, and reached the same conclusion. But, since they lived in different centuries, with different economical environments, it is natural to find that each reflects, in his analysis, a different stage of economic life.

Ibn-Khaldun, who lived in the fourteenth century, was not familiar with the industrial production which began to spread with its relatively sophisticated means at the time of Adam Smith, thus presenting different problems and stimulating ideas. His, in spite of the existing small scale hand-crafts industries, was much simpler. Therefore, when he treated the subject of the division of labor, he started from an earlier stage than that of Adam Smith.

Ibn-Khaldun considered the division of labor necessary, because the power of the individual human being is not sufficient to provide him with the necessary food for his livelihood. Therefore he has to increase his power of production. The way to do that, is to combine it with the power of others, who will perform different parts of the productive processes, and as a result, production will increase :

« The individual human being cannot by himself obtain all the necessities of life. All human beings must co-operate to that end in their civilization. But what is obtained in the co-operation of a group of human beings satisfies the need of a number many times greater than theirs. For instance, no one by himself, can obtain the share of the wheat he needs for food. But when six or ten persons, including a smith and a carpenter to make the tools, and others who are in charge of the oxen, the plowing of the soil, the harvesting of the ripe grain, and all the other agricultural activities, then they will obtain through their labor a certain amount of food which will be sufficient for people many times their number. Because labor combined in this fashion will be more than the amount necessary to produce the required food » (4).

What we may conclude then, is that Ibn-

Khaldun considered that necessity gives rise to the division of labor, and this in turn will increase production.

Adam Smith, who lived in the early stages of the industrial revolution, began his analysis with the inquiry about what increases the productive powers of labor, and concluded that the division of labor is the main cause of its increased powers. The advantages of the division of labor which lead to increased production are due to three circumstances : improved dexterity, saving of time and the application of machinery :

« This great increase in the quantity of work, which, in consequence of the division of labor, the same number of people are capable of performing, is owing to three different circumstances ; first, to the increase of dexterity in every particular workman ; secondly, to the saving of time which is commonly lost in passing from one species of work to another ; and lastly, to the invention of a great number of machines which facilitate and abridge labor, and enable one man to do the work of many » (5).

Ibn-Khaldun did not provide us with such circumstances, although the first and the second were implied, but the third was not mentioned at all, simply because it belongs to a different century. But this does not represent any essential difference between both men's ideas.

Adam Smith introduced his famous pin-making example to illustrate his idea. But how, in the first place, pin-making came to exist ? Was he not aware of the sort of analysis introduced by Ibn-Khaldun ? The following quotation represents part of the answer :

« The division of labor, however, so far as it can be introduced, occasions, in every art, a proportional increase of the productive powers of labor. The separation of different trades and employments from one another, seems to have taken place, in consequence of this advantage. This separation too is generally carried furthest in those countries which enjoy the highest degree of industry and improvement ; what is the work of one man in a rude state of society, being generally that of several in an improved one... »

«... The nature of agriculture, indeed, does not admit of so many subdivisions of labor, nor of so complete a separation of one business from ano-

(4) Ibn-Khaldun, A. «Muqaddimat Ibn-Khaldun», ed. A.A. Wa'f, P. 859

(5) Smith, Adam, « An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. ed. » Edwin Cannan, p.9

Some of Ibn-Khaldun and Adam Smith Economic Ideas-Compared

Dr. Iskandar El-Najjar

Ibn-Khaldun has been called the father, or one of the fathers of modern social science and cultural history. (1) Thus his « Science of Culture » was not mainly written as Adam Smith's « Wealth of Nations », to deal with economic questions. Yet, our attention should not be diverted from the importance Ibn-Khaldun placed on economic activity. This can be easily deduced from viewing his conceptions of the causes or principles that constitute the nature of culture. These are : economic activity and urban institution, which are its matter ; the state, which is its efficient cause ; and the common good, which is its end. Since he considers these principles closely interrelated, economic activity is expected to be a cause and a consequence of this interrelationship. Such interrelationship is illustrated in the fifth chapter of his « Science of Culture », where he explains it into being. Thus a powerful state which is able to consolidate its rule, to institute laws protecting economic activity, and to create the demand for luxurious articles and specialized skills, through large expenditure on public works-tends to enhance the development of civilized economy. On the other hand, a state that is not able to consolidate its rule limits the development of economic life.

Despite the economic environment that pre-

valled throughout the century he lived in, we find him introducing several economic ideas, which are considered, nowadays, the product of the eighteenth and nineteenth centuries' economists, such as the Physiocrats, Adam Smith how the degree and duration of the civilized economic life are dependent upon the character, power and duration of the state that brings and Friedrich List. (2)

Among these ideas are, the division of labor, determinants of value and Laissez-faire.

Since these latter economists, reflect the environments of an economically more advanced age, and consequently their ideas came into existence, through problems of different nature, we would not claim that Ibn-Khaldun's analysis was as sophisticated as theirs. (3)

Adam Smith's fatherhood of political economy, came as a result of his organization of a vast amount of knowledge which was more or less common property. This organization of knowledge, which was presented in his « Wealth of Nations » was new, and as a result, gave an enormously increased effectiveness to matters that were familiar to the mass of his fellow countrymen. Ibn-Khaldun, on the contrary, was not as fortunate ; since his contemporaries or predecessors did not provide

(1) Abd-El-Rahman Ibn Khaldun (1332-1406), is best known for his book « The Muqaddimah » or « The Science of Culture », 1377.

(2) Friedrich List (1789-1846) is best known for his doctrine of stages, through which an economy must pass : hunting, agriculture, agriculture plus manufacture, agriculture and manufacture plus commerce. The same idea is introduced by Ibn-Khaldun in his « Muqaddimah », in chapter V, section 2. (The various Ways, Means, and Methods of Making a Living), where he states :

« Agriculture, the crafts, and commerce, on the other hand, are natural ways of making a living ».

« Agriculture is prior to all the others by its very nature, since it is something simple and innately natural. It needs no knowledge. Therefore, it is ascribed to Adam, the father of

mankind. This indicates that it is the oldest way of making a living and the one most closely related to nature ».

« The crafts are secondary and posterior to agriculture. They are composite and scientific. Thinking and research are applied to them. Therefore, as a rule, crafts exist only among sedentary peoples. Sedentary culture is posterior to Bedouin life, and secondary to it ».

« Commerce is a natural way of making profits ».

(3) Division of labor, for instance, which was essential in his analysis, came to be discussed under « The Necessity of Human Social Organization ; Laissez-faire was introduced under « Commercial Activity On The Part Of The Ruler Is Harmful To His Subjects And Ruinous To Tax Revenues ».

- Soviet Studies** (July 1963). Out-of-print.
- No 2: Jack Baranson. «Economic and Social Considerations in Adapting Technologies for Developing Countries.» **Technology and Culture** (Winter 1963). Out-of-print.
- No 3: Fred W. Riggs. «The Theory of Developing Politics.» **World Politics** (October 1963). Out-of-print.
- No 4: Fred W. Riggs. «Relearning an Old Lesson: The Political Context of Development Administration.» **Public Administration Review** (March 1965).
- No. 5: George J. Stolnitz «Manpower Movements: A Proposed Approach to Measurement.» In **Elements of Regional Accounts**, ed. Werner Z. Hirsch (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1964).

INTERNATIONAL DEVELOPMENT RESEARCH CENTER

PUBLICATIONS

Studies in Development

- No. 1: Richard N. Farmer, John D. Long, and George J. Stolnitz, eds. *World Population ... The View Ahead*. Bloomington: Bureau of Business Research, Indiana University, 1966.
- No. 2: Nicolas Spulber. *Socialist Management and Planning: Topics in Comparative Socialist Economics*. Bloomington: Indiana University Press, 1971.

Forthcoming:

Paul Marer. *Soviet and East European Foreign Trade: A Compendium of Basic Statistical Series* (1971).

Edward Buehrig. *UNRWA: A Study in Non-Territorial Administration* (1971).

Richard Antoun and Ilya Harik, eds. *Rural Politics and Social Change in the Middle East* (1971).

Occasional Papers

- No. 1: Wyn F. Owen. «Two Rural Sectors: Their Characteristics and Roles in the Development Process»

Forthcoming:

Paul Marer. «Estimates of Intra-bloc and East-West Foreign Trade Pricing in East Europe.»

Working Papers

- No. 1: Frederic L. Pryor. «Economic System and the Size Distribution of Income and Wealth.»
- No. 2: Ilya F. Harik. «The Impact of the Domestic Market on Rural-Urban Relations in the Middle East.»

Working Papers (Cont.)

Forthcoming:

Alan A. Brown and Douglas Walker. «Computer Programs for

Analysis of Economic Developments»

Alan A. Brown and Douglas Walker. «Hungarian Input-Output Tables: Description, Reconstruction and Price Adjustment.»

John E. Fobes. «Making the UN System More Effective During the 1970s: Economic and Social Activities.»

Leon Smolinski. «East European Influences on Soviet Economic Thought and Reforms.»

Egon Neuberger. «The Yugoslav Visible Hand System: Why Is It No More?»

Reprints

New Series

- No. 1: Abdul Qayum. «Models of Balanced and Maximum Growth in Dualistic Economies.» In *Towards Balanced International Growth*, ed. H.C. Bos (1969).

- No. 2: Frederic L. Pryor. «The Extent and Pattern of Public Ownership in Development Economies.» *Weltwirtschaftliches Archiv* 104 (1970).

- No. 3: George J. Stolnitz. «The Changing Profile of Our Urban Human Resources.» In *Issues in Urban Economics*, ed. Harvey S. Perloff and Lowdon Wingo, Jr. (1968).

- No. 4: Marvin Miracle. «Agricultural Economics in Africa: Trends in Theory and Method.» *Canadian Journal of African Studies* (Winter 1969).

- No. 5: Marvin Miracle. «Subsistence Agriculture: Analytical Problems and Alternative Concepts.» *American Journal of Agricultural Economics* 50 (May 1968).

Reprints (Cont.)

Old Series

- No. 1: Nicolas Spulber. «Contrasting Economic Patterns: Chinese and Soviet Development Strategies.»

- Iestine, 1552-1615. London: Oxford University Press 1960.
- Hoffman, Bernard G. *The Structure of Traditional Moroccan Rural Society*. The Hague. Mouton & Co., 1967.
- Holt, P.M., editor. *Political and Social Change in Modern Egypt*. London: Oxford University Press, 1968.
- Hourani, Albert. *A Vision of History: Near Eastern and Other Essays*. Beirut: Khayat's, 1961.
- Hourani, A.H. and Stern, S.M. editors. *The Islamic City*. Oxford: Bruno Cassirer, 1969.
- Issawi, Charles, editor. *The Economic History of the Middle East 1800-1914*. Chicago: University of Chicago Press, 1966.
- . *Egypt in Revolution: An Economic Analysis*. New York: Oxford University Press, 1967.
- Lambton, Ann K.S. *Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration*. London: Oxford University Press, 1953.
- Lapidus, Ira Martin. *Muslim Cities in the Later Middle Ages*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1967.
- . editor. *Middle Eastern Cities*. Berkeley: University of California Press, 1969.
- Lewis, Bernard. *The Emergence of Modern Turkey*. London: Oxford University Press, 1961.
- Maor, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society*. London: Oxford University Press, 1968.
- Meyer, A.J. *Middle Eastern Capitalism*. Harvard Middle East Studies, No. 2. Cambridge, Mass.: Harvard University Press 1959.
- Pertusier, Charles. *Picturesque Promenades in and Near Constantinople*. London: Sir Richard Phillips and Co., 1820.
- Pitt-Rivers Julian, editor. *Mediterranean Countrymen*. Paris: Mouton & Co., 1963.
- Polk, William E. *The Opening of South Lebanon, 1788-1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East*. Cambridge: Harvard University Press, 1963.
- Rivlin, Helen Anne B. *The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961.
- Seab, Gabriel S. *The Egyptian Agrarian Reform 1952-62*. London: Oxford University Press, 1967.
- Shaw, Stanford J., translator. *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*. Cambridge: Harvard University Press, 1964.
- Staffa, Susan Jane. *Medieval Cairo: A Socio-Cultural Study of an Historic Urban Center of the Near East*. Unpublished Ph. D. dissertation, Department of Anthropology, Indiana University, 1968.
- Tignor, Robert, L. *Modernization and British Colonial Rule in England 1802-1914*. Princeton: Princeton University Press, 1966.
- Udovitch, Abraham L. *Partnership and Profit in Medieval Islam*. Princeton: University Press, 1970.
- Uton, Joseph M. *The History of Modern Iran: An Interpretation*. Harvard Middle East Monograph Series. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965.
- Vatikiotis, P.J. *The Modern History of Egypt*. New York: Praeger, 1969.
- Volney, C.F. *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784 and 1785*. 2 vols. London: G.G.J. and J. Robinson, 1788.
- Warriner, Doreen. *Land Reform in Principle and Practice*. London: Oxford University Press, 1969.
- . *Land Reform and Development in the Middle East*. London: Oxford University Press, 1962.
- Weulersse, Jacques. *Payans de Syrie et du Proche-Orient*. Paris: Gallimard, 1946.

of the cultivator prevented economic development of agriculture and contributed to the persistence of a stratification system in which the gap between the cultivator and the landlord became extremely wide.

The urban domination model which was outlined at the beginning of this discussion was based on a dual relationship between urban centers and the countryside without sufficient attention being paid to the state which continued to be a major force not only in terms of landholding but also in affecting lives of the country people as well as towns. It has been shown here that even in terms of economic domination the countryside before the nineteenth century was dominated by the state; townsmen entered the scene as late-comers to share and compete with the government over rural resources. It has also been shown that urban domination is a modern phenomenon and rent capitalism is one of the most recent developments going no farther back than the first half of this century. Indeed, it may be the decline of urban manufactures during the last century and the limited opportunities for investment in urban enterprise that oriented cities in the Middle East toward new opportunities such as trade with the countryside and investment in ownership of agricultural land. Islam as culture may well be biased in favor of urban living but taken by itself it no more explains urban life and growth in the Middle East than it explain peasant hunger for agricultural land.

REFERENCES

- Avery, Peter. *Modern Iran*. New York: Praeger, 1968.
- Baer, Gabriel. *A History of Landownership in Modern Egypt 1800-1950*. London: Oxford University Press, 1962.
- . *Egyptian Guilds in Modern Times*. *Oriental Notes and Studies*, No. 8. Jerusalem: The Israel Oriental Society, 1964.
- Bémont, Fedy. *Les Villes de l'Iran*. Paris: Imprimerie Fabre, 1939.
- Bodman, Herbert L. *Political Factions in Aleppo, 1760-1826*. Durham, N.C.: University of North Carolina Press, 1938.
- Cook, M.A. *Studies in the Economic History of the Middle East*. London: Oxford University Press, 1970.
- Davis, Ralph. *Aleppo and Devonshire Square*. London: Macmillan, 1967.
- Dodwell, Henry. *The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali*. Cambridge, Eng.: Cambridge University Press, 1931.
- English, Paul Ward. *City and Village in Iran: Settlement and Economy in the Kirman Basin*. Madison: University of Wisconsin Press, 1966.
- Entner, Marvin L. *Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914*. Gainesville, Fla.: University of Florida Press, 1965.
- Fernes, Robert A. *Shaykh and Effendi: Changing Patterns of Authority Among the El Shabana of Southern Iraq*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970.
- Fraser, J.B. *Travels and Adventures in the Persian Provinces on the Southern Banks of the Caspian Sea*. London: 1926.
- Gibb, H.A.R. and Bowen, Harold. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Modern Culture in the Near East*. Vol. One, Part I. London: Oxford University Press, 1967.
- Guys, H. *Relations d'un séjour de plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban*. Paris: 1947.
- Hacker, Jane M. *Modern 'Amman: A Social Study*. Durham: University of Durham, 1960.
- Harik, Iliya F. *Politics and Change in a Traditional Society, Lebanon 1711-1945*. Princeton: Princeton University Press, 1968.
- Heyd, Uriel. *Ottoman Documents on Pa-*

as a market for the hinterland. Provincial towns became the link between the countryside and the national community.

III. Conclusion

It may well be that the emergence of a domestic market was one of the main factors contributing to the birth of nationhood in the Middle East. It broke the relative isolation between the countryside and urban centers and brought provincial areas into the national economy. Furthermore, with their economy bound to foreign exports, provincial people became aware of the extent to which their livelihood depended on the government and relations with the outside world. The early awakening or political consciousness in these societies was rooted in these conditions. Political awareness was further stimulated by the need and demands of landowners, cultivators, and merchants for security in life, property and commercial transactions which only an effective national state administration could provide. The Persian Revolution of 1905 may be the example par excellence of the stirrings for the realization of these national goals.

Neither in Persia nor in most other countries of the area was the majority of peasants really brought into national life in a direct or deliberate way during the nineteenth century. The sharecropping system, as has already been indicated, left most cultivators in the subsistence sector of agriculture remote from the national forces which were shaping events during that period. The political effect of the domestic market may be better understood by focusing on the provincial towns. By stimulating the growth of provincial towns, the domestic market not only brought remote provinces closer to the rest of society but also created business and administrative personnel rooted in the countryside and keenly aware of the national government on the one hand and of their rural environment on the

other. As far as the provinces were concerned, nationalist orientation appeared among towns people rather than among the peasantry at that early stage.

The transformation of relatively isolated and self-sufficient communities into one national interdependent nation-state has been an expanding process from the time state reforms and national markets emerged to the present. Improving economic and social conditions of peasants today is in part due to this change in rural-urban relations. If rural people in some Middle Eastern countries are presently the beneficiaries of reform minded regimes, it is due largely to the fact that they have become part of national life and out of their stock many an influential national leader has appeared.

The first phase of modernization in the Middle East witnessed the emergence of a domestic market bound to foreign exports and based on money as the medium of exchange, a centralized bureaucracy and a modernized standing army. Moreover, while market growth strongly influenced the trend to state modernization, both developments, the market and state centralization, enforced one another. Another development contingent on market conditions was the appearance of a class of business entrepreneurs from towns and large cities who entered the rural economy as competitors or collaborators with the state. This whole process was of course slow in its development and has continued through the nineteenth century to the present time, and in large parts of the Middle East today agriculture continues to be run as a semi-subsistence system.

It is important to remember also that exports and the domestic market did not lead to the modernization of agricultural production but grafted the modern trade sector onto the subsistence system of production. The resort of landlords to conversion of part of the land for cash crops while leaving other parts for subsistence

use is purchased for a temporary period by means of cash paid in advance. The renter secures from the landlord practically total freedom of land use for a fixed period of time whereby he produces and disposes of the produce freely. Sharecropping, on the other hand, is a system of cultivation whereby the land is cultivated for the interest of the owner by an agreement with a sharecropping cultivator, who in fact is no more than a laborer paid for his toil in kind.¹ The sharecropping laborer is by and large left outside the money economy because the owner takes away the most valuable cash crops for himself, usually shares grain, and leaves maize and fodder entirely for the subsistence of the cultivator and his animals. Under the rent system, the tenant cultivator pays for the right of temporary ownership and is thus motivated to raise crops for profit and to increase production. In contrast, the sharecropper is primarily interested in the crops which he shares with the owner, paying less attention to the main cash crops which the owner reserves for himself. However, basic improvement in the soil and other long-run improvements such as irrigation facilities are generally left unattended by both kinds of tenants.

Sharecropping rather than rent tenancy was the predominant mode of cultivation in the Middle East during the nineteenth century and well into the first three decades of this century. By 1939, only 17 percent of the land in Egypt was rented for cultivation while most of the rest was under sharecropping.² Rent tenancy started to increase rapidly during World War II, while professional farming, except for a few foreign firms estab-

lished in Egypt as of the 1880s, did not start until very recent times.

With the rising prices of agricultural products in the post-war period, many peasants in Egypt sought to rent land instead of sharecropping. The profit from rented land was so much higher than other forms of cultivation, including owner managed farms, that many owners after 1939 started to convert from sharecropping, and self-management to rent. Farm operators realized that instead of paying for labor and adding to the cost of cultivation, they could earn more per feddan by renting it to a peasant family. Thus between 1939 and 1952 the area cultivated on the basis of rent rose sharply from 17 to 75 percent of the total cultivated area. Even though rent rates were quite sensitive to changes in crop prices and demands for land, many peasant who rented land were better-off than in earlier periods. Renting had also the effect of making them join the market economy and make use of available technological changes in cultivation.

In brief, moneylenders and absentee landlords may not be the most important product of the domestic market and state centralization; other developments were just as noteworthy: private property in agricultural land was established, a class of well-to-do peasants emerged in many countries, forced labor was abolished, and population increased as a result of preventive medicine. Above all, rural and urban populations became more interdependent, a fact which contributed to making them one national society. Provincial towns changed character and new towns emerged which served as administrative centers for the central government and

1 It is necessary to note that sharecropping has undergone basic changes during this century which make it quite similar to rent tenancy. Sharecropping in many areas of the Middle East today consists of paying the rent in kind while the tenant enjoys the same freedoms as the renter.

2 See Lambton, *Landlord and Peasant*, p. 273 and Ibrahim Amir, *al Ara wa al Fellah*, p. 106. Also Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East*, pp. 28-29.

to appear during the nineteenth century remains unknown to this day. No figures are given by students of rural areas on numbers of such landlords or areas under their control to improve our assessment of this phenomenon. From the general evidence available, absentee landlords seem to have constituted the majority of their class in Persia and Syria only. For similar reasons which explain the limited flow of credit to the countryside during that century, absentee landlordism in other areas remained also limited.

In explaining the limited flow of credit to the countryside in Middle Eastern societies during the nineteenth century many factors should be taken into account but above all those of private property, response of peasants to market demands, and the mode of agricultural production. State intervention in the economy and tax policies, as it has been already indicated, were additional factors not conducive to business prosperity or economic growth.

It is important to remember first, that in the Middle East, especially in parts where security in life and property was lacking, disbursement of credit even when abundant would be limited by the creditor's need for loan securities. Before institutionalization of private ownership of land in the area, the produce served as the only security to a creditor. In areas where perennial irrigation and intensive farming was the rule, the crop could serve as a low risk security on loans but not where agriculture depended on rainfall as in most parts of the Middle East. With the outcome of the harvest not always certain, creditors could not take many risks.

Tenant Farmers

One of the main reasons that the domestic market and export trade failed to create economic prosperity or a capitalist economy during the nineteenth

century was the persistence of sharecropping, the primitive mode of agricultural production prevalent under subsistence farming. Farming during the nineteenth century continued to be semi-subsistence despite the cultivation of cash crops. Rather than giving way to a more productive and professional system of cultivation, the sharecropping system adjusted to new conditions created by the market. The export merchant paid the landlord cash for the crop, and the landlord responded by converting part of his estate for cash crop cultivations, leaving the other part for the subsistence needs of the tenant who continued to be responsible for cultivation as in the past. While this continuity of the old system of cultivation may have contributed to stability and security of peasant life, it was hardly conducive to modernization. Rather than stimulate the economy and lead to prosperity, the domestic market and export trade superimposed a modern system of commercial transactions on a primitive system of production. The capital created by the price of crops was shared by the merchant and the landlord and it did not revert to productive enterprises in agriculture or industry. The city manufactures which declined such as textiles and those which survived such as soap, tobacco and to a certain extent silk did not offer great investment opportunities. Consequently, facilities shifted their economic enterprise from productive pursuits to services and trade in which relations to the countryside loomed large. In short, the economy in most Middle Eastern countries continued to operate with old and new systems of production and transaction co-existing and adjusting to one another well into this century.

In discussing land tenure systems one needs to distinguish clearly between rent tenancy and sharecropping which are often considered the same. Rent tenancy is a system of transaction in which land

of the cultivated area to 24.2 percent during the same period (Table I).

In Iran, wrote Anne Lambton, the general trend of events since the grant of the Constitution in 1906, beginning with changes in the administration, has been in fact to alter the status of the large landed proprietor from that of a petty territorial prince to that of an ordinary landowner... In addition to the reduction

scale capitalism in agriculture and prosperity in the economy? Why did land after it had been defined as a transferable asset valued in terms of money not become concentrated entirely in few hands or even change hands markedly? There were many factors which in the Middle East prevented the consequences of a free market economy from developing fully.

The impact of modernization, the do-

TABLE I
DECLINE IN THE TOTAL AREA OF LAND HELD IN LARGE ESTATES
IN EGYPT

Year	Small Farms		Medium Size Farms		Large Estates	
	Less than 5 feddans	Percent of Owners	5-50 feddans	Percent of Owners	More than 50 feddans	Percent of Owners
1894	33.3	21.7	15.4	34.3	1.3	44
1914	31.3	28.7	8.5	30.4	.8	43.9
1930	28.1	31.6	8.3	29.7	.6	38.7
1952	24.3	35.4	5.2	30.4	.5	34.2

Sources: Ibrahim Amir, *al Ard wa al Fallah*, 1958.

in the power of the large landed proprietors, there has also been a tendency towards a reduction in the size of their estates.¹ The extent to which a reduction in the total area owned by large landed proprietors occurred is not certain, and Professor Lambton does not believe that it has sensibly decreased.² At any rate, there was no increase in the area in the form of large estates although new elements had joined the class of landed proprietors, such as merchants, contractors, officials, army officers, gendarmes, and village headmen.³

Limitations of Rural Capitalism

Why did the domestic market and money economy not give rise to a large-

mestic market, money economy, and freehold in agricultural land cannot be assessed in the abstract on the grounds that exports and money-commodity will readily result in a widespread capitalist enterprise in agriculture and reduce the peasant to a state of destitution and exploitation by business entrepreneurs. The impact of a market economy has been more varied in the Middle East than pure theory would suggest. Moneylenders were not swarming the countryside offering unlimited opportunities to the peasant to borrow money, nor have we detected any evidence of a remarkable flow of capital for the purchase of agricultural lands. The magnitude of the absentee landlordism phenomenon which started

1 *Ibid.*, p. 18.

2 Lambton, *Landlord and Peasant in Persia*, p. 260.

3 *Ibid.*

4 *Ibid.*, pp. 259, 261-62.

British and the Hashemite monarchy, the state policy of creating landlords by transferring land title to private individuals continued practically along the same lines as under Midhat Pasha.

Forced registration of land in private names, especially in Syria and Iraq starting in 1858 and well into this century, proved to be another disadvantage to the cultivator. Registration was the major contributing factor to the dissolution of the communal organization of the sedentary tribes. Tribal *shaykhs* were transformed to landlords and members of the tribe to tenants or laborers. In addition, urban speculators and investors in land acquired part of tribal domains to the loss of members of the tribe who in the past cultivated the land as a community not a private undertaking.

The ruling dynasties themselves in Egypt, Turkey and Iran engaged in the acquisition of land in various ways, not all bona fide purchases. By the time Khedive Isma'il abdicated in 1879, he had increased his landholdings by 63 times what they were when he ascended the throne. His estate which reached nearly a million feddan was taken over by the state after he abdicated. His son and grandson, Kings Fuad (1917-1936) and Faruq (1936-1952), had similarly increased their estates several times over during their rule. The Ottoman Sultan, Abdul Hamid II, was another case whereby the monarch acquired a large estate during his reign. In the 1880s he acquired for his personal property some 30 percent of the total cultivated land in the Vilayet of Baghdad and correspondingly large estates in the Vilayets of Basra and Mosul.¹ In Iran, Reza Shah is another clear example not only of affecting the composition of the landed proprietors, but also of one who made himself the largest landowner in the country.

In short, the changes which occurred in landholdings in the Middle East during the nineteenth century and the early part of this century were the result of acts by the state as much as the direct effect of the free market economy. A number of merchants and moneylenders were known to join the class of landed proprietors in almost all three states but were less conspicuous than the landed groups created by governments.

The new system of cash crop cultivation, the money economy, and the appearance of private property in agricultural land did not result in a scramble for land titles. There were no large-scale changes in title holding (excluding the registration policies of land in Iraq and Syria), nor did large estates held by absentee urban dwellers emerge suddenly or in large numbers. Agricultural land continued to be held by three agents: (a) the state in the form of public domains, (b) large landholders (including waqfs) and (c) small peasant proprietors. Since the institutionalization of private property, small proprietors held their own if not increased their holdings. In the Ottoman empire for instance, 75 percent of cleared land after the reforms of 1839 consisted of small holdings.² In Egypt, more than half the cultivated area was held in 1894 in plots less than fifty feddans in size (Table I). Since the beginning of this century, and with the development of the market into a full-fledged free system based on money-commodity, small cultivators whose holdings consisted of five feddans or less increased the land area they occupied from 21.7 to 35.4 percent of the total cultivated area between 1894 and 1952, before land reform had even started.

Large estates (fifty feddans and over), on the other hand, shrank from 44 percent

1 *Ibid.*, p. 168.

form of administration were paid salaries entirely in cash. Similarly, modernization projects such as canals, roads, railways and the like required expenditure in money. Heavy taxation, creation of monopolies, state economic enterprise, and foreign loans were the means to which the new states resorted for raising money. Foreign loans, and state economic enterprise, even monopolies, appear as a persistent phenomenon associated with state centralization and modernization in the Middle East well into the twentieth century. Witness for instance the last stages in the process of centralization in Persia under Reza Shah (1925-1941) and the case of Atatürk in modern Turkey (1923-1938). Contemporary Egypt, of course, under the name of socialism has practically complete control over the economy.

Lacking competent financial management to keep the state solvent, all three states became hopelessly indebted to foreign creditors in the second half of the nineteenth century. In Iran, this contributes to a national revolution which eventually cost the Qajars their throne, while Turkey was sustained only by the interest of Britain to keep it alive in the face of Russian desire to expand southward. Egypt, especially under Khedive Isma'il (1863-1879), is the example par excellence of irresponsible fiscal policy and poor management, which led that country to become the first and only state in the area to lose its independence to creditor nations by an act of foreclosure.

State Role in Creating a Landlord Class

The state continued to play a role in agricultural landholding and trade during the nineteenth century, not giving way to competition from private business, and contributed in a major way to the crea-

tion of a landlord class. In Iran, where dynastic changes in 1925 brought about changes in the composition of large landed proprietors, wrote Professor Lambton, old landed proprietors and the tribal khans, in so far as they were also landowners, tended... to lose their land, on the one hand by confiscation to the state and on the other to the rising class of merchants and contractors, to the new bureaucracy, and to the military classes.¹ In Egypt, cases of acquisition of land by government officials and officers in lieu of salary were also known during the nineteenth century, but their position was unstable, losing or gaining land according to their political fortunes. Khedive Isma'il donated from state land 876,863 feddans to his officials and relatives,² an area equal to more than one-fourth the entire cultivated area of Egypt at that time.

The state was also indirectly responsible for consolidation of land in the hands of village notables and headmen. When peasants who could not bear the burden of taxation deserted the land, village notables paid the peasants' taxes to the government and acquired title to the peasants' property in return.³

In Iraq, the impact of state policy on landownership was far-reaching. When Midhat Pasha, the Ottoman Governor in Iraq (1860-1871) implemented the Land Law of 1858, almost an entire class of landlords was created out of tribal *shaykhs* and towns people who were in a favorable position vis-à-vis the government.⁴ Despite this massive act of transferring state land to private proprietors, the state remained the owner of four-fifths of the agricultural land of Iraq. The cultivation of these state domains was entrusted to tenant farmers.⁵ In later years under the

1 Lambton, *Landlord and Peasant in Persia*, p. 269.

2 For the actual distribution of these donations see Sayyid Mar'i, *Al Islah Al Siyasi* as *Mushkilat al Sukkan fi al Qatr al Misri*, pp. 25-29.

3 Baer, *A History of Landownership in Egypt*, pp. 23-29.

4 Isawi, *The Economic History*, pp. 166-169.

5 *Ibid.*, p. 164.

agricultural land. No where except in Mount Lebanon was private property in agricultural land a common legal institution in the Middle East. With changes in the economy and the organization of the state, private property of agricultural land was introduced in the Ottoman empire in 1839. in Egypt in 1858 and in Persia in 1906 ²

We have seen that under conditions of subsistence agriculture, a pristine domestic market, and absence of property rights, neither credit nor merchants played a role in agricultural economy. The government obtained grain from the countryside on a regular basis in the form of taxes or outright imposition whether the produce was a surplus or not. Under these conditions the government and its agents, *multazims*, were the major if not the only forces which acted toward the country people, notables and cultivators alike. Not only did they administer the cultivation of land but the government often distributed seeds to peasants during the planting season.

With the stimulation and development of a domestic market and the cultivation of cash crops, a third party entered the country scene: a mercantilist class consisting of creditors, buyers of the produce, speculators in land, and absentee land did not have the effect of displacing the state from its dominant role in the countryside but acted rather in concert and/or competition with the state.

Before we trace the impact of the domestic market and foreign trade of the countryside, it is necessary to discuss the changes in the state organization and efforts that were made to modernize it.

The Impact of State Centralization

The establishment of a central autho-

riety as of the beginning of the nineteenth century had a traumatic effect on Egypt, a disturbing one in Turkey, and a revolutionary outcome in Persia. These developments are described elsewhere in the literature¹, here we shall simply identify the trend and then dwell on its implications to the market and rural-urban relations.

State centralization in the Middle East was in an essential respect a military and administrative response to the challenge posed by European nations with very little attention paid to the economic and social conditions of the subjects. Efforts were made to create modern standing army organizations and central administrative systems in all three of the major states of the area.

The main implications of modernizing the state were the enforcement of trends already introduced by the market such as the widespread use of cash as the main medium of exchange, the cultivation of cash crops and dependence on Europe. The need of the state modernizers for credit and technological assistance from Europe made them vulnerable to European pressure to open up the market of their lands for free trade.

Centralization of the state did not necessarily result in developing the economy in any of the three major nations—Turkey, Egypt or Iran. There was some progress in agriculture such as irrigation improvements in Turkey and Egypt and some land reclamation in the latter, but on the whole improvements were quite modest. Administrative centralization enforced tendencies which had already been started by new market conditions. The most unsettling politically and economically was the insatiable demand by the respective governments for money. Military and civilian personnel under the modern

¹ Large proprietors in Persia before 1906 established in practice though not in principle the right to bequeath land to their offspring

agreement with the Ottoman government secured even better duty terms, were actually making similar agreements with Persia. Along with the Treaty of Turkomanchai in 1828, a separate trade and security agreement was signed with Russia «which limited the duty on Russian imports to 5 percent, granted free entry for goods for official use, allowed Russia the right to protect her Persian employees, and granted extraterritorial privileges for Russian subjects in Persia.»¹ This last privilege was later demanded by most foreign countries for their nationals.² However, not until the last two decades of the nineteenth century did Russian trade reach its peak making Russia the largest importer of Persian goods.³ New relations with the rest of Europe during the nineteenth century produced great commercial activities and contributed to the rise of a prosperous and powerful merchant class among the Persians.

Breaking the barriers on trade, both foreign and domestic, was coupled with a major development in the medium of exchange whereby money gradually came to replace what used to be a mixed barter and cash system of transactions. Increasing circulation of cash was stimulated not only by exports but also by official developments related to cash indemnities, subsidies, state loans and the introduction of modern projects by foreign firms such as railways and road construction, telegraphs, and banks. Exports and the circulation of cash contributed to a certain degree of specialization in agricultural production whereby cultivation of cash crops appeared in conjunction with subsistence system of cultivation, a

process which proved to be very durable as we shall soon see.

The rapid growth of the domestic market during the nineteenth century gave impetus to provincial towns which in the past had served as centers of government administration or main stations on the international trade highways. As was the case in large cities, the economy of these towns was based on crafts and agriculture. The relative isolation of these towns from most of the countryside in their regions was due to similar causes as in the case of larger cities. Tolls and taxes, poor communication facilities, the *iltizam* system, the noncompetitive system of production, and the absence of large-scale demand for agricultural crops, all contributed to the small volume of commercial transactions between provincial towns and the countryside. Knocking down the prohibitive tariffs on exports and internal tolls and duties stimulated the demand for agricultural products of the Middle Eastern countries and increased the volume of commercial exchanges between town and countryside. The flourishing of trade led to the revival of provincial towns and the emergence of new ones all over the Middle East.⁴ Port towns in particular showed the most remarkable growth during that period, while the largest cities such as Cairo, Damascus and Aleppo experienced an initial loss of population due mostly to the decline of native manufactures in the face of more competitive European manufactured goods.⁵

Domestic market and the cash value of agricultural produce contributed to the introduction of private property in

¹ Joseph M. Upton, *The History of Modern Iran: An Interpretation*, p. 6.

² *Ibid.*

³ For a very informative account see Marvin L. Rintner, *Russo-Persian Commercial Relations, 1828-1914*.

⁴ See Avery, *Modern Iran*, pp. 76-77; Ibrahim Amr, *Al Ard wa al Fallah*, pp. 64-85; and Baer, *A History of Landownership*.

⁵ See Charles Issawi, «Economic Change and Urbanization in the Middle East», in *Middle Eastern Cities*, ed. Lapidus, pp. 100-111.

such as silk and cotton (with the exception of Egyptian cotton).

Trade between the Middle East and Europe became indicative of a trend in world trade whereby manufactured goods came primarily from Europe and agricultural produce from the less developed countries of the world. One victim of such division in world trade roles was the Middle Eastern city, whose crafts started to decline affecting the whole social structure, and whose entrepreneurs or tradesmen were faced with an aggressive rival—the foreign merchant, well equipped with cash and skilled in the new art of trade. The foreign merchant was first to venture into rural areas to buy agricultural produce for cash and foreign entrepreneurs established steam silk firms and ginneries in the countryside. European merchants in the past stopped mostly at city ports or in the city bazaar and dealt directly with wholesale city merchants. In the new era, however, they ignored the wholesale city merchants and dealt directly with the producer, be he a notable villager or a small cultivator.

There were several factors which favored the foreign merchant over the native in opening the countryside for domestic trade and these go beyond the simple change in the kind of commodities exchanged. Foreign merchants supported by the powerful nations of Europe benefited exclusively from the dismantling of the traditional barriers to domestic trade: internal tariffs, monopolies, and prohibitions of export on grain. These privileges were not extended to native merchants in the Ottoman empire until much later. Early in the nineteenth century, European nations such as Britain, France and Russia put strong pressure on the

Ottoman empire, Egypt, and Persia to remove the obstacles to free trade. In 1838, the British-Ottoman trade convention was signed demolishing the barriers to free trade in one blow at the same time giving privileges to the foreign merchant that the native one did not receive.

By the terms of the convention, monopolies were abolished, a step aimed primarily at the Viceroy of Egypt, Muhammed Ali (1805-1848), who had succeeded in making of himself the archenemy of his suzerain, the Ottoman Sultan. The convention allowed British merchants to purchase at all places in the Ottoman Dominions (whether for the purpose of internal trade or exportation) all articles without any exception whatsoever, the produce, growth, or manufacture of the said Dominions.¹ It also freed foreign merchants from having to pay tolls at city gates and bridges or by impositions of provincial governors, a great concession not enjoyed by native tradesmen. In Mount Lebanon, however, tolls on roads were abolished in 1812, and later native merchants in Egypt were put on a footing with foreigners when Khedive Sa'id (1854-1863) abolished internal tolls in 1858. However, with the exception of Beirut, native merchants in the Ottoman empire continued to be at a disadvantage vis-à-vis foreign competitors due to the extraterritorial privileges extended to foreign nationals under the Capitulations. Another advantage enjoyed by foreign merchants over native ones was their connections with business firms in Europe and possession of cash in a market rapidly changing its medium of exchange from barter to money.

The Russians, who had by an earlier

1 See text in Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East, 1800-1914: A Book of Readings*, pp. 38-40.

and trains introduced thus connecting cities with other cities and with the countryside.

Mount Lebanon stood as an exception in some major ways and therefore requires a special explanation¹. In Mount Lebanon, private property in agricultural land, landlordism, and to a certain extent, cash crops existed as far back as the seventeenth century. Yet it was in this setting in particular that absentee landlords and moneylenders did not exist. On the contrary, during the period agricultural land was becoming freehold in the rest of the Middle East and large estates were emerging, in Lebanon feudal estates were growing smaller and many peasants had already acquired land. Indeed, by the nineteenth century Lebanese peasants had taken to violent resistance to the feudal institutions and by 1861 the feudal system was abolished in law and fact.

We have tried to show in this discussion that freehold in agricultural land, landlordism, mercantilist activities, and moneylending were conspicuously absent before the nineteenth century. The urban domination thesis does not hold for the period previous to the emergence of the domestic market and foreign trade. Concealed in the urban domination model are the conditions of the market and the nature of urban and rural economy. Also overlooked is the role played by the state in the economic conditions of subjects whether urban or rural.

II. The First Phase of Modernization

The Domestic Market

During the first two decades of the nineteenth century major changes in the conditions of the market and the structure of political authority began to take

shape, setting forth an irreversible course of events that was to affect societies in the Middle East to this day. The drive of European nations for world markets and their demand for comestibles and raw goods from the Middle East and elsewhere transformed not only the character of foreign trade but also subsistence agriculture and the isolation of rural areas from urban economic life. As for the changes in the structure of political authority, it moved in line consistent with and enforcing the changes in the market conditions not only because of the challenge of the market but also in response to the military superiority of Europe. The first phase of modernization in the Middle East took the form of emulation by the state of those features of European nations which were deemed responsible for the superiority of the West, i.e., central administrative system and a modern standing army rather than the improvement in economic and social conditions of the subjects.

Change in Trade Patterns

Trade with Europe during the nineteenth century changed not only in terms of the goods transacted and the personnel of tradesmen but also in that it opened up the whole of society to commercial transactions and connected the countryside with the city. The new commodities of trade became predominantly manufactured goods from Europe, especially textiles, exchanged for raw agricultural produce of Middle Eastern societies. The prohibition by the state of exports on wheat, for instance was terminated and its cultivation was stimulated by exports to Europe. The cultivation of new crops appeared in response to European market demand such as tobacco and sesame, while others declined

¹ For a detailed account see my book, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon 1711-1865*.

were left out of this kind of transaction 1. In so far as the city and its immediate environment were the proper locus of imperial authority, they also formed the boundaries of the urban marked and to a certain extent the urban community.

The economy of the Middle Eastern city was not based entirely on manufactures, commerce and services, but was partly agricultural. Orchards and vegetable gardens could be found even inside cities and towns and in most of the immediate vicinity. Most of these gardens were owned and cultivated by people living in the town or neighboring hamlets. More than half the population of such a great urban center as Cairo, Abu-Lughod tells us, were still involved in agriculture during the middle of the nineteenth century 2.

In much the same way as the city aimed at a mixture of self-sufficiency and trade, remote parts of the countryside were also self-sufficient and produced in addition to food provisions, manufactured goods such as cloth, mats and rugs, ironworks and even some carpentry.

Under conditions of relative self-sufficiency as in the Middle East, it should not be surprising to find that the circulation of money was not very widespread before the nineteenth century. Coins, however, were produced in countries such as Egypt, Turkey and Iran in addition to use of foreign coins, but paper money was not introduced to Turkey until the middle of the nineteenth century and to Iran until 1928.

In addition to prohibition on exports and price controls, there were other reasons why commercial transactions were not commonly domestically before the nineteenth century. One is that wherever government imposts on commodities moving between the countryside and towns. Tolls on city gates, roads and bridges were major obstacles to the increase in the volume of transactions between city and countryside. In teheran tolls were still collected in the 1920s 3. Furthermore, vexatious taxation on agricultural produce often deprived the countryside from the surplus which it could dispense of by means of trade.

Poor communication facilities and security of trade routes were other reasons not conducive to the flourishing of a domestic market. There were no paved roads and no carriages to transfer commodities of trade. Merchants of international trade used draft animals especially camels, and for security reasons traveled collectively in caravans, a condition which prevailed well into the middle of the nineteenth century. Only where navigable rivers existed, such as in Egypt, was the mobility of transactions more advanced between country and city, but not many countries in the area had a Nile River. Travellers could be subject to attacks by bandits and unruly tribesmen. If travel between such places as Beirut and Damascus was not quite secure nor facilitated by roads, it could not have been very easy in places such as the Anatolian and Persian plateaus. Not until trade had improved during the latter part of the nineteenth century were roads

-
- 1 In Egypt where conditions for commercial exchanges on the domestic level were more advanced than anywhere else in the Middle East, especially because of internal water transport, Cairo used to receive some of its vegetables and fruits from the Rosetta region on the Mediterranean to judge from taxes commodities entering Cairo. See Shaw, *op. cit.*, pp. 119-120.
 - 2 Janet Abu-Lughod, 'Varieties of Urban coalescence in Cairo,' in *Middle Eastern Cities*, ed. Lapidus, p. 164.
 - 3 See Peter Avery, *Modern Iran*, p. 271.

ral areas to the city in the development of Middle Eastern societies which led to modification of this thesis. In the first place, grain upon which the city population depended for livelihood was transferred to the major cities not as a commercial transaction but in the form of taxes paid in kind to the government. It was kept in the government's granary from where the grain was sold to retailers such as millers and bakers. Also grain which was obtained by *maitasmas* from their *ubdahs* was sold in the urban market where most of them lived.

Another reason why grain was not produced for commercial purposes was government controls on its prices and prohibition of its export. It was mentioned earlier that the Ottoman government prohibited the export of grain from its dominions in order to guarantee the means of livelihood for its armies, employees and subjects. The government also interfered in the prices of wheat, rice and bread not allowing a free market to develop. One reason for price controls was that the government often used grain as a medium of exchange. It collected taxes in kind and cash and paid some of its expenses in kind too, including part of the salaries of its officials¹. Taxes were paid either in kind or cash according to the region and/or commodity. In Iran for instance, taxes were paid mostly in kind on wheat, barley, silk, tobacco

and mostly in cash on vegetables and fruits² which as a rule used to be grown in the vicinity of cities. In Egypt, taxes in the Cairo area and a good part of the delta were more commonly paid in cash, whereas in more remote areas such as upper Egypt they were paid mostly in kind³. It may also be noted that vegetables and fruits were grown more in the Cairo region and formed part of the urban economy. A free flow of grain from the country may in periods of good harvest depreciate its price and debase the 'grain currency'. When, for instance, Mamluk emirs used to force the sale of grain on city merchants, not only merchants became resentful but also government officials whose pay depreciated as a consequence of these dumping practices⁴.

As for vegetables and fruits, not as essential a commodity as grain, and consumed mostly by the well-to-do urban dwellers, they were mainly produced in the vicinity of towns, which brings us to the second aspect of Middle Eastern society and economy. The Middle Eastern city was basically the source of its own vegetables and fruits because it was partially rural. What this means is that the urban dependence on the countryside for its comestibles was true to the extent that the country was the immediate extension of the city itself. Remote rural areas

1 See for instance Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization*, pp. 215-224 and Ira Martin Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, pp. 51-53.

2 Ann K. S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia: A Study of Land Tenure and Land Revenue Administration*, pp. 146-148.

3 Shaw, *op. cit.*, pp. 64-67. Not until the 1880s was collection of taxes in kind abandoned in Egypt; see Gabriel Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt, 180-1950*, p. 34. The practice was to assess the produce in terms of cash value and collected kind. Usually such assessments were below actual value. See Stanford J. Shaw (translator), *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution*, by Huseyn Wendi, p. 121.

4 Lapidus, *Muslim Cities in the Later Middle Ages*, pp. 51-53.

condition in Middle Eastern cities where taxes on nonresident merchants and on goods coming into the city were imposed, lack of opportunities for exports and government interference remain the major factors of the delay in the growth of a domestic market. For even when the city way of life is resistant to changes in its structure, an opportunity for economic advancement would invite intruders into the city, or new towns would emerge to perform these functions. Polanyi's comment was not, however, intended to dismiss these possibilities but rather to describe the attitude and economic behavior of burghers to the market. In this respect his statement is quite pertinent to the discussion at hand.

The Middle East has for long periods past been a trade zone, but its trade consisted primarily of international transactions carried out by great city merchants, to whom reference is often made in chronicles and histories, were mostly wholesale tradesmen and brokers who conducted their business between large cities, states, and continents. Most of their commodities of trade were not even products of the Middle East such as slaves, spices, indigo and cochineal and to a large extent sugar. Coffee, cotton, and silk which constituted a part of this international trade were produced in some Middle Eastern countries. International transactions in grain were limited since its export was prohibited in Ottoman dominions before the nineteenth century.¹

A considerable part of international trade was conducted in the form of barter,² and Middle Eastern demand for European goods was limited by the inability of Middle Eastern merchants to pay for extra goods in cash.

Trade inside the city and international trade existed in relative independence. The urban market was affected by international trade only to the extent that urban merchants prospered and their wealth affected urban consumption habits. Some luxuries of international trade were consumed in urban centers but naturally this did not lead to an increase in production output of the consuming community. Urban merchants and retail tradesmen did not penetrate the countryside to obtain agricultural produce for sale. In some cases where agricultural products were sold in town, villagers carried their produce to the city.

If, as we have stated, commercial transactions between urban centers and the rural areas were scarce, it becomes necessary to determine the means of procurement of food provisions for the city. The needs of the city for food provisions produced in the countryside may be the primary reason for the ease with which the thesis of the asymmetrical relations of the city to the countryside has been accepted. The urban domination thesis is based on a logical inference derived from a functional theory of the social system. Unfortunately, empirical reality does not confirm such an inference universally and without qualifications.

Since the idea of the city is associated with specialization of functions, to wit manufactures, services and trade, it is also generally assumed that the countryside exists to furnish the city with food provisions and raw material and that this transaction is undertaken by urban dealers who exchange manufacture for agricultural goods. There were many intervening variables in the relations of ru-

1 Illicit exports, however, were often made as well as transactions between parts of the empire.

2 See Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century*, p. 193.

man empire was abolished but in practice survived in a modified form as a tax-forming system, thus putting one step removed from economic affairs.

The traditional *iltizam* model, in brief, was a system of political authority in which the land was the property of the sovereign distributed to members of the ruling class, often soldiers and officials, for the purpose of administering authority. It comprised such functions as maintenance of law and order, tax collection, and allocation and administration of land cultivation. During his tenure, the *multazim* was given a rural estate to cultivate for his own account, exempt from imperial taxation as a payment for his services. The *multazim's* position remained, however, insecure, subject to dismissal by the sovereign and unable to pass his estate or position to his offspring. During certain periods of weakness in the central government in the Ottoman and Persian empires, some *multazims* asserted their rights to the estate in practice not in law, but they were not able to preserve this right permanently. In general, the limited tenure of *multazims* prevented until the nineteenth century the rise of a stable rural aristocracy. As has already been mentioned variations of this basic pattern and sporadic disruptions occurred from time to time and in different regions, but essentially the pattern remained the most characteristic system of authority in the Ottoman and Persian empires.

The first principle, therefore, of the traditional social system in the Middle East was the absence of private property rights in agricultural land and the lack of differentiation between civil and economic administration. The second main

feature of this system was subsistence agriculture in which crops were cultivated for purposes of local consumption not commercial transactions. The circulation of cash, especially in the countryside was not, therefore, widespread. The domestic market-exchanges of agricultural products and manufactured goods between the countryside and the city—was extremely primitive and negligible amounts of transactions were made between urban and rural areas. Urban as well as rural communities were based on a non-competitive system of production and were practically self-sufficient. As we shall see later, large cities were provided with grain grown in the country but not in the form of commercial transactions. The limited opportunities for export of goods was perhaps the single most important factor in the retarded conditions of the domestic market, and in the Middle East in particular, this condition was enforced by artificially imposed government restrictions, as we shall soon see.

Karl Polanyi commenting on the medieval city in Europe emphasizes the city organization and way of life as the main obstacle to a system of mobile economic transactions. The towns raised every possible obstacle, he wrote, to the formation of that national or internal market for which the capitalist wholesaler was pressing. By maintaining the principle of a noncompetitive local trade and an equally noncompetitive long distance trade carried on from town to town, the burgesses hampered by all means at their disposal the inclusion of the countryside into the compass of trade and the opening up of indiscriminate trade between the towns of the country.¹ While this may well have contributed to the same

¹ Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, p. 95.

distinctions made regarding the conditions of society before and during the nineteenth century in the Middle East. It is first proposed that before the market growth of the domestic market during the first half of the nineteenth century, rural conditions consisted of the holders of political and administrative authority on the one hand and rural population on the other, with merchants and moneylenders conspicuously absent from the rural scene. In other words, no rent capitalism of urban society was actually imposed on rural people, but rather state domination of a predominantly subsistence system of agriculture. The second point is that urban domination is a more recent development coincident with the domestic market since the beginning of the nineteenth century. Furthermore, the urban domination thesis, it will be shown, tends to be a simplified version of the actual pattern of relationships which developed during the nineteenth century.

Three phases may therefore be identified in the modern development of Middle East societies when viewed in terms of rural-urban relations. The first phase is characterized by a noncompetitive subsistence system of agriculture and by international trade which coexist with a minimal degree of interaction. The second phase is characterized by the growth of a domestic market bound to an export sector and state centralization starting roughly at the beginning of the nineteenth century. This may be considered as the first phase of modernization in the Middle East. The third phase pertains to the contemporary scene starting by and large in the post-World War II era. It is basically characterized by the modification of the domestic market in certain Middle Eastern countries in such a way as to limit the political and economic roles of large landlords and moneylenders and at the same time reduce the size of the subsistence sector of agriculture. National leaders are generally oriented

toward a welfare though still an authoritarian social policy. Naturally, these developments are more extensive and effective in some countries than in others, but most have experienced a certain degree of change in that direction. It may well be that the contemporary era of a welfare state marks the beginning of the end of the urban domination phenomenon.

I. The Noncompetitive Economy and Social Relations

The traditional system of subsistence economy in the Middle East was based on a land tenure system where agricultural land was owned by the state while cultivators and rural notables had the rights of usufruct, not freehold. Private ownership of agricultural land in the Middle East before the nineteenth century was not known except in very small areas in the immediate vicinity of large cities where orchards were cultivated and in Mount Lebanon where private property of agricultural land was a fully legal institution enjoyed alike by the ruling class, cultivators and corporate bodies such as the Church. The nearest thing to the idea of a landowner in the rest of the Middle East during the period of subsistence economy was the feudal lord: the *timar* holder in the Ottoman empire, the *mukhtasim* in Egypt and the *tayaddar* in Iran.

The land tenure system under these conditions was inseparable from an authority structure whereby a decentralized system of state administration within a large commonwealth, such as the Ottoman or Persian, combined civil with economic authority. This type of system may be referred to, at the risk of simplicity, as the *iltizam* system prevalent for a long time in the Middle East in a variety of forms and varying degrees of strength well into the first half of the nineteenth century. During that century the *iltizam* system in the Otto-

**THE IMPACT OF THE DOMESTIC
MARKET
ON RURAL-URBAN RELATIONS**
Ilya F. Harik

Associate Professor of Political Science
Indiana University

The author is a resident research scholar with the International Development Research Center.

The Center's Working Paper Series is intended to provide initial presentations rather than publications in final form. Its purposes are to invite comments, make information available quickly to interested readers, and provide interim reports on the Center's projects in process. Suggestions may be sent directly to the authors.

Copyright, 1971, The International Development Research Center
Indiana University
Bloomington, Indiana 47401

**THE IMPACT OF THE DOMESTIC
MARKET ON RURAL-URBAN
RELATIONS**

I. The Noncompetitive Economy	
II. The First Phase of Modernization and Social Relations	3
The Domestic Market	15
Change in Trade Patterns	15
The Impact of State Centralization	16
The Impact of Modernization on the Peasantry	22
State Role in Creating a Landlord Class	28
Limitations of Rural Capitalism	30
Tenant Farmers	35
III. Conclusion	43
References	47

**THE IMPACT OF THE DOMESTIC
MARKET ON RURAL-URBAN
RELATIONS**

As the cradle of civilization, the Middle East has for millennia comprised several types of societies—tribal, rural and urban. One has only to look at Sumerian epics to appreciate the antiquity of this social division. Yet, the real question is whether the structures and relationships of these three segments in society have remained constant throughout the ages.

The economic aspect of the urban-rural domination model, briefly stated, refers to a state of affairs in which urban based agencies such as merchants, moneylenders, and absentee landlords carry out transactions with the rural population in the form of purchase of agricultural produce at rates determined by urban market conditions, extending credit at exorbitant interest rates, acquisition of large rural estates and renting land to cultivators. The urban agencies—merchant, moneylender and absentee landlord—may or may not be combined in the same person or firm depending on circumstances. Landownership is considered as an urban phenomenon where city based landowners extract the surplus from cultivators who are reduced to laborers or tenant farmers. Finally, the urban domination thesis maintains that this condition has persisted in the Middle East more or less unchanged since the early Islamic era and to a great extent because of Islam which is biased in favor of city life.

This essay is built around two basic

cepted level of accuracy, new studies are to be performed to take care of the new variation and get the standard back to the accepted degree of accuracy.

4. That this method should be incorporated in the incentive agreement as it is the main objective basis for revision.
5. Furthermore, the standard conditions observed during the study should be clearly stated, and any major variation in the standard conditions should warrant a new study, and this should be another condition accepted for standards' revision.
6. The use of standard estimating data techniques should be extended to other factories.
7. All the standards of the two schemes provided by the work study department and the management consultant firm should be coordinated in one scheme.

CONCLUSION :

The different factories in the group use stop watch studies and standard data estimation as the main scientific tools to factories for scheduling production, selling prices estimation, as a basis for standard costing, wage incentive schemes, and as a basis for the budgetary planning and control process.

Standard could be set by past experience or personal judgement but such practices are not accurate enough for the purpose of the factories under study.

On the whole, the process of setting standards in the factories studied is a clear application of scientific management.

As such, the process of establishment of scientific standards seems to advance the value of the process of managerial planning and control.

REFERENCES

- ALDRIDGE, J. M. STATISTICAL procedure in stop watch work Measurement. *Journal of Industrial Engineering*, VOL. VII, No. 4, (JULY-AUGUST, 1956) P. 154.
- Barnes, Ralph M. *Motion and Time study : Design and Management of work*. New York : John Wiley, Inc. 1963.
- BEER, STAFFORD. The Theory of Operational Research. *The Cost Accountant*, June 1964, Volume 42, PP. 198-211.
- BITTEL, LISTER R. *Management by Exception*, New York : MC Graw — Hill, Inc. 1964.
- Buffa, E. S. *Modern Production Management*, New York : John Wiley & Sons, Inc. 1961.
- DENBY, R. V. Productive Costing. *The Cost Accountant*, Nov. 1963, Volume 41, PP. 418-434.
- EDIS, DENIS C. Standard Marginal Costing in Action - A Case study, part 1 : *Management Accounting*, Vol. 43, No. 2, February 1965.
- GILBERT, F. L. The Control of Performance in Industry, *The Cost Accountant*, May 1963, Vol. 41, PP. 160-166.
- HALFORD, D. R. C. *Differential Costs and Management decision*, LONDON: Sir Isaac Pitman & Sons, 1959.
- HEYEL, C. *Management for modern Supervisors*, New York: American Management Association, 1972.
- INSTITUTE of CHARTERED Accountants

- IN ENGLAND & WALES. *Standard Costing*, London, 1956.
- INSTITUTE of CHARTERED Accountants IN ENGLAND & WALES. *Developments in Cost Accounting*, London, 1960.
- Institute of Cost AND WORKS ACCOUNTANTS. *Introduction to Budgetary control, Standard Costing, Material, Control, and Production Control*, London. 1964.
- LICKERT, Renals and SEASHORE, STANLEY. Making Cost Control work, *Harvard Business Review*, Nov. — Dec. 1963. (VOL. 41, P. 96.)
- Marriot, R. *Incentive Payment Systems: A Review of research and opinion*, LONDON : STAPLES Press Ltd., 1957.
- SALIM, M. M. *Cost standards in operating Budget Preparation and Administration*, Ph. D. dissertation, Wisconsin UNIVERSITY, 1965.
- SCOTT, J. A. *Budgetary control and standard Costs*, LONDON : Sir Isaac Pitman & Sons Ltd., 1962.
- ABOUT the Author**
- Born in October 1938.
 - B. Com. Hons. (Accountancy Section). June 1959, Cairo University, EGYPT.
 - B. A. Com. (Accountancy Section). July 1963, Manchester University, England.
 - Ph. D. in Management Accounting. 1966, Manchester University, England.
 - Associate Professor in Accounting at both Cairo and KUWAIT UNIVERSITIES.

know what % represents efficiency or loose-

The solution adopted by the company, was that a new study was carried on which tightened the old standard by 13.5% and at the same time raised the bonus rate to the wage rate level. This is only a partial adjustment, as the labour crew achieved 170% of the new standard, whereas their bonus rate was increased by 11.35%. The fact that the standard has been tightened by 13.5% and labour efficiency has only dropped by 5% means that labour worked harder to get the 7.5% difference, as well as it reveals that the crew was working at a maximum differential level on the old standard, and may be they are working at another differential level on the present standard.

The new payment policy did not solve the problem of looseness of standard, although at the same time it increased the cost of efficiency by 6% the net increase in labour bonus payment on the new standard as compared with labour bonus payment on the old one.

So, the net effect of the new policy is as follows; whereas the standard was tightened by 13.5% labour performance was only, dropped by 5% the bonus rate was increased by 11.35% and thus resulted in a net increase of 6% in the cost of differential efficiency limit arrived at by the machine crew on the new standard as compared with the old one. Thus these figures show that the new standard is still loose.

However, looseness of standards in a batch factory is almost inevitable because of the many variable factors in production which make it extremely difficult to maintain the standard conditions in the long run. This means that the nature of the production process warrants a different criterion to revision of standards from the generally accepted one throughout the factories under study; that standards will only change in the case of a major mechanical change in the case of a machine or other major changes in the methods and conditions of production in other cases.

However, this argument does not apply to the 175% standard, for although it is a process in a batch factory, the operation itself is of mass production nature, and the product of the process can be considered as a standard one. This argument again does not apply to all batch factories in the same degree in fact the variation in jobs and conditions is more apparent in the printing factories 'C' and 'D' than the corrugated cases factories 'A' and 'B'.

In an industry which is so different from

others, the theory should be adjusted to suit the peculiar circumstances. The only way out is to account for all the variations by doing more studies at different times, (relatively longer periods) while the workers are doing different jobs.

Although this proposal sounds logical, the cost of such a scheme will not justify its results as it will lead to a different standard for each different variation in each job, which will result in a confusion to the users of the standard, whether for planning, control, bonus, or estimation. The only other alternative is to have an average as a standard. Accepting this argument, management has to accept the average with its statistical disadvantage; that a certain level of variation from the average is to be expected.

The remedy of this situation is to have a statistical significance test to prove the validity of the standards. These tests should be applied in the following stages of developing scientific standards:

1. In the establishment process, as it is now, the number of studies are left completely to the work study engineer's judgement and experience. In factory 'C' the engineer takes an average of the time arrived at of each study, when the average stops to move, this is considered as the standard, the minimum in this factory is six continuous studies. However, although the engineer claimed that on one standard in one of the factories in the group, 300 studies were performed by 5 engineers, the average number of studies in factory 'C' proved to be seven studies. Although this is more scientific than what is exercised in other factories, it is still less scientific than what is already available in statistics.
2. In the other factories, studies may take half an hour, an hour, a complete day or over three months to develop a standard, depending on the engineer's experience and judgement.
3. The number of studies needed to develop a standard should be done according to the highly developed statistical techniques now available (1), with the establishment of an accepted degree of accuracy.
2. Revision of standards should be a perpetual process, done periodically to ascertain in that the standards are still within the accepted levels of accuracy.
3. That once the significance test proves that the standard does not fall within the ac-

(1) J.M. Aldridge, 'Statistical Procedures in Stop Watch Work Measurement', « July-August 1956), pp. 154-164.

(2) Elwood S. Buffa, « Modern Production Management », (New York : John Wiley and Sons, Inc., 1961) ppi 526-535.

to some departments, the other is provided by the factory's work study department and is applied to other departments, with some departments still waiting the establishment of standards.

The main difference between the two schemes is that the management consultant firm has introduced a stabiliser in order to guard against the looseness of the standards. The stabiliser in factory 'C' encourages the inefficient worker whose actual performance is less than 133 by giving him half the difference with a maximum of 5% and discourages the efficient worker whose actual performance is more than 133 by taking half the difference between his performance and the 133. The disadvantage of the stabiliser is that it admits the looseness of the standard and instead of solving this problem, it taxes the efficient and encourages the inefficient. Although the factory has realised this, they cannot get rid of it due to inefficient workers who vote against the decision. The logical solution is to change the upper half of the stabiliser; the condition which states that half of whatever in excess of 133 should be deducted from the bonus.

This condition should be cancelled as a first step, so this will not only encourage workers who are over 133 to be more efficient, but will also encourage the less efficient workers to be more efficient. The second step is to encourage workers who are achieving less than 133 to arrive at 133 through training as well as giving a bigger rate of bonus to achieve the 133, so that they would be paid more bonus than the stabiliser.

Although this may seem to give the inefficient relatively more per unit than the efficient, which is the case with the stabiliser, this will work only for a limited period, and if the two steps are applied together the immediate effect will be that efficient people will get more in absolute terms so they will not have to apply the comparability consciousness as they are getting more anyway.

This is a satisfactory proposal which could be accepted by all the parties, as it does not take anything off the inefficient workers in the short run, and therefore they will not vote against it and, as far as management is concerned, the proposal will increase efficiency in the short and long runs.

An argument which may be raised against the proposal is that management does not want to increase efficiency over 133% of the standard, as the excess will be taken as looseness in the standard and not due to efficiency. The fallacy of this argument stems from the fact that the stabiliser does not convert a loose standard to a tighter one, for although it admits looseness of the standard, it does not solve the problem. On the other hand, it gives an apparent solution in the very short run, and encourages inefficiencies in the long run.

Another kind of stabiliser used in hand work

in factory 'A' is to fix the maximum bonus at 50%. This is another disincentive; although it admits to the looseness of the standard, it encourages workers to arrive at a differential maximum production level. In fact, workers were observed writing the quantity of production in order not to exceed the 50% limit.

In another instance, labour performance arrived at 175 % of the standard, which is a machine controlled one. The arguments against and for the looseness of the standard can be summarised as follows.:

The works director thinks in terms of having the most efficient crew on the machine. The work study engineer thinks that it is loose; but he cannot do anything in order not to stir labour trouble. The accountant thinks that the standard is extremely loose.

There are some elements of truth in all these arguments. The labour crew on the machine has proved to be highly efficient from two concrete comparisons. The first is made between shift A and shift B, which has proved that the average efficiency of shift A is 175% in comparison with 150% for shift B. The second comparison was between the crew in factory 'A' and factory 'B' on the same machine has proved that in factory 'A' it is 175% in comparison with 145% for factory 'B'. Furthermore all the responsible executives in factory 'B' agree that the crew in factory 'A' is more efficient than their own.

This however does not mean that the increase of 75 % is all due to efficiency. If the standard is analysed according to the way it has been established, the maximum performance should be $133 + 12\frac{1}{2}\%$ for contingencies and rest.

Assuming that 95% either way is a reasonable degree of accuracy, so management accepts a performance of $145\% + 5\%$. The range of actual performance should then be between 140.5 and 150.5, and what is over is due to the looseness of the standard.

Although the apparent problem here is the looseness of the standard, the deeper one is the industrial relations between management, labour and the union concerned. Any proposal which amounts to changing the standard with the effect of paying labour less bonus earnings is shortsighted as it is asking for real trouble between labour and management which does not conform with the company's policy.

At the other extreme, leaving the standard as it is means the non-tackling of the problem at all. The solution should then contain two elements. First the standard should be as accurate as possible and second the bonus rate should be increased to compensate for the loss resulting from correcting the standard. The main advantages of this proposal are that it will not lead executives to believe in the one extreme that they have the most efficient crew, or in the other extreme that they have a loose standard, as the proposed result would be to

This makes it extremely difficult for management to control waste which is the important element in controlling material which amounts to nearly 30 % of the cost in factory 'C' and 60 % in factory 'D'. Unless there is a standard for material waste for each process, no meaningful control could be exercised by management.

In factory 'C' the waste control is left to the accountant who checks the actual cost of each order with the estimated cost and through his practice of 'vetted cost'; comparing the actual cost with the actual work done and judging according to his experience whether this is reasonable or not, and reporting unreasonable cost including material waste to the managing director, who starts a quaring process with the warehouse and departmental managers.

Thus the whole process is a subjective one and as it happens the real control is exercised by departmental managers, who use standards for material waste based on their experience and judgement.

In factory 'D' a report giving the actual waste incurred for each job is given to the departmental manager of the last manufacturing process, i.e., the tubing manager, which according to him, does not help in controlling waste as most of it happened in previous processes, and is already wasted, so he cannot do anything about it. So, unless a pre-determined scientific standard is given to the manager of each process as well as to the accountant, estimator, production planner and top managers, material wastes cannot effectively be controlled.

Neither the 'vetted cost' practice, nor the control report help to control material waste as apart from subjectivity, they are after the event reporting and thus lack the first principle of control; establishing predetermined standards. So, the logical improvement here is the establishment of scientific standards for materials and waste in factories 'C' and 'D' in order to be a unified basis for estimation, production planning, and managerial planning and control through the budget.

As to the use of scientific standards, they become the basis for the incentive scheme, for calculating workers' bonus, for production planning, for estimating selling prices, and for planning and controlling through the budget in all the factories except in factory 'D' as far as production planning and selling prices estimation are concerned.

In factory 'D' the production planner used different standards arrived at through calculating the average runs per hour for each machine, in the preceding six months for his appointment. The estimator used his experience as the basis to arrive at the estimated time for a process or job. He, however, uses scientific standards in a very limited area; handwork. This practice leads to confusion, as the facto-

ry management is basing its budgets and control information on a different basis from the one used in the estimate, and from the one used in the actual planning and scheduling of the job.

Standard data in this particular factory was not issued to the production planner and the estimator. The main drawback. Of this practice is the subjectivity of the estimate, thus leading to significant errors, and the inclusion of the last six months inefficiencies in the production planning's standards.

Furthermore, the estimate in this factory is used as the basis of top management weekly and monthly control information. As such this practice leads to a residual error in the control information. Therefore, the logical improvement in the case of the estimate is the use of scientific standards.

As to the production planner, his scheduling could be wrong as it does not take care of the labour force's actual efficiency and their efficiency potential, and as the averages were calculated two and a half years ago, they are out of date as the new incentive scheme based on scientific standards has been introduced in many departments, thus changing the efficiency of labour.

Furthermore, he cannot adjust his averages as it would take three days to calculate and he cannot afford to leave scheduling for three days. This situation can only be remedied through the use of scientific standards provided by the work study department. Again the work study department can provide him with the actual efficiency achieved in the last period and the efficiency potential of the next period.

As to incentive schemes, these are only used if the representatives of the union concerned agree to the system and recommend the labour force to adopt it. If workers, after a meeting with the work study chief engineer, agree to the incentive scheme, the system is first tried for a trial period of twelve weeks, and then if accepted by labour and management the system starts to operate at any party's two weeks notice. Copies of the proposed scheme are given to the chapel, union representatives, works director and departmental manager, with a copy filed in the work study department.

After the trial period, a comparison sheet is issued by work study department, showing the results of the trial period as compared with the old scheme, to works director, and departmental manager, with the work study chief engineer's conclusions as to whether to adopt the scheme. If the new scheme is approved by management, union representatives and labour, it starts to operate, with further studies made from time to time at the request of the management or the chapel.

In each factory, there are at least two different incentive schemes; one is provided by a management consultant firm and is applied

(5)

2 slides each from pallet to bench, so the operator will need to perform this element once each cycle, each 1000 slides. If the number of slides is 4, so the element needs only half the time of the two slides, because the operator will provide himself with 500 webs X 4 slides = 2000 slides, therefore the select time per 1000 slides will be :

$$= 0.530 / 2 = 0.265 \text{ minutes.}$$

From this information, the engineer constructs a table and a formula for all the variables in this way :

Nº. of slides across the web... 2 3 4 ...

Select minutes a 133 per 100 slides 0.530
0.323 0.265 ...

The formula is = 2×0.530

Number of actual slides per web.)

After arriving at the select times needed for all the other elements, he then decides on the conditions to use this standard and on a rest and contingencies allowance. For this particular job, the condition was as follows :

« The standard data is suitable for use on certain kinds of machines' work, and for normal quality only. Any exceptional quality standard would require a special study. » The rest allowance was 21 % and contingencies 3 %.

In order to be able to use this information, for similar jobs with different variables, a multiplier of 165% (1) was used, of which 33 % represents the incentive, 21% the rest allowance, and 3% the contingencies.

As all the table values were divided by 133 in order to arrive at select times, they were again multiplied by 133 to arrive at normal times which represent normal rating. The main advantage of separating the multiplier from the select time, is that if the engineer decides to change the rest factor, incentive or contingencies allowances in the future, he can do so without disturbing the selected time as he needs only to change the multiplier in this case. However the main disadvantage is that he has to take a representative average as a rest factor for all the elements, instead of giving allowance for each element separately.

The difference is statistical one which amounts to the advantage of using weights in arriving at an average in the case of stop watch procedure, rather than simple average in the case of the multiplier, and thus treating all the elements on the same standing. However, the actual difference has proved to be very small, 20.8% in comparison to 21% thus it could be regarded as insignificant.

Next, a separate standard time for each variable is arrived at separately to facilitate calculations and use by different clerks. Each standard time is then presented to the works director for approval. A copy is issued to the

works director, accountant, chief estimator, bonus clerk, and the departmental manager concerned with the original study and a copy filed in the work study department for future reference.

Some Differences between the Factories

The main differences exist in the areas of developing standards, using them, and evaluating their reliability.

In developing standards, some differences occur in recording the standard methods, in setting machine standards, and in the extent of development of standards. As the first difference has been discussed fully, and the third in part previously, the discussion will be concentrated on the second and third differences.

As to the setting of machine standards, some adjustments are made in factory 'D' in particular cases. For example, if the machine is automatic or continuous running, and is manned by more than one person such that the machine will in all probability run when any one member is away, the personal rest factor will be much less than the usual rate. If the machine crew contained a rest member, four workers on the machine when three are sufficient, then no rest is allowed at all. This is a better treatment than in all the other factories, as the engineer considers each on its merits.

The other main difference is the separate provision for machine adjustments and spoilage in factory 'D'. Machine adjustments and spoilage are taken as contingency elements in factories «A», 'B' and 'C' whereas they are obtained either through random sampling or continuous production study in factory 'D', and are treated as a separate item in the multiplier which is more accurate than the treatment in the other factories as special studies are performed in each case instead of taking a simple average for contingencies.

As to the extent of development of standards, material standards and waste standards have not yet developed in factories 'C' and 'D'. The problem is more acute in factory 'C'. There are so many different grades of materials used by the factory. In fact there are a thousand different grades of paper and board for printing. In about sixty different categories grouped in writings, printings, and boards, with each grade obtainable in different sizes and substances (thickness).

The non-existence of materials and waste standards accounts for subjective estimation and ineffective control. However, subjectivity here is too limited, as the estimator has to measure the size of material needed and estimate the cost in the light of the price the factory would pay to a paper mill to get the material, and exercise a judgement as to the extent of expected waste, according to his experience.

(1) The multiplier was arrived at through $1.33 \times 1.21 \times 1.03 = 1.65$

Frequency	Minutes per 100 slides.
1 every 1500	0.1150
1 every 1500	0.3450
1 every 1000	0.6950
and so on.	

Total time for all the elements in a cycle is 3.130

The last step in developing the standard was to add a percentage for contingencies. In this (1) TIME X Standard Frequency

Observed Frequency
For example for Element One :

$$\frac{0.1720 \times 1000}{1500} = 0.1150$$

case, 2% was added to account for contingencies such as time taken with supervisor and other technical difficulties.

Thus, the standard time for the job is = 3.2 standard minutes per 1000 slides. The standard time was then presented to the works director for approval. A copy of the standard time is then given to the works director, accountant, production planner chief estimator, bonus clerk, and the departmental manager concerned with the original study and a copy filed in the work study department for future reference.

Thus, the main steps to arrive at a standard time are as follows :

1. Analysis of the task to elements.
2. Rating and timing of elements to arrive at an average normal time and cast out the difference in individuals, skills, speed and effectiveness.
3. Provision of rest and contingencies allowances in order to arrive at the standard time.

So far, a discussion of the development of a manual direct labour standard has been presented. This represents the basis of the standardisation process in the group with slight variations in developing a machine controlled standard or a machine/man controlled standard.

In developing a machine controlled standard, the first step is to arrive at the fastest acceptable speed of the machine — the fastest speed acceptable which provides output in the accepted quality and without incurring any technical difficulties — through joint consultation with the departmental or production manager. The fastest acceptable speed will be taken to represent 133 performance of the standard.

As to man / machine standard, for each element the work study engineer decides as to who controls the element, the man or the machine, and then proceeds as if it is a machine standard or a manual one. If there is a crew on the machine, the controlling factor for each element, whether a particular man or the machine, is studied and evaluated.

This is how work study engineers arrived at a typical standard time through the most widely accepted procedure; stop watch studies in

all the four factories. The next step in the analysis is to present the other procedure ; the standard data estimating system; as it is widely used in factory 'D'.

Standard Data Estimation

In order to derive standard data, there must be standard times arrived at by stop watch procedure in the past. The main advantage of this procedure is to calculate time standards for a new job or machine from the existing information, without actually performing new stop watch studies, thus saving the time of the work study engineer.

Standard times can be estimated for machines as well as manual operations. The estimation process is based entirely on the available results of the already performed stop watch studies. It starts by analysing the studies of a full range of work or product types similar to the new job in order to separate all the variables and build data to give the standard time for the new job or machine.

For example, a new job similar to the direct labour standard illustrated before was ordered, and the work study engineer was asked by the works director to provide a standard time for it. In this case standard times for similar jobs were available. So they were analysed to estimate the standard time for the new job instead of performing new stop watch studies. The new job was then analysed to ten elements, according to the analysis of the old job, and the work study engineer's judgement as to whether this element will be needed for the new job. For this particular standard, eight jobs were analysed to build up the new standard as follows, taking element N°1. take up 1000 slides from pallet to bench as an example. Normal time for Element N° 1

	Job N° 1	
	0.704	
Job N°2		Job N°8
0.703		0.707

Then, the average of the eight times was taken to represent the normal time per occasion for that particular element. In this case it was = 0.705 minutes for Element N° 1. This figure was treated as equivalent to 100 rating, (1) and transferred to 133 rating to arrive at the select time which was 0.530 for Element N° 1.

The number of variables were then decided. In this case they were the number of slides across the web, which would be either 2, 3, 4, 5 or 6, depending on the available machines which provide the webs. So for this element the same time will be taken whatever the number of slides per web, but the frequency will differ according to the number of slides per web. If the standard frequency is 1000 slides, the web contains two slides, and the select time is 0.530 minutes to take up 500 webs of

(1) Normal rating according to 100/133 scale.

(3)

3. roll, square and tie.
4. strip 1 bit using cutter.
5. strip 2 bits using cutter.
6. scrape bundle 1000 slides.
7. sand bundle 1000 slides and place aside.

Element	Normal	Rest Factor
1	0.15	15%
2	0.44	20%
3	0.58	20%
4	0.69	23%
5	1.05	23%
6	0.20	23%
7	0.20	23%

Minutes per Occasion	Frequency	SM/1000
0.1720	1 - 1500	0.1150
0.5300	1 - 1500	0.3540
0.6950	1 - 1000	0.6950
0.8500	2 - 2300	0.5650
1.2900	1 - 3000	0.4300
0.2460	1 - 1000	0.2460
0.7250	1 - 1000	0.7250

TOTAL **3.130**

Contingencies 2% 0.0636
3.19260

Work value per 1000 slides
Standard minutes 3.2 per 1000 slides
Standard minutes per turn = $12 \times 3.2 = 38.4$

Study No.
W.S. E.

CHART No. 1 A TYPICAL MANUAL OPERATING TIME STUDIES' SUMMARY.

Element	Rate	Time taken.
1	75	0.12
2	75	0.38
3	75	0.52
4	70	0.63

and so on.

As eight continuous studies were performed eight complete cycles (each cycle has seven elements) were recorded. Next, the work study engineer collated his information in order to arrive at the normal time for each element (normal performance by a normal actual time taken at the actual speed of the operator to a normal speed of 60 minutes per hour. Working on 60/80 scale (1) he arrived at the normal time for each element in the following way, taking element No. 1, as an example :

Actual rating	60	65	70	75
Actual time taken at each actual rating	0.16	0.14	0.13	0.12
	0.17		0.11	0.10
				0.13
Total actual time at actual rating	0.33	0.14	0.24	0.35
(2) Total actual time at normal rating	0.330	0.152	0.280	0.437

(3) Normal time for element No. 1 is = 0.150 minutes per occasion

The same method is then performed to arrive at the normal time for all the other elements.

- (1) Almost each engineer in the group works on a different scale depending on his experience, however, all the different scales achieve the same results.

(2) This is obtained by =

$$\frac{\text{actual time} \times \text{actual rate}}{\text{normal rate}}$$
 For example for 75 rating = $\frac{0.24 \times 75}{60} = 0.437$

(3) Normal time is obtained by

$$= \frac{\text{Total actual time at normal rate}}{\text{number of observations}}$$

$$= \frac{0.330 + 0.152 + 0.280 + 0.437}{8} = 0.150 \text{ minutes.}$$

The next step was to give a rest factor for each element. The rest factor varies depending on the fatigue involved in performing the element, and whether the operator is a male or a female. In fact, it was taken on average as 12 1/2 % in factories 'A', 'B' and 'C', whereas in factory 'D' it varies from 8% to 25%. For this particular job, fatigue was exceptionally high, therefore the rest factor was above average as follows :

Element	Normal Time
1	0.150
2	0.440
3	0.580

Rest Factor	Minutes per Occasion
15%	0.1720
20%	0.5300
20%	0.6950

and so on.

The next step was to record the frequency of each element in a complete cycle, so that each element time can be weighted by its frequency in order to arrive at the time per 1000 slides (1) as follows :

Element	Minutes per Occasion
1	0.1720
2	0.5300
3	0.6950

thods, should precede the determination of time standards. As Barnes put it (1) :

Very often time standards are used as the basis for wage incentives, and most incentive plans either imply or specifically state that time standards or rates will not be changed unless there is a change in the methods of performing the work. It is therefore essential that an accurate and complete record be made on the method at the time it is put into effect or at the time the rate is set for the operation. If no such record is kept, it will be almost impossible in the future to tell whether the method then used is the same as that in effect at the time the standard was originally established.

Although the work study engineers in the group accept this, no systematic or formal record of the standard method is kept, except in factory 'C'. All the departments keep a file of the study which can be taken as a rough guide of the method through the recording of elements, with no significant work to improve or standardise methods, carried on.

Faced with this, work study engineers argue that there are two main difficulties that there is no perfect method, i.e. whatever improvement one can achieve, there could be further improvements, and therefore this is a continuous process, as the difficulty present in the limitation of the time factor. Furthermore, they argue that the main purpose of the department is to provide standards through work measurement in a reasonable length of time, therefore they should study and determine time standards on the present method first, and then improve and develop new methods later on.

The immediate result of such practice is that there is no standard methods and therefore operative training is done on the present method, so that the general condition stated in all the incentive scheme agreements that the standard will be changed if there is a mechanical change or a change in the standard conditions is practically meaningless, as there is no accurate record of the standard method, which is one of the main standard conditions.

The non-existence of accurate records of standard methods, apart from losing the firm the efficiencies of performing the task at a lower cost through method economy, led to a confusion in performing the standards. One of the apparent results is in the printing departments where some workers hurry up the 'make ready' of the machine, and keep adjusting the 'make ready' all the time while the machine is running, in contrast with other workers who prepare their machines carefully at the beginning, with the result that the quality of their

work is better than that of the first group of workers, but with a less quantity, thus procuring less bonus.

However, it is true to say that there is no perfect method, and thus work study engineers can never stop improvements. Barnes states :

- (1) «Experience shows that there is no perfect method. In fact, there are always opportunities for improvement. Also conditions may change... Therefore one is always confronted with the opportunity to improve processes and methods».

In order to discuss the procedure of establishing standards in the group, one standard studied by stop watch will be outlined and any differences in the method in the other factories will be given. The study will then proceed to describe how to determine standard times through the use of standard data estimating procedure. Although in factory 'C' work study engineers start by studying the present method and record it in an accurately scientific way, they did not, however, do any significant method developments because of the limitations of time. In factory 'C' all direct labour present and proposed methods were recorded on a two-handed operation chart, with a process chart for all operations.

In all the factories, they start by studying the task and analyse it to small elements. For example, in factory 'D' a new job was ordered (a new cigarette pack). There were no standard data available for the tubing process of the job; «cut off bits of cigarette slides in the tubing departments», so new stop watch studies were necessary to determine the standard time for the job. This is a typical manual operation for which studies have been performed, and the standard time issued the same day of the study. The job was first analysed to seven elements (Cart No.1). Then the elements were recorded, at the same time rating each element and recording the time taken by the operative in performing each element as follows :

Operation : New Cigarette 20 slides

No. slides per web. > 3
Quantity/Turn 12,000
pallet/bench 3 bundle
quantity's 500
Sand

Strip bits

Elements :

1. to stillage and T/U 1500 (3 X 500) to bench.
2. separate slides and stack into 1000's.

(1) Ralph M. Barnes, «Motion and Time Study; Design and Measurement of Work». New York. John Wiley and Sons, Inc., 1963. p. 327.

(1) Ibid, P. 50.

DEVELOPMENT OF SCIENTIFIC STANDARDS IN INDUSTRY

by
ALI MAHMOUD ABDEL RAHIM, Ph. D.
ASSOCIATE PROFESSOR
IN ACCOUNTING
KUWAIT UNIVERSITY

Scientific standards represent one of the primary foundations of scientific management as they provide an objective basis for planning, measurement and evaluation of business performance. They are the scientifically accepted criteria against which actual performance can be compared and variances measured.

They are either technical or monetary, depending on terms of measurements. Technical standards are those expressed in terms of physical measurements such as quantity and quality of production, units of waste and service, man-hours, machine runs, efficiency of labour, machines, cost centres, or departments. Monetary standards on the other hand, are those expressed in monetary terms, such as standard costs and revenues.

In order to achieve the managerial functions of planning and control, an enterprise must use standards of some sort as a basis of the process. Scientific standards, although they are neither infallible nor absolutely accurate, are more objective than other alternative medias of past experience or personal judgement, and as such are the best science has produced in the present circumstances.

The object of this paper is to present a critical evaluation of the principles, techniques, and procedures used in a group of factories named A, B, C and D - for developing standards of performance.

The factories chosen are engaged in different technologies but are all associated with the paper industry. Moreover, this industry apart from being competitive is expanding, a favourable environment for the development of scientific standards since Prices and Cost, which are mostly under managers' control, matter a great deal.

Measurement and Establishment of Standard Times

There are two main methods of developing

standard times in all the factories: the stop watch method and the standard data estimating method, with individual stop watch studies as the basis for the two methods. Under this, standards are set by time study, and the data are then kept for future reference. The standard data estimating method is similar to individual stop watch studies except that previous studies are used instead of making new studies each time standards have to be established for new jobs. This system saves the time of work study engineers, thus helping them to achieve better use of their time.

Standards provided by this method are as accurate as those provided by the stop watch studies, as long as the conditions of production for the new job are the same as those for the original time studies. However, once the standard conditions do not apply to the new job, new studies must be made to account for the change.

An experiment conducted by the work study department in factory 'D' has proved the claim that standards provided by this method are as accurate as new stop watch studies. The experiment was that after establishing a typical standard through the standard data estimating method, a new stop watch study was pursued by a different work study officer for the same job. His results were identical with those arrived at previously except for one element out of eleven, where actual stop watch study's result was 0.167 seconds in comparison with 0.160; the result of standard data estimating method. These figures show that the variance is highly insignificant and therefore the method results are as significantly accurate as the stop watch studies.

Procedure of Developing a Typical Direct Labour Standard :

The theory states that the study, improvement, standardisation and recording of me-

Kuwait University

**Journal of
Social Sciences**

No. 1

October, 1973

ادارة مطبعة الجامعة



KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

No. 1 October, 1973